



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية، ربع سنوية، علمية، محكمة

السنة العشرون، العدد الثالث، يوليه ٢٠٠٢

البحوث الإدارية .

مجلة دورية ربع سنوية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، وتعى بنشر البحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التى تثرى العلوم الإدارية فى المجالات التنموية المتعلقة بالتدريب والبحوث والاستشارات ، والإدارة العامة والمحلية كما تعى بالمجالات التعليمية المتعلقة بالحاسب الألى ونظم المعلومات ، إدارة البنوك ، التأمين ، إدارة الفنادق والسياحة ، إدارة المنشآت البروتية والطاقة ، وإدارة الأعمال الدولية . بما يشجع تطويرها وإنشاء النقاش وتعميق الاتصال مع التأكيد على أهمية الإبداع والإبتكار واحترام التعدد الفكرى والمنهاجى .

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين فى المجالات الساقية من خلال بحوث محكمة ، ملخصات الرسائل الجامعية ، مقالات ، تراجم ، مراجعات وعروض نقدية للكتب ، ندوات ومؤتمرات ، أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية والتشريعات فى مجال العلوم الإدارية ، وأحدث إصدارات الكتب فى هذه المجالات .

قواعد التحكيم والنشر .

- أن تكون ذات علاقة وثيقة بأهداف مجلة البحوث الإدارية .
- تنشر المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدماً للنشر لدى جهات أخرى . ويرجى الإقرار بذلك ضمن خطاب توجيه البحث إلى رئيس التحرير .
- يراعى كتابة الموضوع على الحاسب الآلى ببرنامج Microsoft word مع إرسال نسخة على قرص مميح Floppy Disk ويتقدم البحث مطبوعاً على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والآخر .
- يشار إلى العواش والمراجع بالأسلوب الآتى:
 - بالنسبة للكتب : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب (مكان النشر ، أسم الناشر ، تاريخ النشر) - رقم الصفحة أو الصفحات .
 - بالنسبة للمجلات : أسم كاتب المقال ، عنوان المقال ، أسم المجلة ، رقم العدد وتاريخه ، رقم الصفحة أو الصفحات .
- تلعب الجداول والرسوم البيانية فى صفحات مستقلة مع بيان رقم وعنوان كل منها ، ويشار فى أسفل الجدول إلى مصدره ، ويشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث .
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التى لا يتجاوز تاريخ إصدارها عامين ويراعى فيها :
 - ألا يزيد حجم المراجعة عن ١٠ صفحات على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والآخر .
 - أن تتناول المراجعة عرض وتحليل ونقد لإيجابيات وسلبيات الكتاب من حيث الأفكار والمنهج والمصادر والنتائج .
 - وتستهل المراجعة بالأسم الكامل للمؤلف ، وعنوان الكتاب (مكان النشر ، أسم الناشر ، تاريخ النشر) وعدد الصفحات .
- يراعى فيما يتعلق بنشر تقارير عن المؤتمرات ، والمنشآت العلمية ، والنشاطات الأكاديمية ، أن يذكر ، مكان الندوة وزمانها ، وأبرز المشاركين فيها ، وأهم ما جاء فى الأوراق والتعقيبات .
- يرفق الباحث بياناً بسيرته العلمية ، وعنوانه ، ورقم الهاتف والمحمول والفاكس ، وعنوان البريد الإلكتروني إن وجد .
- ترسل المجلة البحث إلى التحكيم على نحو سرى ، وتقوم المجلة بإخطار صاحب البحث القبول للنشر . وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر سواء كانت هذه التعديلات شكلية أو موضوعية ، جزئية أو شاملة . أما الأبحاث التى لا تقبل للنشر فلا ترد لأصحابها .
- يقوم الباحثون بإعداد قيمة الرسوم المستحقة نظير تكاليف التحكيم والنشر لإدارة المجلة وهى ١٠٠ جنيه للأبحاث المحكمة فقط أما المجالات الأخرى فتنتشر مجاناً .
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

جائزة تشجيعية للمساهمات العلمية المتميزة



يقدم مجلس مركز البحوث والمعلومات



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية ، ربع سنوية ، علمية ، محكمة
السنة العشرون العدد الثالث - يوليه ٢٠٠٢

رئيس مجلس الإدارة

أ.د / أمين فؤاد الضرغامى

رئيس التحرير

أ.د / هدى محمد صقر

مدير التحرير

سامى محمد الطوخى

مدرس الإدارة العامة المساعد

| الأفراد | المؤسسات | الأشتراكات السنوية : |
|--|---------------|---------------------------|
| ٤٠ جنيه مصرى | ١٠٠ جنيه مصرى | جمهورية مصر العربية ، |
| ٢٠ دولار | ٦٠ دولار | الدول العربية والأجنبية ، |
| يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة فى هذا الشأن . | | الإعلانات : |
| | | صناعات المراسلات ، |

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل - مدخل المعادى - القاهرة ص.ب. ٢٢٢٢ ت/فاكس : ٢٥٨٤٤٨٧ سويتش : ٢٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

E-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

تشكيل مجلس البحوث والمعلومات

برئاسة

أ.د / هدى محمد عزت صقر

عميد مركز البحوث والمعلومات

وعضوية كل من

• أ.د / محمد كمال السيد أبوهند

أستاذ متفرغ بقسم العلوم السلوكية وإدارة الأفراد

• أ.د / أحمد حسين عبد المنعم

أستاذ متفرغ بقسم الحاسبة وعميد مركز التدريب بالأسكندرية والمشرع على الفرع

• أ.د / محمد ماهر الصواف

أستاذ ورئيس قسم الإدارة العامة والمحلية والمشرع على قسم القانون الإداري

• أ.د / شريف حسن قاسم

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

• د / صفوت على محمد حميدة

أستاذ مساعد بقسم الرياضيات والإحصاء والتأمين

• د / مجدى محمد حسن أبو العلا

أستاذ مساعد بقسم الحاسب الآلى وعميد مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات

• د / أحمد فهمى أبو القمصان

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال

• د / نيفين إبراهيم غراب

مدرس بقسم اللغة الإنجلىزية

مستشارو التحرير

١ - أ.د / عاطف صدقى

٢ - أ.د / على لطفى

٣ - أ.د / على عبد المجيد عبده

٤ - أ.د / عادل عبد الحميد عز

٥ - أ.د / يحيى حامد الجمل

٦ - أ.د / عمرو غنایم

٧ - أ.د / محمد كمال أبوهند

٨ - أ.د / سيد محمود الهوارى

٩ - أ.د / على عبد الوهاب

١٠ - أ.د / فريد راضى النجار

١١ - أ.د / حسن محمد غلاب

١٢ - أ.د / مصطفى بهجت عبد المتعال

١٣ - أ.د / محمود سمير طوبار

١٤ - أ.د / شوقى حسين

١٥ - أ.د / العشرى حسين درويش

١٦ - أ.د / منير سالم

١٧ - أ.د / محمد كامل ريجان

١٨ - أ.د / محمود صادق

١٩ - أ.د / صلاح الدين صادق

٢٠ - أ.د / حسن حسنى محمد

٢١ - أ.د / محمد على شبيب

٢٢ - أ.د / سمير رياض هلال

٢٣ - أ.د / أحمد عبد الحليم

٢٤ - أ.د / محمد الحناوى

٢٥ - أ.د / سعيد توفيق عبيد

٢٦ - أ.د / محمد محمد إبراهيم

٢٧ - أ.د / محمد أنس جعفر

٢٨ - أ.د / عايدة سيد خطاب

في هذا العدد

| م | الموضوع | الصفحة |
|--------|---|--------|
| أولاً | افتتاحية العدد ، | |
| | * العنونة وتنمية مواردنا البشرية | ٦ |
| | أ.د/ أمين هؤاد الضرغامى رئيس الأكاديمية | |
| | * خصائص القوى البشرية فى | ٨ |
| | النظم الحديثة لإدارة الإنتاج | |
| | أ.د/ هدى محمد صقر عميد مركز البحوث والمعلومات | |
| ثانياً | بحوث محكمة ، | |
| | * قياس وتحليل أخطار عوائد الأوراق المالية باستخدام نماذج جارتش | ١١ |
| | (دراسة تطبيقية على أسهم شركة الهندس والدقما للتأمين بالبورصة المصرية) | |
| | د/ سناء محمد على هلال | |
| | * A DOUBLE PRIORITY QUEUEING SYSTEM WITH A RENEWABLE SINGLE | ٢٦ |
| | Dr. ESMAT AYYAD SOLIMAN | |
| | * عقد السياحة | ٥٠ |
| | دراسة مقارنة فى القانونين المصرى والفرنسى | |
| | د/ أشرف جابر مفيد | |
| ثالثاً | ملخصات الرسائل الجامعية ، | |
| | * DEVELOPING AN INTELLIGENT MODEL FOR SELECTING THE APPROPRIATE DATA MINING TECHNIQUES FOR A GIVEN BUSINESS APPLICATION | ١٠٥ |
| | MR. ESSAM EFFAT AZER | |
| رابعاً | مراجعات نقدية للكتب ، | |
| | * Change ... How to Respond to It | ١١٢ |
| | Maha Hafez Ahmed, Ph.D. | |

فى هذا العدد

| م | الموضوع | الصفحة |
|-------|--|--------|
| خامسا | مقالات : | |
| ١١٥ | * تحديث الموارد البشرية أ.د / هدى صقر | |
| ١٢٩ | * أزمة الحديبية منارا لإدارة الأزمات لواء دكتور/ جمال الدين أحمد حواش | |
| سادسا | أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية والتشريعات فى العلوم الإدارية : | |
| ١٣٢ | * التعيين فى الوظائف العامة ثناء صزت | |
| سابعا | تراجيم : | |
| ١٤٠ | * النمو المتواصل لصناعة تكنولوجيا المعلومات فى الهند ترجمة د / هالة توهيق سرور | |
| ثامنا | المؤتمرات والندوات : | |
| ١٤٢ | * منتدى حول الإجارة وأفاقها ومزاياها وقوانينها (شركة أميلان) | |
| ١٤٦ | Title: SIAM Conference on * Computational Science and Engineering StartDate: 02/09/2003 EndDate: 02/13/2003 | |
| ١٤٨ | Title: Compliance & Management of * Software & Information Assets StartDate: 01/21/2003 EndDate: 01/22/2003 | |
| تاسعا | أطلالة على الجديد فى النشاط العلمى باكاديمية السادات : | |
| ١٤٩ | * أطلالة على الجديد فى مركز البحوث والمعلومات | |
| عاشر | شخصية العدد : | |
| ١٥٠ | * أ.د/ عبد العزيز عباس الشريينى | |

العولة وتممية موارءنا البشعرية

بقلم

أ.د/ أمين الصرعامي
رئيس الأكاديمية

المدرية والدولية والتي تحب العمل أساس النهضة الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة .

إن مصر تمتلك قوى بشرية تتميز بالقدره السريعة على التعلم والتأقلم واستيعاب الجديد والمتطور من التكنولوجيا وتطبيق العلم والجلد والمثابرة فى العمل . تلك القوى التي إذا أحسن إعدادها واستغلالها لأمكن لمصر الاستغلال الأمثل لموارءها الطبيعية ، وزيادة قدرتها التنافسية تدريجياً للانتقال إلى مرحلة إحلال الواردات فى العديد من الصناعات ثم إلى التصدير والتأقلم إلى أسواق العالم الخارجى .

من هذا المنطلق يقع على الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة عبئاً كبيراً لإعداد وتممية الكوادر والخبرات اللازمة للتعايش مع عصر العولة والقادرة على استيعاب وتطبيق وتطوير كافة أساليب الإدارة والتكنولوجيا والعلم الحديث .

وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية باعتبارها واحدة من أبرز المؤسسات العلمية فى مصر والتي تضطلع بمسئولية إعداد وتممية الكوادر الإدارية الشابة من خلال معاور رئيسية تتمثل فى التعليم والذي تتولاه " كلية الإدارة والمعهد القومى للإدارة العليا " والتنمية الإدارية من خلال المراكز العلمية فى التدريب والاستشارات والبحوث والمعلومات والإدارة المحلية والبيئية وتطوير البرمجيات ونظم المعلومات .

وتدعم الدولة الأكاديمية بمرؤعا المتعددة فى المحافظات المختلفة فى تحقيق أهدافها التعليمية والتنموية وريطها بالمجتمع المحلى فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية لإعداد كوادر بشرية تشكل ميزة تنافسية لمصر فى عصر العولة .

لأشك أن مفهوم العولة وسيادة حرية التجارة وانفتاح العالم كله ليصبح قرية صغيرة . أصبح واقعاً ملموساً فصره وتشجعه الدول المتقدمة بينما تتحذر منه وتخشاه الدول النامية ومنها الدول العربية ، ولكن فى نهاية الأمر يمثل تطوراً ملموساً لا يمكن الهروب منه أو الانعزال عنه .

إن العالم عندما ارتقى حرية التجارة وانسيابها بين بلدان العالم . إنما كان محركه الأساسى هو مصلحة الدول المتقدمة التي تهيم على مجريات الأمور والاتفاقيات التي تتم لضمان حرية التجارة " اتفاقية الجات بجولاتها المختلفة " وتتأدى بأن الرجوع إلى الحرية وإزالة العوائق الاقتصادية إنما تمثل أساس العالم المتحضر القوى ، بيد أن الدول النامية كان لابد أن تقف من كل ذلك وقفة متأنية ، فليس فى مقدورها أن توقف الخطر الداهم الذى قد يكتسبها ويطيح باقتصادياتها ليزداد التقير فقراً فى عالم الأقوياء اقتصادياً وسياسياً وحربياً ، أو أن ترفض هذا الواقع وتتعزل عنها .

ولقد نجحت الدول القوية فى فرض منطقتهم والذي يقوم بصفة أساسية على خدمة مصالحهم تحت مسميات العولة والمجتمع الكوكبى وأن العالم قرية صغيرة . وغيرها من المناهيم التي تقضى وراثها بشكل ملموس منطق سيادة القوة .

وهذا يجتزم علينا أن نأفكر أين نحن من هذا العالم ؟ والإجابة ببساطة أننا نندرج تحت مسمى الدول النامية والتي لا يعتد لها بكلمة أو بشرعية ، ولذا أن نتساءل كيف لنا أن نتمكن من كسر ذلك الجدار الضيق الذى يعيق بنا لننتقل إلى رحب الساحة التي تضم الدول المتقدمة والتي لها الصدارة والسيادة فى فرض النطق والكلمة ؟

وخلصنا الوحيد هو زيادة قدراتنا الاقتصادية من خلال تنمية المزايا التنافسية التي نملكها والتي تعتبر القوى البشرية

خصائص القوى البشرية في النظم الحديثة لإدارة الإنتاج

بقلم

أ. د / هسدى صقءر

عمء مءك البءء والمءلوءاء
أكاءفمفة الساءاء للوءم الإءرففة

مءءءة ،

فءء هءا النظم مءءة أسلوب إءارى للءفء من الاءاماء
المءفءه للءفءون وباءالى ءفءفء ءكفءة الإءاء ، وقء ءم
ءطبفء هءا النظم فى ءفاءاء صماءفة مءفءة فى الففان
وقء ءقءء ءمففعها نءاءا وءفءزا ، ولم فءءصء ءطبفقه على
ءفاء صماءة السفراء ءفء .

الصاءر الرفسفة للنظم Three Key Elements

١- ءصء الوءء الاءم للءفءز الآلة

Short Set Up Time

٢- عمالة ءءلك المهاراء للءفء بءءة وظائف

Multi Functional Skilled Workers

٣ - الرقاءة على الفوءة الكلفة

Total Quality Control

وففءءء الءءول ءالاف مءارنه بفن ءصائص نظم الإءاء

بالمءلفة ونظم الإءاء الكبفر MPS.

أءءكء الءول الصماءفة الكبرى مؤءرا وفى مءءمءا أهمفة
ءوافء ءصائص للقوى البشرففة فى النظم الءءفة لإءارة
الإءاء وهءا ما ءلاءفءه ففءما فءلق علىه أسلوب
JUST in Time (JIT) والمءطب فى بءى الشءاء الصماءفة
الكبرى وعلى رأسها شركة ءووءا ،والذى فءفءء ءاماف من نظم
الإءاء الكبفر Mass Production System (MPS) المساء
فى الولافاء المءءة الأمرفكة وففءها من الءول .

وقء اءلق كل من Jones and Ross ، Womack فى عام

١٩٩٠ على هءا النظم مصءلف نظم الإءاء بالمءلفة
(LPS) Lean Production System.

المءارنة بفن نظم الإءاء بالمءلفة ونظم الإءاء الكبفر

| نظم الإءاء الكبفر MPS | نظم الإءاء بالمءلفة | |
|---|--|---|
| كبفر | صفر | Inventories ءءفءم الءفءون |
| ءولف | ءصفر | Set Up Time الزمءن اللازم للءفءز الآلة |
| كبفر | صفر | Production LOT ءفءاء الإءاء |
| ءولف | صفر | Production Lead Time الوءء المسءرف فى الإءاء |
| عمءة أشكال O-T-L-E | على شكل U | Layout of Machines مءفط وءع الآلاء فى الصءع |
| واءة | عمءفة | صءء الآلاء ءالاف فءوم صامء بءشففءا Number of Machines that one Worker Operates |
| عامل ءءفه المهارء للءفءم فوففءة واءة | عامل مءءءء المهاراء للءفءم بءءة وظائف | Kind of Workers ءمءءء العمال |
| أسلوب الففاء | مراءفة الفوءة الكلفة | Quality Control مراءفة الفوءة |

- مصنع تويوتا ويقع في مدينة Takaoka ويطبق نظام LPS
- مصنع نومي (NUMMI) ويقع في مدينة Fremont بولاية كاليفورنيا ويطبق نظام LPS وهو مصنع على نمط المشاركة في المخاطر joint Venture بين تويوتا و GM

ولتوضيح أوجه الخلاف بين النظامين في الواقع التطبيقى نعرض الجدول التالى الذى يوضح بعض البيانات الإحصائية لثلاث مصانع لتجميع السيارات وهي (٢٤):

- مصنع جنرال موتورز ويقع في مدينة Framingham ويطبق نظام MPS

| نومي LPS | تويوتا LPS | جنرال موتورز MPS | |
|-------------|---------------|---------------------|----------------------------------|
| ١٩ | ١٦ | ٢٦ | عدد الساعات اللازمة لتجميع سيارة |
| ٤٥ | ٤٥ | ١٢٥ | عيوب التجميع لكل مائة سيارة |
| م ٧,٠ | م ٤,٨ | م ٨,١ | المساحة اللازمة لتجميع السيارة |
| يومين | ساعتين | أسبوعين | متوسط المخزون من الأجزاء |

تطبيقه مصنع NUMMI لنفس التكنولوجيا المستخدمة في TOYOTA إلا أنه لم يحقق نفس النتائج إلا في عدد عيوب التجميع ، وإن كانت نتائجه تقترب إلى حد كبير في البنود الأخرى خاصة في عدد الساعات اللازمة لتجميع السيارة ، كما يحقق تطور كبير في الفترة الزمنية للمخزون (يومين) عنها في نظام الإنتاج الكبير (أسبوعين) . ويعد ذلك مؤشراً على إمكانية تطبيق هذا النظام خارج اليابان.

ويستدل من الجدول السابق مايلي :

أولاً ، ان نظام الإنتاج بالطليبة LPS يتميز عن النظام التقليدي للإنتاج الكبير بنقص عدد الساعات اللازمة لتجميع المنتج الى النصف ، وتختفيض حجم المخزون بضائق كبير ، كما تصل نسبة عيوب التجميع الى اقل من الثلث . وأيضاً المساحة اللازمة لتجميع السيارة تصل الى النصف تقريباً .

ثانياً ، مدى نجاح أو عدم نجاح نقل نظام LPS وتطبيقه في دول أخرى غير اليابان ، فيلاحظ أنه على الرغم من

(*) ١٩٩٢ YOKOHAMA City University, The Lean Production System VS The Mass Production System, YOKOHAMA City University, 1992.

ثانفأ ، عمالة ففمفك مهارف مفعدفة ففمفكها من الففام فعدة

وظائف Multifunctional Skilled Workers

لفففلك ،

فذا أمفك إففاف أفزاء مالففة الففوة فلفس ففاف فاففة

للمفزون الكففرف والمفكس صففف. ففأ أفف فذا فاف فافف المفزون

صففر سرفان ما ففكشف الأفزاء المففة وفففا المالفف فف

الفف فف الأسباب الفف أفف فف ففف الففوف من فلال عملفف

مراقفة الففوة الكلفة المسمرة .

ومن ففم :

فان نظام الإففاف بالفلفة JIT أو LPS ففؤف فف إففاف

مال الففوة .

والفففف ،

فذا ما فف ففرففب المالفف إفففساب مهارف مفعدفة ففف

فمفك فمفلوف وففففر صففب المالفف الأفزفف للففام فصفف الإففاف
المفلوب فملا.

وفففففا ،

فان نظام الإففاف بالمفب (LPS/JIT) فففف مفعدلاف

إففاففة مالففة للمالفف ففف فف أفواف ففف المفب على المفف

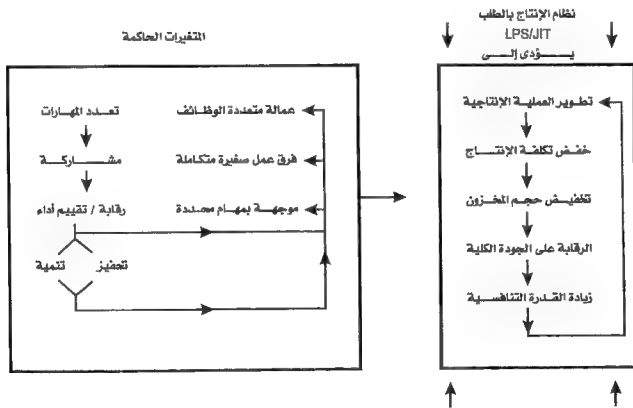
وفلك بالفففم فف كم الممالة الإفزفة للاففاف المفلوب .

وفلك ففواف سرفففف لساسففف ففا ،

أولاً ، فقلفف الوففف المسفرفف فف الإففاف

Short Production Lead Time

الففلاف



أف أن النظم المفطورة لإدارة الإففاف فعفمف على الففطور الفوعف للففف البشرففة المسمرة

قياس وتحليل اخطار عوائد الاوراق المالية باستخدام نماذج جارتش

(دراسة تطبيقية على اسهم شركة المنهن والدلتا للتأمين بالبورصة المصرية)

إعداد

د/ سناء محمد على هلال
أستاذ مساعد بكلية
التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

مقدمة

تظل الأخطار المالية من الأخطار التي لم تتعامل معها أسواق التأمين العربية ، وإن كانت من المواضيع الهامة شأنها شأن الأخطار الأخرى . وقد حظيت الأخطار المالية باهتمام كبير من جانب أسواق التأمين بالدول المتقدمة ، من حيث تحليل وقياس الخطر والبحث في أساليب وأدوات إدارة الخطر للوصول إلى السياسة المناسبة للحد من خسائر مثل هذه الأخطار . ومدى إمكانية مساهمة شركات التأمين في تغطيتها ، بينما تجاهلت شركات التأمين بالدول العربية ومنها مصر هذه الأنواع من الأخطار لصعوبة قياسها من جانب وجسامتها الخسائر المترتبة عليها من جانب آخر .

ألا أن دراسة وتحليل هذه الأخطار أصبحت ضرورة تفرض نفسها على السوق التأميني تغطيتها أو إدارتها . في ظل اتفاقية الجات للخدمات المالية ، حيث تمثل هذه الأخطار سوق مفتوح لشركات التأمين الأجنبية ويدون منافس من شركات السوق الوطنية ، وسواء كانت هذه الأخطار يمكن تغطيتها تأمينياً أو الاستعانة بسياسات إدارة الخطر لتغطيتها ، فإن دراسة وتحليل وقياس هذه الأخطار تعتبر ضرورة اقتصادية في ظل المتغيرات العالمية التي نحن بصدد مواجهتها ، لما لها من تأثير مباشر على الاستثمار وعوائد الاستثمار في سوق المال أو البورصة . ومما لا شك فيه أن البورصة لها دور اقتصادي نشطاً على مستوى العالم منذ زمن بعيد ، كما كان لسوق المال دور نشط وهام في الاقتصاد المصري منذ نشأته عام ١٨٨٢ ، والذي بلغ عام ١٩٥٧ درجة عالية من النشاط ، إلا أن هذا النشاط تراجع نتيجة لتحول الاشتراكي الذي صاحب بداية الستينات ، ليعود مرة أخرى عام ١٩٨٠ مع بداية الانفتاح الاقتصادي وإنشاء الهيئة العامة لسوق المال في مصر ، ووفاك ذلك قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المظكم لعمل البورصة (مثير ١٩٩٩) ، واستهدف تنمية سوق رأس المال ، والذي أدى إلى زيادة نشاط البورصة.

وقد ترتب على ظهور السوق المالي والبورصة من جديد ، ظهور الأخطار المصاحبة لها ، وبالتالي زيادة الحاجة الملحة سواء لطراح الأسهم أو المستثمرين إلى معرفة القيمة الحقيقية لهذا السهم أو الورقة المالية المتداولة في البورصة ،

والذي يربط بالعائد والمخاطرة المتمثلة في درجة تقلب العائد أو احتمال اختلاف العائد الفعلي عما كان متوقفاً ، والذي يؤثر بدوره في إقبال أو امتناع المستثمر عن شراء الأسهم ، مما يدعم أو يهز أصول الشركة الطارحة لهذه الأسهم ، ولهذا ظهرت الحاجة الملحة لدى المتعاملين في البورصة إلى تحليل وقياس الخطر المصاحب لأبواب الرقعة المالية لتداول في البورصة ، لما لها من تأثير على المركز المالي لهذه الشركات ، وبالتالي آثارها الاقتصادية على المجتمع بأكمله .

هدف البحث وأهميته :

كان لدخول بعض شركات التأمين المصرية البورصة ، وما يصحبه ذلك من مخاطر أو خسائر غير متوقعة ، قد تؤدي إلى اهتزاز المركز المالي لهذه الشركات ، نتيجة إلى عدم قدرتهم على الإبقاء بالتزاماتهم تجاه حملة الوثائق من جانب ، وضيق أموال أصحاب رؤوس الأموال من جانب آخر ، أمر يفرض ضرورة تناول هذه الأخطار بالتحليل والقياس ، وكسر تجاهل المروء عليها . خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه الشركات شركات خدمية هدفها تغطية التزامات الشركات المؤمنة تجاه المؤمن لهم عند تحقق الخسارة ، وأصولها تتوزع بين حملة الوثائق وأصحاب رؤوس الأموال ، واهتزاز قيمة هذه الأسهم المطروحة تعنى اهتزاز قيمة أصول هذه الشركات وبالتالي اهتزاز المركز المالي لها وربما إفلاسها .

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس الأخطار المصاحبة للتغيرات في قيمة الأسهم المطروحة من جانب الشركات ، والتي ترتبط بالعائد والمخاطرة المتمثلة في درجة تقلب العائد أو احتمال اختلاف العائد الفعلي عما كان متوقفاً ، وماتضمنه حركة عوائد الأسهم من أرباح جيدة أو سيئة تؤثر على المركز المالي للشركات الطارحة للأسهم ، وعلى استثمارات المستثمرين .

وتكمن أهمية البحث في طبيعته الأخطار التي سيتم تحليلها وقياسها من جانب ، والنماذج الحديثة لتحليل هذه الأخطار المالية - نماذج ارتش وجارتش ARCH & GARCH Model - من جانب آخر مما يمكن الشركات من التعامل مع هذه الأخطار من خلال سياسات إدارة الخطر

حجم التقلبات أو الخطر، وبالتالي تنشأ اتجاه الخطر يمكن التنبؤ به، وقد يتولد عن ذلك تأثير للرافعة، وقد لا يتولد (Leverage effect) (Alexander 2001) ويهدف هذا التقسيم إلى قياس الخطر في العائد الاستثماري للأصول المالية في سوق المال، من خلال نماذج ارتش وجارنش ARCH & GARCH Model، والتي يستعين بها البحث في تحليل العائد الاستثماري على الأسهم لشركات التأمين في سوق المال بمصر.

يعتبر العائد المتوقع والخطر، المتغيرين الأساسيين اللذين للقرار الاستثماري، كما أنهما يؤثران على تقدير القيمة الحقيقية للأصول في السوق المالي، وقد يصعب الوثوق في نتائج استخلاصت للعائد بناء على تحليل وقياس الأخطار المناسبة لهذا العائد من خلال نماذج الانحدار $y_i = \Phi x_i + \varepsilon_i$ وفي ظل الفروض الكلاسيكية (O.L.S) Ordinary Least Square، والتي تفترض $\varepsilon_i \sim N(0, \sigma^2)$ ، حيث ε_i حد الخطأ العشوائي متوسطه $E(\varepsilon_i) = 0$ وتباينه $\sigma^2 = \text{cov}\{\varepsilon_i, \varepsilon_j\} = 0$ غير مرتبطين أي أن $i \neq j$ ، ومرتبة ذلك التقلب المستمر في العائد (Alexander 1980, Robert 2000)، قد لا يتوفر في حد خطاها العشوائي هذه الافتراضات، وبالتالي تبين الخطأ العشوائي يكون غير ثابت أي بمعنى أنه يتغير من فترة لأخرى بمرور الزمن، فكل هذه الفرضية يكون $\varepsilon_i \sim N(0, h^2)$ حيث h^2 تمثل تباين الخطأ العشوائي الشروط. مما يتطلب تطوير النماذج ذات الفروض الكلاسيكية، لنماذج أكثر قدره لتحليل الخطر المناسب للأسهم أو تحديد قيمته، أو التنبؤ بالعائد المناسب للتغيرات الزمنية الغير متوقعة، وبالتالي تأتي التقديرات أكثر دقة في تصديق التغيرات الغير متوقعة للأخطار، حيث أن المعلومات المقدرة تكون أكثر دقة إذا تم التعامل مع التقديرات الغير ثابتة (Heteroskedasticity in the errors) بطريقة مناسبة (Terence 1999, Kerry 2000, Robert & Monnice 2000). وهي ما عرفت بنماذج الأخطار المتماثلة والأخطار غير المتماثلة. والتقدير بالذكور أن الخطر في هذه النماذج بقدر على أساس السجل التاريخي السابق للتقلبات أو الخطر أي بمعنى آخر يعتمد التقدير على تاريخ الخطر من خلال دراسة التقلبات السابقة في الأسعار. مما يزيد قدرتها على تحليل وقياس الخطر بدرجة عالية من الدقة.

الناسية. وتقسم هذه النماذج بدرجة عالية من الدقة في التحليل والقياس لأخطار volatility - الصوائد، مما أعطها أهمية وشيوعاً، حيث أصبحت من أكثر الأساليب استخداماً بين أساليب القياس المختلفة (Alexander 2002, 2002 & Robert & Monnice 2000).

بيانات البحث.

أخطار سوق رأس المال هو مجال اهتمامنا وتركز الدراسة على تحليل وقياس الأخطار المالية بسوق المال للبورصة المصرية لبيانات اليومية لأسهم شركة الهندس ودلتا للتأمين من فترة ١/١/٢٠٠٠ - ١٢/١٢/٢٠٠١.

خطة البحث:

- التعرف بالأخطار المالية.
- التعرف بأساليب ونماذج قياس الخطر المالي.
- اختبار وتفسير وتقييم البيانات.
- استخدام نماذج ARCH & GARCH للأخطار المتماثلة وغير المتماثلة في تحليل وقياس الخطر.
- نتائج وتوصيات البحث.

الأخطار المالية ونماذج الأخطار المالية:

(Financial Risk Models)

هناك العديد من الأخطار المالية وعلى سبيل المثال مخاطر التوقف من السداد Default Risk، مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk، مخاطر القوة الشرائية Exchange Rate Risk ومخاطر السوق Market Risks. وقد اتجه البعض إلى تقسيم الأخطار المالية إلى مخاطر منتظمة أو عامة Systematic، ومخاطر غير منتظمة أو خاصة Asystematic (Hull 1980, Francis 1986, Alexander 1980) من هذا التقسيم هو تسعير الأصول الرأسمالية، وذلك من خلال نماذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM model (The Capital Asset Pricing Model). كما اتجه البعض الآخر (Engle 1982, Zakoian 1994, Nelson 1990, Engle & Ng 1993) إلى تقسيم الأخطار المالية، إلى أخطار متماثلة Symmetric، وهي أخطار تتماثل في حجم التقلبات دون تحديد لاتجاه الخطر، وأخطار غير متماثلة Asymmetric وهي أخطار لا تتماثل فيها

ARCH(p):

$$h_t^2 = \text{Var}(\varepsilon_t) = \omega + a_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \dots + a_p \varepsilon_{t-p}^2$$

$$\omega > 0, a_1, \dots, a_p \geq 0$$

والمودج في صورته المبسطة حيث $p=1$ كمايلي،

ARCH (1):

$$R_t = c + \Phi X_t + \varepsilon_t$$

$$h_t^2 = \text{Var}(\varepsilon_t) = \omega + a_1 \varepsilon_{t-1}^2$$

$$\omega > 0, a_1 \geq 0$$

حيث ،

h_t^2 والتباين المشروط

α_1 معلمة ارتباط لاايردات ARCH return coefficient

وقد قسم (Bollerslev 1986 , 1987) بوضع

النموذج العام لنموذج Engle والمعروف بالنموذج

العام للارتباط الذاتي والتباين المشروط

(GARCH) General Autoregressive Conditional

Heteroskedasticity وهذا النموذج يشتمل على الارتباط

الذاتي برتبة (q) autoregressive term بالإضافة إلى

التوسط المتحرك Moving Average term برتبة (p) ، والصيغة

العام لمعادلة التباين المشروط للنموذج :

GARCH (p,q)

$$h_t^2 = \text{Var}(\varepsilon_t) = \omega + a_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \dots + a_p \varepsilon_{t-p}^2 + \beta_1 h_{t-1}^2 + \dots + \beta_q h_{t-q}^2$$

$$\omega > 0, a_1, \dots, a_p \geq 0, \beta_1, \dots, \beta_q \geq 0$$

والصوره المبسطة للنموذج حيث $p=1, q=1$ كمايلي ،

GARCH (1,1)

$$R_t = c + \Phi X_t + \varepsilon_t$$

$$h_t^2 = \text{Var}(\varepsilon_t) = \omega + a_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta_1 h_{t-1}^2$$

$$\omega > 0, a_1, \beta_1 \geq 0$$

حيث ، α_1 معلمة جارتش للايردات

coefficient return GARCH

β_1 فهي معلمة المدى GARCH lag coefficient

أهم ما يميز سمات خصائص نماذج ARCH و GARCH تعاملها

مع الأخطار المتماثلة كقيمة مطلقة بغض النظر الإشارة إلى

تصمها ، أي يعني لا تعدد طبيعة الهزات التي تتعرض لها

الأسهم سواء إيجابية أو سلبية ، والمضاجات الجيدة لها نفس

(Bollerslev 1987, Alexander 2000, Robert 2000).

والجدير بالذكر ان هذه النماذج تنقسم إلى معادلتين ،

- معادلة المتوسط الشروط conditional mean equation

($R_t = c + \Phi X_t + \varepsilon_t$) وهي عبارة عن المعادلة التقليدية

التي تمثل التغيرات المستقلة أو الخارجية exogenous

variables مع حد الخطأ error-term .

- معادلة التباين للشروط conditional variance equation (h_t^2)

تختلف مكوناتها سواء لنماذج الأخطار المتماثلة وغير المتماثلة،

وأهم مكوناتها كما يلي ،

• متوسط التقلبات على المدى الطويل .

• الأبعاد من التقلبات من الفترة السابقة ، تقاس بفترة

تباطؤ ثمرات حد الخطأ من معادلة المتوسط ε_{t-1}^2

(The ARCH term).

• التباين التقدير (المتنبأ به) للحد السابفة h_{t-1}^2

(The GARCH term) .

• حد الخطأ الصغرى بفترة تباطؤ واحدة $\frac{\varepsilon_{t-1}}{h_{t-1}}$

(the EGARCH term) . ومعادلة التباين المشروط

هي المعادلة تمثل التقلبات الغير متوقعة لأيردات الأسهم ،

والتي سنضمها بالتوضيح في النماذج التالية ،

- نماذج الأخطار المتماثلة symmetric Models

هي نماذج لتعدد وقياس الخطر ، دون تعديل

التجاه هذا الخطر إيجابي أم سلبى

(Marno 2000 , Alexander 1995) ، وأول من اقترح

نموذج الارتباط الذاتي وصدم ثبات الأخطاء المشروطه

Autoregressive Conditional Heteroskedasticity

(Engle 1987) ، وهو ما يعرف ، بنموذج ارتباط ARCH

Model ومن أهم سمات هذا النموذج معالجته

لتباين النموذج المشروط Conditional Variance ،

حيث يشتمل النموذج على المتوسط المتحرك برتبة (p) -

تمثل الرتبة order فترات التباطؤ أو الفترات السابقة

- والصيغة العامة لمعادلة التباين المشروط للنموذج

(Engle 1982 , 1984) كالآتي :

الشركات دوراً هاماً في تقدير وتقرير القيمة الحقيقية لأصول هذه الشركات في السوق المالي. ويقاس الخطر باستخدام نماذج ارتش على أساس السجل التاريخي السابق للتقلبات (الخطر). أي على تاريخ الخطر، وذلك من خلال دراسة التقلبات السابقة في الأسهم (Lo 1991, Alexander 2001, 2002). مع معالجة التباين المشروط وهو ما أعطى لهذه النماذج أهمية بين المحللين والباحثين لدقة قياس وتحليل الخطر. فأصبحت من أكثر الأساليب استخداماً بين أساليب القياس المختلفة (Robert 2000, Figlewski 1994).

ويستعين البحث بنماذج ARCH لقياس الأخطار المتماثلة وغير المتماثلة وذلك من خلال الخطوات التالية :

(أولاً : تحديد المعاد :

تتسم أسعار الأصول المالية بالتباين خلال فترة زمنية قصيرة ، كما تتسم أحياناً بعدم خطيتها ، ولهذا فإن التغير النسبي في الأسعار يقاس عادة بالطريق في الأسعار. وفي شكل لوجاريتمي أحياناً ، ويفترض أنها ستكون موزعة طبيعياً (1993، 1991، 2000). وبناء على ذلك يمكن تحديد إيرادات الأسهم لكل من شركتي الهندس والدلتا كميالي:

$$r_t = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث

P_t سعر السهم خلال اليوم

P_{t-1} سعر السهم خلال اليوم السابق

ثانياً : اختبارات الفروض الخاصة بحد الخطأ .

يتم تحليل بيانات حد الخطأ من خلال الاختبارات التالية ، الرسوم البيانية لإيرادات الأسهم والحد العشوائي لتحديد حجم التقلبات المتواجده بها .

«اختبار الارتباط الذاتي SCLM Test (Residual Tests / Serial Correlation Test)

هذا الاختبار ينتمي إلى اختبارات العينة ذات الحجم الكبير والمعروفة باختبارات (LM)

Lagrange Multiplier ويتم الاختبار في ظل فرضية عدم Null hypothesis وجود ارتباط ذاتي لمترات مبطه في رتبته q (Dozhaak 1990, Mackinnon 1993) (Wooldridge 1997)

تأثير المفاجآت السينة بالنسبة لهذه النماذج . أي أن نماذج ARCH و GARCH نماذج تعدد وجود الخطر بشكل مطلق ، دون النظر إلى المفاجآت المرتبطة بهذا الخطر هل هي إيجابية أم سلبية ، وذلك من خلال الإشارة (Marno 2000). أما النماذج غير متماثلة نماذج اشتقت من نماذج ARCH و GARCH ومن هذه النماذج : النموذج الأساسي (Nelson 1990, 1991) exponential GARCH model ، EGARCH

ونموذج threshold ARCH (Zakoian 1994 , Ding 1993) model, TARCH ، وهي نماذج حازت بالأهتمام فتوسعتها تأثير اختلاف الأنباء الجيدة والسيدة على التقلبات المستقبلية وهذا يشكل أهمية للأسواق المالية . وهذا أهم ما يميز النماذج غير متماثلة (Marno 2000) . فمن الملاحظ أن حركة انخفاض أسعار الأسهم في السوق ، يتبعها تقلبات مرتفعة ، صن التقلبات التي تصاحب حركة ارتفاع الأسهم ، ويستخدم البحث نموذج EGARCH لقياس هذه الظاهرة ، وتأثيرها على معني الأنباء ومدى استجابتها للأنباء الجيدة والسيدة (Engle , Ng 1993) من خلال الصيغة المبسطة للنموذج التالي :

EGARCH (1,1)

$$R_t = c + \Phi x_t + \varepsilon_t$$

$$\log h_t^2 = \omega + \alpha_1 \left| \frac{\varepsilon_{t-1}}{h_{t-1}} \right| + \gamma \frac{\varepsilon_{t-1}}{h_{t-1}} + \beta_1 \log h_{t-1}^2$$

حيث γ معلمة الأنباء الجيدة والسيدة .
 $\frac{\varepsilon_{t-1}}{h_{t-1}}$ حد الخطأ المعياري بفترة تساوي واحدة .

والجدير بالذكر أن الأهتمام بهذا الفرع من الاخطار ترتب عاية مزيد من التطوير في النماذج بحيث أصبحت تشكل عائلة تسمى بأبناء ارتش ARCH'Children ، أو نماذج الخطر (Robert 2000) . وقد استخدمت هذه النماذج في مختلف فروع الاقتصاد القياسي ، وخاصة في تحليل السلاسل الزمنية المالية (Bollerslev 1992, Bollerslev & Kenneth 1994) .

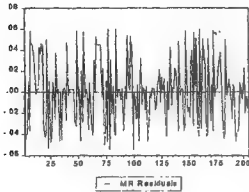
تحليل البيانات وتطبيق النموذج ،
 تلعب الأخطار والتقلبات المصاحبة لموائد وإيرادات أسهم

(رسم ١)

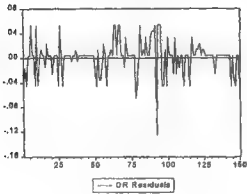
تقلبات الحد العشوائي

لأيرادات أسهم شركة المهندس والدلتا للتأمين

تقلبات الحد العشوائي لأيرادات أسهم شركة المهندس



تقلبات الحد العشوائي لأيرادات أسهم شركة الدلتا



- الأحادي العادي يمثل إيرادات شركتي المهندس والدلتا.

- الأحادي السيني يمثل مخرجات شركتي المهندس والدلتا.

يتضح من الرسم السابق ، أن هناك تقلبات في إيرادات كلاً من شركتي المهندس والدلتا ، وإن كانت تبدو في شكل تجمعات أو تقلبات واضحة في شركة المهندس عنها في شركة الدلتا . وهو ما يعني عدم توافر الثبات يتباين هذه البيانات وعدم اتباعها للتوزيع الطبيعي ، وهو ما يؤكد النتائج التالية ،

• اختبار عدم ثبات التباين المشروط ARCH LM test (Residual Tests / Autoregressive Conditional Heteroskedasticity Test)

يتم الاختبار بناءً على فرضية عدم وجود ARCH ، أي عدم وجود ARCH ، وذلك لفترات مجزأة تصل إلى p (Engle 1982 1984 , Engle & Kozicki 1993)

• اختبار الأستدالية (Residual Tests / Normality Test) (JB) test :

هذا الاختبار يوفر بعض المؤشرات الإحصائية التي تساعد في التعرف على طبيعة البيانات وخصائصها مثل المتوسط Mean ، الالتواء Skewness ، والتضيق Kurtosis ، بالإضافة إلى تحديد مدى امتثال البيانات (تتبع التوزيع الطبيعي) Jarque-Bera test ، وذلك في ظل فرضية عدم أن الأخطاء أو الحدود العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ، (Mills 1995 , Pagan 1989 , Bera 1984 , 1993)

ثالثاً . استخدام نماذج الأخطار المتماثلة Symmetric Models ، وتهدف النماذج تحديد حجم الأخطاء ، وتحديد ما إذا كان هناك تقلبات حادة أو قويه أم لا ، ذلك بالاستعانة ARCH و GARCH ، واختبار النموذج الأكثر ملائمة للبيانات ، باستخدام Bollerslev 1992 1994 ، Log-Likelihood (Kaili 2001 , White 1989)

رابعاً . استخدام نماذج الأخطار غير المتماثلة Asymmetric Models ،

لتحديد وقياس وتحليل اتجاه حركة الأخطاء من خلال EGARCH Model (Kroner 1998 , Terence 1999 , Keny 2000 , Maron 2000 , Alexandrer 2001)

تأليف تحليل البيانات :

تحليل واختبار إيرادات الأسهم ،

يتم الاستعانة بالرسم لتوضيح مدى توافر الفرض الخاصة بالحد العشوائي ، وذلك لضمان متوينة التقديرات والوقوف بها . وتحليل بيانات إيرادات الأسهم لكل من شركة المهندس للتأمين (MR) ، وشركة الدلتا للتأمين (DR) يتضح وجود تقلبات واضحة في إيرادات كلاً من الشركتين ومن ثم هناك تقلبات واضحة في الحد العشوائي لأيرادات ، وهو ما يعني عدم ثبات التباين بين الفترات الزمنية المختلفة للحد العشوائي لأيرادات كل من الشركتين ، والرسم التالي يوضح ذلك ،

جدول (١)
نتائج اختبارات فروض حد الخطأ لشركة المهندسين والدات للتأمين

| GARCH(1,2) | GARCH(2,1) | GARCH(1,1) | GARCH(2) | GARCH(1) | GARCH(0,0) | المهندسين |
|--------------------|-------------------|--------------------|--------------------|---------------------|--------------------|-----------------|
| - | - | - | - | - | 3,529 [0,171] | S.C (2) |
| 0,4474 [0,799] | 0,5929 [0,743] | 1,9673 [0,374] | 0,4436 [0,801] | 0,2815 [0,869] | 7,461 [0,024] | ARCH(2) |
| 5,8772 [0,922] | 6,2810 [0,901] | 6,8152 [0,869] | 11,375 [0,497] | 10,842 [0,544] 2 | 0,1545 [0,024] | ARCH(12) |
| 0,1813 | 0,1519 | 0,2014 | 0,1263 | 0,128 | 0,222 | Skewness |
| 2,337 (1,951) | 2,3519 | 2,331 | 2,3415 | 2,337 | 2,282 | Kurtosis |
| 4,857 [0,088] | 4,358 [0,113] | 5,182 [0,0749] | 4,228 [0,121] | 4,298 [0,116] | 6,046 [0,040] | Normality JB |
| | | | | | | الحد الثاني |
| - | - | - | - | - | 0,061 [0,970] | S.C (2) |
| 0,1799 [0,9139] | 0,2865 [0,867] | 0,39779 [0,819] | 0,6078 [0,738] | 0,1129 [0,945] | 12,092 [0,002] | ARCH(2) |
| 10,0749 [0,609] | 9,7006 [0,642] | 8,9314 [0,708] | 13,2875 [0,348] | 19,4076 [0,089] | 26,2064 [0,010] | ARCH(12) |
| 0-,825 | 0-,822 | 0-,8051 | 0-,637 | 0-,553 | 0-,705 | Skewness |
| 4,301 | 4,563 | 4,4500 | 4,177 | 4,047 | 5,505 | Kurtosis |
| 27,581 [0,001] | 32,160 [0,001] | 31,418 [0,001] | 18,819 [0,001] | 14,497 [0,001] | 51,685 [0,000] | Normality JB |

استخدام نماذج الاخطار المتماثلة Symmetric Models

تعتبر α_i و β_i معاملات نماذج الخطر ARCH و GARCH، ومن الطبيعي في الأسواق المالية أن تتجاوئ β_i ARCH lag coefficient 0.70 بينما α_i -Coefficient return GARCH- غالباً ما تكون أصغر من ٠,٢٥، وحجم هذه المعلمات تحدّد نتائج التقلبات والخطر في السلسلة الزمنية، بينما ω تصدّد متوسط التقلبات على المدى الطويل long term average of volatility. فإذا كانت السلسلة الزمنية لفترة طويلة من سنوات أو شهور أو أيام فمن المتوقع أن يكون التقدير المصاحب لـ ω مرتفع، وعندما يقترب مجموع المعلمات β_i و α_i من الواحد تقريباً، يعني وجود خطر أو تقلبات مفاجئة volatility shocks، وهذه التقلبات تكون متكررة وقد تأخذ شكل مجموعات أو تكتلات cluster، كما تهدف معاملات هذه النماذج الأمساك بالخطر وتصديده وذلك من خلال قياس قوة تأثير تقلبات الأيرادات السابقة والغير متوقعة من جانب، وقياس حجم تواجد الخطر من جانب آخر، ونخلص مما سبق إلى معلمة ω تقيس متوسط تأثير التقلبات والأخطار السابقة الغير متوقعة على الأيرادات، بينما المعلمة β_i و α_i تقيس حجم وجود هذه الأخطار والتقلبات. حيث معلمة الأيرادات α_i توضح أثر التقلبات من حيث سرعة تأثيرها، ومن حيث حدوثها على حركة السوق، أي أن α_i مقياس لسرعة تأثير التقلبات على حركة السوق أما المعلمة β_i فهي معلمة الذي أو فترته أو مدة تواجد الخطر أو التقلبات، وكلما زادت قيمتها، زادت الفترة المطلوبة لانتهاء تأثير هذه التقلبات.

(Terence 1999, Namo 2000, Alexander 2001 2002)

توضح المؤشرات السابقة أن بيانات حديد الخطأ بالنسبة للسلسلة الزمنية المالية لبيانات أسهم شركة الهندس والدلتا عند قياسات التباين مع استخدام النموذج GARCH(0,0) أو OLS، حيث اختبار ARCH معنوي لكل من الشريكتين ($p\text{-value} < 0,05$) سواء لفترة ١٢ أشهر، كما أنه يشير إلى وجود اتواء وتذبذب peakness بيانات الشريكتين وإن كانت بيانات شركة الدلتا أكبر اتواء وأكثر تذبذب spiky، وذلك من خلال اختبار الاتواء Skewness والتضطح Kurtosis، أما بالنسبة لمدى اعتداليه البيانات فإن اختبار الاعتداليه JB معنوي ($p\text{-value} < 0,05$) يوضح أيضاً افتقار بيانات حديد الخطأ إلى الاعتداليه سواء بالنسبة لشركة الهندس أو شركة الدلتا، فالبيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وطرية التوزيع ذي سماكة (Mills, Hull 1997, Terence 1999)

ويطبق نماذج ARCH و GARCH على نفس البيانات، يتضح قدرتها على علاج هذه المشكلة لشركة الهندس، فتصبح البيانات معتدلة، ويؤكد ذلك اختبار JB الغير معنوي لكافة النماذج، أما بيانات شركة الدلتا فقد أصبحت أكثر اقتراباً من الاعتداليه مما كانت عليه وذلك واضعاً من قيمة JB حيث قيمتها أقل من عدم المعنوية، وإن قلّت - وهذا ليس بغريب - غير معتدلة وذات طرفين سمكين fat tail وغير متماثلة Asymmetric (Bera 1981, McCulloch 1997, Mamo 2000)

الآن هذه النماذج أصبحت فسي معالجته مشكلة عدم الثبات في التباين لبيانات كلاً من الشريكتين، فاختبار ARCH غير معنوي في جميع النماذج ($p\text{-value} > 0,05$) لكل من الشريكتين. وهو ما يؤكد قدره نماذج GARCH و ARCH على توفير الثبات بالتباين بالشروط وهو ما يعطي ثقة أكبر في تقديرات هذه النماذج وقدرتها على تصديد الخطر بشكل أدق والأمساك به، بالرغم من أن توزيع حد الخطأ مازال ذي طرية سمكين، وبه تذبذب كما في بيانات شركة الدلتا (Bera 1993, Terence 1999)

جدول (٢)

تأثير تحليل إحصاءات أسهم لشركة المهندس والدكتور للتأمين
باستخدام نماذج GARCH & ARCH

| GARCH(1,2) | GARCH(2,1) | GARCH(1,1) | GARCH(2) | GARCH(1) | GARCH(0,0) | المعامل |
|-------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-------------------|----------------------------|
| 0-,003 [0,125] | 0-,003 [0,114] | 0-,003 [0,101] | 0-,003 [0,070] | 0-,003 [0,079] | 0-,002 [0,205] | C |
| 0,1237 [0,091] | 0,1078 [0,137] | 0,1276 [0,082] | 0,1035 [0,142] | 0,1055 [0,196] | 0,1545 [0,042] | MR _{it} |
| 0,0001 [0,197] | 0,00004 [0,430] | 0,00006 [0,258] | 0,00006 [0,001] | 0,00006 [0,001] | - | ω |
| 0,1765 [0,014] | 0,2615 [0,021] | 0,1620 [0,035] | 0,3027 [0,003] | 0,3231 [0,001] | - | α_1 |
| - | 0-,1980 [0,024] | - | 0,2426 [0,024] | - | - | α_2 |
| 0,5085 [0,022] | 0,9790 [0,031] | 0,8293 [0,001] | - | - | - | β_1 |
| 0,3209 [0,004] | - | - | - | - | - | β_2 |
| 1,0059 | 1,0125 | 0,9913 | - | - | - | $\sum(\alpha_i + \beta_i)$ |
| 427,5478 | 428,0198 | 427,2096 | 427,5527 | 427,5163 | 423,4424 | Log-L |
| | | | | | | |
| 0-,004 [0,022] | 0-,003 [0,030] | 0-,004 [0,049] | 0-,004 [0,032] | 0-,004 [0,044] | 0-,002 [0,229] | C |
| 0,0001 [0,042] | 0,0001 [0,138] | 0,0001 [0,089] | 0,0005 [0,002] | 0,0005 [0,001] | - | ω |
| 0,3049 [0,034] | 0,2655 [0,042] | 0,3094 [0,001] | 0,3342 [0,040] | 0,3633 [0,020] | - | α_1 |
| - | 0,1980 [0,007] | - | 0,3022 [0,002] | - | - | α_2 |
| 0,2016 [0,030] | 0,6470 [0,005] | 0,6739 [0,001] | - | - | - | β_1 |
| 0,4979 [0,012] | - | - | - | - | - | β_2 |
| 1,0044 | 1,1105 | 0,9833 | - | - | - | $\sum(\alpha_i + \beta_i)$ |
| 341,1930 | 340,4036 | 339,3040 | 337,0134 | 335,0827 | 325,3127 | Log-L |

جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5%

* P ≤ 0.05

نموذج OLS يستبدل GARCH (0,0)

النموذج الأكثر ملائمة للبيانات يكون (2.1) GARCH لأنه يمثل أعلى قيمة لـ Log-L (428.0198) من قيم النماذج الأخرى. أما بالنسبة لشركة الدلتا لترواح معلمات نماذج بيانات أيرادات التهما (1.1) GARCH (2.1), GARCH (1.2), GARCH - ٠,٩٨٣٣, ٠,٠٠٤٤, ١,١١٠٥ على الترتيب، ولأختصار النموذج الأكثر ملائمة للبيانات يكون (1.2) GARCH لأنه يمثل أعلى قيمة لـ Log-L ٤٢١,١٩٢٠ من قيم النماذج الأخرى، وهو ما يعني أن النموذج الذي يعمل أعلى قيمة أكبر لـ Log-L يكون أكثر قدرة على الأسماك بالخطأ وذلك لكثافته في الحد من عدم ثبات التباين بالبيانات عن النماذج الأخرى، مما يجعل التقديرات للنموذج المقترح أكثر دقة ويقترب من الواقع أو من التقديرات الحقيقية من أي نموذج آخر

(White 1982, Terence 1999, Kerry 2000)

ويوضح النموذج المقترح لتحليل أخطار الأيرادات بالنسبة لشركة المهندس عن الفترة (٢٠٠٠/١/١٢ / ٢٠١١/١٢/١٢). وقد استخدم فترة تباطي واحدة مع معادلة المتوسط لألغاء الارتباط ذاتي المتواجد ببيانات بالأيرادات

GARCH (2,1)

$$R_t = -0.003 + 0.1078 MR_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$h_t^2 = Var(\varepsilon_t) = 0.00004 + 0.2615 \varepsilon_{t-1}^2$$

$$- 0.1980 \varepsilon_{t-2}^2 + 0.9790 h_{t-1}^2$$

أما النموذج المقترح لتحليل أخطار الأيرادات بالنسبة لشركة الدلتا عن الفترة (1.2) GARCH (٢٠٠٠/١/١٢ / ٢٠١١/١٢/١٢) والنموذج لا يحتاج أي فترات تباطي معادلة المتوسط، لعدم وجود ارتباط ذاتي ببيانات الأيرادات.

GARCH (1,2)

$$R_t = -0.004 + \varepsilon_t$$

$$h_t^2 = Var(\varepsilon_t) = 0.0001 + 0.3049 \varepsilon_{t-1}^2$$

$$+ 0.2016 h_{t-1}^2 + 0.4979 h_{t-2}^2$$

بتطبيق نماذج الخطر على كلاً من بيانات شركة المهندس والدلتا، يتضح من نتائج الجدول وجود خطر أو تقلبات مفاجئة، وهذه التقلبات متكررة وتأخذ شكل مجموعات أو تكتلات في شركة المهندس أكثر منها بشركة الدلتا. وتعدد متوسط التقلبات على المدى الطويل، ومن التحليل يلاحظ أن متوسط التقلبات المؤثرة على إيرادات شركة المهندس أقل من متوسط إيرادات شركة الدلتا وذلك خلال فترة ٢٠٥ يوم لشركة المهندس و١٥٠ يوم لشركة الدلتا، باستثناء نموذج GARCH (1,2)، فمتوسط الشركتين متساويتين.

وبناء على هدف المعلمتين α_i و β_i وهو قياس قوة تأثير تقلبات الإيرادات السابقة والتغير متوقعه من جانب وقياس حجم تواجد الخطر من جانب آخر لكل من الشركتين، فإنه يتضح من النتائج أن معلمة الأيرادات α_i لرتش أو جارتش للأيرادات - معلومة ($p\text{-value} < 0.05$) لكل من الشركتين، مما يعني إن هناك إيرادات غير عادية قد تحققنت نتيجة لتأثيرها بالأخطار والتقلبات الحادث خلال فترة البحث، وذلك دون تحديد اتجاه أو طبيعة هذه التأثيرات إيجابية أي محققة مزيد من الأيرادات، أم سلبية تؤدي إلى انخفاض بهذه الأيرادات، أي α_i تظهر سرعة تأثير التقلبات وحدتها على إيرادات الأسهم، وتكون إيرادات أسهم شركة الدلتا أكثر وأسرع تأثراً بالتقلبات والأخطار الحادثة من إيرادات أسهم شركة المهندس خلال فترة البحث، ومقياس ذلك قيمة α_i .

أما المعلمة β_i وهي معلمة مدى أو فترة أو مدة تواجد الخطر أو التقلبات، فيتضح من النتائج إن قيمة β_i معلومة ($p\text{-value} < 0.05$) لكلاً من الشركتين، وقيمتها أكبر بشركة المهندس عنها بشركة الدلتا وهذا يعني استمرار تأثير التقلبات والأخطار على إيرادات شركة المهندس تظل متواجده ومؤثرة ولده أطول على إيرادات الشركة، بينما تأثير تواجدها على إيرادات شركة الدلتا تكون لده أقل، ويتضح أيضاً من النتائج السابقة أن مجموع معلمات ARCH & GARCH والمتماثلة في α_i و β_i تقترب أو تساوي واحد تقريباً. لشركة المهندس وشركة الدلتا، وهذا يعني وجود خطر أو تقلبات مفاجئة متواجده، وهذه التقلبات تكون متكررة بل يعتبر ذلك من خصائص البيانات المالية. حيث تتراوح معلمات نماذج بيانات إيرادات شركة

المهندس GARCH (1.2) GARCH (2.1) GARCH (1.1)

٠,٩٩١٢ و ١,٠١٧٥ و ١,٠٠٦٦ على الترتيب، ولأختصار

نماذج الاخطار غير المتماثلة

النماذج السابقة أوضحت سرعة تأثير التقلبات المتحققة ومدته في إيرادات أسهم شركة المهندس وشركة الدلتا للتأمين، دون أن تعدد هذه النماذج اتجاه هذا التأثير إيجابي أو سلبي، ونظراً لأهميته، تصيد نوعيه هذه التقلبات من حيث تأثيرها على الإيرادات، وهل تؤدي التقلبات إلى زياده الإيرادات أم ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات، مما تتطلب استخدام نماذج الاخطار غير المتماثلة Asymmetric Models، ومن هذه النماذج EGARCH و TARCH، وأهم ما يميز هذه النماذج تضمينها معلمة الأنباء جاما γ ، وهذه المعلمة تعكس حجم التقلبات أو الاخطار الحادثة مع تصيد اتجاه هذه الاخطار فإذا كانت γ غير معنويه ($p\text{-value} > 0.05$) فهذا يعني عدم وجود تقلبات ذات اتجاه معين وبالتالي لا يوجد تأثير رافعه Leverage effect. حيث أن التقلبات السئيه أو المفاجئات السالبه-negative shock - مساويه للتقلبات الجيده أو المفاجئات الموجبه-positive shock - في تأثيرها على الإيرادات وبالتالي يكون هناك اخطار ولكن تأثيراتها متماثله أو متعاده التأثير على الأسعار مع اختلاف الاتجاه، مما لا يؤدي إلى إيجاد تأثير الرافعه.

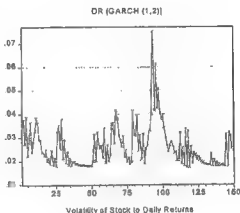
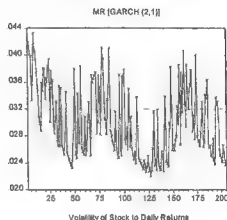
أما إذا كانت معلمة الأنباء جاما γ ، ذات دلالة معنويه ($p\text{-value} < 0.05$)، وهذا يعني عدم وجود تماثل في تأثير الأنباء على التباين المشروط، أي إن التباين يتأثر بنوعيه التقلبات سواء السئيه أو الجيده، وبالتالي تأتي أنباء التقلبات وتأثيراتها أيضاً مختلفه فقد تكون أنباء سئيه أو أنباء جيده، ولذا فإن معنويه جاما γ لا تشير إلى وجود تقلبات ذات اتجاهات مختلفه فقط ولكن تعدد نوعيه والاتجاه الغالب لهذه التقلبات، وفقاً للأشاره سالبه أو موجبه، إلا أنه لا يمكن تصيد اتجاه الأنباء ووجود الرافعه إلا بعد تصيد نوعيه الأشاره المعاصبه للجاما، فإذا كانت جاما γ معنويه وتعمل أشاره موجبه بالنسبه للنموذج EGARCH، فهذا يعني وجود أنباء جيده وبالتالي لا تظهر تأثير الرافعه، أما إذا كانت جاما γ معنويه وتعمل أشاره سالبه، أي المفاجئات أو الاخطار السئيه حجمها أكبر من المفاجئات الجيده، أي زياده التقلبات السئيه عن التقلبات الجيده فهذا يؤثر تأخير سلبي على الأسعار، ويؤدي إلى انخفاض الأسعار واتجاه الأسعار للانخفاض يأخذ شكل متزايد عن الاتجاه

والرسم التالي يوضح قدرة النماذج المقترحه الحد من

عدم ثبات تباين إيرادات كلأ من الشركتين،

(رسم ٢)

تقلبات بيانات الإيرادات اليومية
لأسهم كل من شركة المهندس والدلتا



- الأعدادي السادي يمثل تقلبات أيردات شركتي المهندس والدلتا .
- الأعدادي السيني يمثل مشردات شركتي المهندس والدلتا .

من الرسم السابق يتضح أن كلأ من النموذجين GARCH

(2.1) لشركه المهندس و(1.2) لشركه الدلتا،

قد خففت من عدم الثبات في التقلبات عن أي

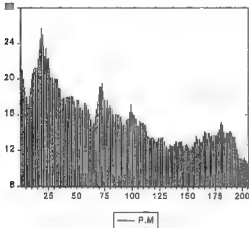
نماذج أخرى

(Kon 1984, Johansen 1990, Fishman 1991, Terence 1999)

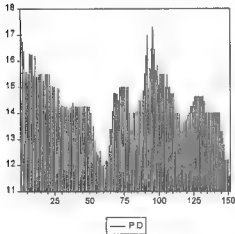
(رسم ٣)

أسعار شركة المهندس والدلتا
(٢٠٠١/١٢/١٣ - ٢٠٠٠/١/١)

أسعار شركة المهندس (٢٠٠١/١٢/١٣ - ٢٠٠٠/١/١)



أسعار شركة الدلتا (٢٠٠١/١٢/١٣ - ٢٠٠٠/١/١)



- الأحادي الصدق يمثل أسعار شركتي المهندس والدلتا.
- الأحادي الصيني يمثل مفردات شركتي المهندس والدلتا

لارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة تظهر تأثير الارتفاع، وتأثير الارتفاع الناتج عن وجود زيادة في الانبعاث السيئة من الأنباء الجيدة، مما يؤدي إلى سلسلة متتالية من الانخفاض في الأسعار. أي أن حساسية الأيرادات للانخفاض الحادث في السعر يكون أكبر من حساسيتها لارتفاع الحادث في الأسعار، مما يترتب عليه سلسلة متتالية من الانخفاضات في الأسعار بدرجه أعلى بكثير من الارتفاع (Engle 1995, Alexander 2000 2001)، ونتائج معلة الأنباء يوضحه الجدول التالي:

(جدول ٣)

نتائج معلة تقلبات إيرادات اسهم
لشركة المهندس والدلتا للتأمين

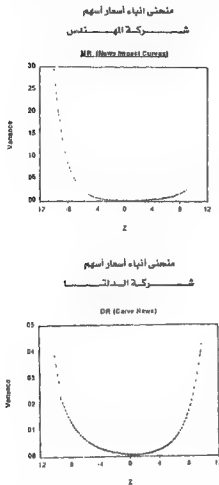
باستخدام نموذج EGARCH (1,1)

| النموذج | شركة المهندس للتأمين | شركة دلتا للتأمين |
|--------------|----------------------|-------------------|
| | γ | γ |
| EGARCH (1,1) | 0-، 1333 *[0,030] | 0,057 [0,657] |

- جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5% * $P \leq 0.05$

- نتائج الجدول السابق توضح، أن معلة جما γ معنوية و significant ومقتضفة عن الصفر بالتسبة لشركة المهندس، وهذا يعني وجود عدم تماثل في تأثير الأنباء، على التباين المشروط للشركة، وأن الأنباء السيئة والأنباء الجيدة لديها تأثير مختلف في التباين المشروط. وحيث جما γ تعمل أشارة سالبه بالتسبة للنموذج EGARCH، فهذا يعني وجود أنباء سيئة، أكبر من الأنباء الجيدة، أي بمعنى التقلبات السيئة أزيد من التقلبات الجيدة، بالتالي إقتهاء الأسعار في الانخفاض يكون أكبر من الاتجاه إلى الارتفاع، وفي هذه الحالة تظهر تأثير الارتفاع كما هو واضح في الرسم

(رسم ١)
منحنى الانباء السينة الجيدة
لكلا من شركة المهندس والدلتا للتأمين



والمنحنيات السابقة توضح تأثير الأخطار أو التقلبات على شركة المهندس والدلتا ، فمنحنى شركة المهندس يوضح أن تأثير التقلبات السينة كان أكبر من تأثير التقلبات الجيدة (معامله الانباء جاما γ سالبة معنوية $p\text{-value} : 0.00$) مما ترتب عليه انخفاضات متتالية من الأسعار نتيجة لتأثير الراجعة . وهو ما يصبر عنه بمنحنى الانباء السينة . أما بالنسبة لشركة الدلتا فتبدو التقلبات السينة تتعادل تقريباً مع التقلبات الجيدة (جسما γ غير معنوية $p\text{-value} : 0.00$) . ونتيجة لتساوي الانباء السينة مع الانباء الجيدة . ولا يوجد تأثير للراجعة .

ونسل مما سبق أن تأثير الراجعة تتواجد بإيرادات شركة المهندس مما يترتب عليه انخفاض متتالي للأسعار وهو ما يعني أن الانباء السينة أكثر من الانباء الجيدة .

أما بالنسبة لشركة الدلتا للتأمين . فمعامله الانباء جاما γ غير معنوية ($p\text{-value} : 0.00$) . فهذا يعني أن التقلبات السينة أو السالبة مساوية للتقلبات الجيدة أو الموجبة . في تأثيرها على الإيرادات . وهو ما يعني عدم وجود تقلبات ذات اتجاه معين أكبر من اتجاه آخر . وبالتالي لا يتولد تأثير للراجعة . (1997 ، 1995 ، 1992) .

منحنى الانباء الجيدة والسينة ،

صبر الكثيرين (Engle 1993 , Engle and Ng , Glosten 1993) عن اتجاه وأثر الإخطار أو التقلبات بالانباء . من حيث كونها انباء سينة أي التقلبات تؤثر تأثير سلبي على الأسعار والإيرادات مما يؤدي إلى انخفاضها ، أو انباء جيدة . فتكون التقلبات ذات تأثير موجب . مما يؤدي إلى زيادته الأسعار . وكما سبق القول إذا كانت التقلبات السينة أكبر من التقلبات الجيدة . فإن ذلك سترتب عليه انخفاض في الأسعار بشكل متتالي وهو ما يسمى بتأثير الراجعة . أما إذا كانت الانباء الجيدة أكبر من الانباء السينة . فإن ذلك لن يؤدي إلى ظهور تأثير الراجعة . وفي حالة تساوي الانباء السينة مع الانباء الجيدة . ولا يتولد منها أيضاً تأثير الراجعة . وقد أمكن التعبير عن هذه العلاقات من خلال منحنى الانباء . فإذا كانت حجم التقلبات واتجاهها يؤثر تأثير سالب على الأسعار والإيرادات . وتؤدي إلى انخفاضها . أي أن التقلبات السينة أكبر من التقلبات الجيدة . فهذه انباء سينة . أما إذا كانت التقلبات ذات تأثير موجب وفي نفس الوقت التقلبات الجيدة أكبر من التقلبات السينة فهذه انباء جيدة (Cumby 1993 , Igilewski 1997) . للتعبير عن العلاقة بين الانباء السينة والجيدة لشركة المهندس والدلتا للتأمين . وباستخدام منحنى الانباء نحصل على المنحنيات التالية والتي تظهر تأثير التقلبات على الأسعار والإيرادات . وتواجد تأثير الراجعة على إيراداتهما من خلال الرسم التالي (Eviews4 2000) .

وجود تقلبات مفاجئة وغير متوقعة ومتكررة في إيرادات الشركات.

- نموذج (2.1) GARCH من أفضل النماذج لتحليل الخطر والتقلبات وقياسها لشركة المهندس ونموذج (1.2) GARCH لشركة الدلتا، حيث يعمل على أعلى قيمة لـ Log-L، مما يعني قدرتها على الحد من صدمات التباين لحد الخطأ للأيرادات من أي نموذج آخر.

- تمكن البحث من تحديد طبيعة وانتهاج الأخطار أو التقلبات، هل هي إيجابية أو سلبية، وذلك من خلال معلمة الأنباء جاما γ لكلاً من الشركتين، ومن خلال معننى الأنباء أيضاً، فنجد بالنسبة لشركة المهندس المعلمة γ معنوية وتصل إشارة سالبة، أي أنباء سيئة، ويمكن توضيحه من خلال معننى الأنباء السيئة، أما بالنسبة لشركة الدلتا معلمة الأنباء جاما غير معنوية، مما يعني عدم وجود تقلبات ذات اتجاه معين أكبر من اتجاه آخر، وجاء معننى الأنباء ليعبر عن هذا التعادل.

- تتركز شركة المهندس لهزات واضعه وسلسلة من الانخفاض بشكل متتالي في الأسعار مما قد يؤثر تأثير مباشر على المركز المالي للشركة، وعلى قدرتها على الإبقاء بالتمويلاتها، وتتابع البحث توضح مدى جسامه وخطوره المرحلة التي تمر بها شركة المهندس نتيجة للانخفاض المتتالي لأسعارها، خلال هذه الفترة، مما يستلزم ضرورة إتخاذ إجراءات مناسبة لحماية مركزها المالي وقدرتها على سداد مستحقات الستامئين والساهمين.

- أما بالنسبة لشركة الدلتا، تتلخض البحث تضيد أن التقلبات والأخطار التي تتركز لها لا تجعلها في موقف مالي حرج ولا تتعرض إلى ما تتركز لها شركة المهندس.

الستوصيات

شركة المهندس والدلتا شأنها شأن باقي شركات التامين، رأس مالها يتكون من أموال حملة الوثائق والساهمين، وطرح اسهمها في البورصة، يعرض أسعار هذه الاسهم إلى التأثير المباشر والسرير للتغيرات والتقلبات، وهو ما يجعل الباحث أن يوصى بما يلي،

- وجود ادارات أو مراكز متخصصة بشركات التامين مدعمة بكوادر فنية متخصصة، ويكون من أهم وظائفها الآتي،

أما بالنسبة لشركة الدلتا فيتضح من المعننى أن هناك تعادل بين الأنباء السيئة و الأنباء الجيدة، وهو المعننى أقرب إلى يأخذ حرف U.

نتائج وتوصيات البحث: الستنتاج

• حازت الأخطار المالية اهتمام الباحثين والمحللين لأخطار السوق المالي، وقد حرصت الدول المتقدمة على قياس هذه الأخطار بشكل دقيق، وتطوير أدوات وضلج القياس، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة قادره على تحديد حجم واتجاهات الخطر، ومن أكثر هذه النماذج أهمية وشيوعاً نماذج عائلة ARCH.

• تجاهلت الأسواق العربية وخاصة التامينية الأخطار المالية، سواء من حيث التحليل والقياس أو من حيث التقطية، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة لهذه الأخطار، وتجماسة الخسائر الناتجة من تحقق هذه الأخطار.

• بتحليل بيانات إيرادات كلاً من شركتي المهندس والدلتا، يتضح وجود تقلبات في صوائد اسهم الشركتين، وهو ما يعني عدم جرات التباين خلال الفترات الزمنية المتتلفة للحد العشوائي للأيرادات، مما جعل نماذج الأخطار المالية ذات التباين المشروط هي النماذج المناسبة لتحليل وقياس الخطر بهذه البيانات.

• بتطبيق نموذج GARCH على صوائد إيرادات كلاً من شركتي المهندس والدلتا، يتضح وجود تقلبات مفاجئة ومتكررة، وتأخذ شكل مجموعات وتكتلات، وإن كانت تبدو أكثر وضوحاً في شركة المهندس منها بشركة الدلتا، ولخص نتائج تطبيق النماذج في النقاط التالية،

- متوسط التقلبات σ المؤثرة على إيرادات شركة المهندس أقل من متوسط إيرادات شركة الدلتا وذلك خلال فترة البحث.

- معلمة الأيرادات معنوية α_1 لكلاً من الشركتين، وهذا يعني أن هناك إيرادات غير متوقعة، تحققت نتيجة لتأخرها بالأخطار والتقلبات المفاجئة.

- معلمة مدة تواجد الخطر أو التقلبات β_1 معنوية للشركتين، وأن كانت قيمتها بشركة المهندس أكبر من بشركة الدلتا، مما يعني استمرار هذه التقلبات فترة أطول بشركة المهندس من شركة الدلتا.

- مجموع المعلمتين β_1 و α_1 تساوي تقريباً واحد، وهذا يؤكد

Bera, A.K and Higgins, M.L.(1993).On ARCH Models:Properties, Estimation and Testing. Journal of Economic Surveys,7,305-366.

Bollerslev, T. (1986). "Generalised Autoregressive Conditional Heteroskedasticity", Journal of Econometrics, 31, pp 307-327.

Bollerslev, T. (1987). "A Conditional Heteroskedasticity Time Series Model For Speculative Prices and Rates of Return Data". Reviews of Economics, 69, pp 542-547.

Bollerslev, Tim, Ray J.Chou and Kenneth F.Kroner (1992). "ARCH Modeling in Finance: A Review of the Theory and Empirical Evidence". Journal of Econometrics, 52, 5-59.

Bollerslev, Tim and Jeffrey M.Wooldridge(1992). "Quasi-Maximum Likelihood Estimation and inference in Dynamic Models with Time Varying Covariances". Econometrics Reviews, 11, 143-172.

Bollerslev, T., Engle, R.F and Nelson, D.B(1994). "ARCH Models", in R.F. Engle and D.L. McFadden(eds.), Handbook of Econometrics, Vol. IV, New York:North-Holland, pp.2959-3038.

Cumby, R., Figlewski, S. and Hasbrouck, J.(1993). "Forecasting Volatility and Correlations with EGARCH models". Journal of Derivatives 1(3), 51-63.

Dezhbaksh, Hashem(1990). "The Inappropriate Use of Serial Correlation Tests in Dynamic Linear Models". Review of Econometrics and Statistics, 126-132.

Ding, Z., Granger, C.W.J. and Engle, R.F.(1993). "A long Memory Property of Stock Returns and a New Model". Journal of Empirical Finance, 1, 83-106.

Engle, R.F.(1982) "Autoregressive Conditional Heteroskedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation". Econometrica, 50, no.4, pp987-1007.

Engle, R.F.(1984). "Wald, Likelihood Ratio, and Lagrange Multiplier Tests in Econometrics", Z.Griliches and M.D Intriligator(eds.), Handbook of Econometrics, North-Holland Vol. 2, chapter 13.

Engle, R.F. and Mustafa, C. (1992). "Implied ARCH Models from Option Prices", Journal of Econometrics, 52, 289-311.

Engle, R.F.(1993). "Measuring and Testing the Impact of News on Volatility", Journal of Finance, 48, pp 1749-1778.

Engle, R.F and Kozicki, S.(1993). "Testing for Common Features". Journal of Business and Economic statistics, 11, 369-395.

• الاهتمام بدراسة والبحث في كيفية تغطية الأخطار المالية.

• كونها من الأخطار ذات طبيعة خاصة، ولأنها تشكل أهمية كبيرة في ضوء التأثيرات الاقتصادية العالية الحديثة

• تكوين سجلات بياناته دقيقة عن أسعار الأسهم بالسوق المالي، حتى تتمكن الشركات من عمل التحليلات المناسبة لهذه البيانات.

• قدرته على تحليل وقياس تقلبات وخطر عوائد الأسهم وبدرجة عالية من الدقة، حماية للمركز المالي لشركات التأمين المطروحة لأسهمها في السوق المالي بمصر من التعرض لخطر لم يعد بدقة. وذلك من خلال الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة المالية، ذات القدرة على التعامل مع هذه الأخطار ذات الطبيعة الخاصة.

• قدرته على التحليل والتنبؤ بأحداث السوق المالية المستقبلية على أساس علمي، وبناء على الأساليب والأدوات العلمية الحديثة.

المراجع

- Alexander, G. and Chervany, N. (1980). "On The Estimation and Stability of Beta". Journal of Financial & Quantitative Analysis, pp 123-137.

- Alexander, C.O. (1995). "Common Volatility In The Foreign Exchange Market". Applied Financial Economics 5, no. 1, 1-10.

- Alexander, C.O..(2000). "Volatility and Correlation Measurement, Models Application". Risk Management and Analysis John Wiley & sons, N. W, vol 1, pp 123-167.

- Alexander, C.O. (2001), "A primer on the Orthogonal GARCH Model", From <http://www.ismacentre.rdg.ac.uk>

- Alexander, C.O. (2002), "Volatility & Risk, Understanding How Combine GARCH with VAR", IIR Conference London, pp 15-24
<http://www.ismacentre.rdg.ac.uk>

- Bera, A.K., Jarque, C.M and Lee, L.F.(1984), Testing the Normality Assumption in Limited Depend Variable Models, International Economic Review, 25, 563-578.

- Lo, A.W. (1991), "Long-Term Memory in Stock Market Prices", *Econometrica*, 59, 1279-313.
- Mackinnon, J.G. (1991). "Critical Values for Cointegration Tests". Chapter 13 in R.F. Engle and C.W.J. Granger (eds.), *Long-Run Economic Relationships*, Oxford: Oxford University Press, pp. 267-276.
- Marno, Verbeek. (2000). "A Guide to Modern Econometrics", John Wiley & Son Ltd, N.W., pp. 265-272.
- McCulloch, J.H. (1997). "Measuring Tail Thickness to Estimate the Stable Index: A Critique", *Journal of Business and Economic Statistics*, 15, 74-81.
- Mills, T.C. (1995). "Modelling Skewness and Kurtosis in the London Stock Exchange FT-SE Index Return Distributions", *The Statistician*, 44, 323-332.
- Nelson, D.B. (1990). "ARCH Models as Diffusion Approximations", *Journal of Econometrics* 45, 7-38.
- Nelson, D.B. (1991). "Conditional Heteroskedasticity in asset returns: A New Approach", *Econometrica*, 59, no. 2, 347-470.
- Pagan, A. and F. Vella (1989). "Diagnostic Tests for Models Based on Individual Data: A Survey", *Journal of Applied Econometrics*, 4, S29-S59.
- Robert, G. (2000). "Forecasting Volatility with S-Plus", <http://www.insightful.com/resources/whitepapers/voldoc.pdf>
- Robert, A. Yaffee & Monnice McGee (2000). "Introduction to Time Series Analysis and Forecasting", Academic Press, N.W., pp. 458-462.
- Terence c. Mills. (1999). "The Econometric Modelling of Financial Time Series", Cambridge University Press, N.Y., pp. 126-153.
- White, Halbert (1982). "Maximum Likelihood Methods for Count Data", *Econometrica*, 50, 1-26.
- Wooldridge, Jeffrey M. (1997). "Quasi-Likelihood Methods for Count Data", Chapter 8 in M. Hashem Pesaran and P. Schmidt (eds.), *Hand book of Applied Econometrics*, Vol. 2, 352-406.
- Zakoian, J.M. (1994). "Threshold Heteroskedastic Models", *Journal of Economic Dynamics and Control* 18, 931-955.
- منير إبراهيم هندي - (١٩٩٩). أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأرباح المالية وصناديق الاستثمار - المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
- Engle, R.F. and Ng, V.K. (1993). "Measuring and Testing the Impact of News on Volatility". *Journal of Finance* 48, 1749-1778.
- Engle, R.F. & Rosenberg, J. (1995). "GARCH- Gamma", *Econometrica*, 50, no. 4, pp. 987-1007.
- EVIEWS 4.0 User's Guide. (2000) Quantitative Micro Software, LLC.
- Francis, J. (1986). *Investment Analysis and Management*, 4th, N.Y., McGraw-Hill.
- Figlewski, S. (1994). "Forecasting Volatility Using Historical Data", N.W. University Salomon Center, Leonard N. Stern School of Business, working paper series no. 5, 94-13.
- Figlewski, S. (1997). "Forecasting Volatility", *Financial Markets, Institutions and Instruments* 6, 1-88.
- Fishman, M.B., Barr, D.S. and Loick, W.J. (1991). "An Evaluation of Alternative Models for Predicting Stock Volatility: Evidence from a Small Stock Market". *Journal of International Financial Market, Institutions and Money* 5, 117-134.
- Glosten, L.R., R. Jagannathan & D. Runkle. (1993). "On the Relation Between the Expected Value and the Volatility of the Normal Excess Return on Stocks", *Journal of Finance*, 48, pp. 1779-801.
- Hull, J. and White, A. (1987). "The Pricing of Option on Assets with Stochastic Volatilities". *Journal of finance* 46, 1839-1877.
- Hull, J. and White, A. (1997). "Evaluating the Impact of Impact of skewness and Kurtosis on derivative prices". *Net Exposure* 3 (December).
- Johansen, Soren and Katarina Juselius (1990). "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration-with Application to the Demand for Money". *Oxford Bulletin of Economics and statistics*, 52, no. 2, 169-210.
- Kaili, Wang, Christopher, Fawson, Christopher B and James, B. (2001). "A Flexible Parametric GARCH Model with An Application to Exchange Rates", *Journal of Applied Econometrics* pp. 521-536.
- Kerry, Patterson. (2000). "An Introduction to Applied Econometrics : A Time Series Approach", Macmillan Press Ltd, London, ch. 16, 708-746.
- Kon, S. (1984). "Models of Stock Returns - a Comparison", *Journal of Finance*, 39, 147-65.
- Kroner, K.F. and Ng, V.K. (1998). "Modeling Asymmetric Comovements of Asset Returns". *Review of Financial Studies* 11, 817-844.

A DOUBLE PRIORITY QUEUEING SYSTEM WITH A RENEWABLE SINGLE SERVER

Dr. ESMAT AYYAD SOLIMAN

Sadat Academy for Management Sciences

ABSTRACT

In this paper we consider a single server queue with a double priority system. Also we consider the server can fail during its occupation time and then is sent for repair immediately. The stationary probabilities of the different states of the system are studied, under the assumption that the arrival time and the service time for the two kinds of customers are the repair time all have Poisson distribution with different parameters. Also some characteristics of the system, such as the mathematical expectation of the number of customers and the average waiting time of both kinds of customers, are given. Moreover, the characteristics of a system without priority servicing and of that with ideal servicing server are obtained as special cases.

1-INTRODUCTION

In this paper we consider a single - server queueing system with two kinds of customers, demanding service, preferred and ordinary. The arrival time for both kinds has the Poisson distribution with rates λ_1 And λ_2 respectively. In a queue with the two kinds of customers the preferred ones are served before the ordinary ones. The server can fail during its occupation time. The failed server is sent for repair immediately and during its renewal time no new customer join the system while the customers in the queue do not leave the system before the completion of their service. After repairing, the server will start by serving preferred customers if they are in the queue whatever be the case when it failed. The service time of any customer must be an uninterrupted interval. We assume that the failed time, the repair time and the service time for preferred and ordinary customers all have the Poisson distribution with rates λ_0, μ_0, μ_1 and μ_2 respectively.

We use the following notations:

$p_{00}(t)$ is the probability that, at time t , there is no customer and the server is ready to work.

$h_{00}(t)$ is the probability that, at time t , there is no customer and the server is in repair.

$P_{ik}(t)$ is the probability that, at time t , there are k preferred and i ordinary customers and the server is occupied by the service of a preferred one.

$Q_{ik}(t)$ is the probability that, at time t , there are k preferred and i ordinary customers and the server is occupied by the service of an ordinary one.

$h_{ik}(t)$ is the probability that, at time t , there are k preferred and i ordinary customers and the server is in repair.

2-THE SYSTEM OF EQUATIONS:

By studying all possible transitions, for the considered system, in a small time interval $(t, t + \Delta t)$ we obtain the following difference differential equations:

$$P'_{00}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2) \cdot P_{00}(t) + \mu_1 P_{01}(t) + \mu_2 q_{10}(t) + \mu_0 h_{00}(t);$$

$$P'_{ok}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) P_{ok}(t) + \lambda_1 P_{o, k-1}(t) + \mu_1 P_{o, k+1}(t) + \mu_2 q_{1k}(t) + \mu_0 h_{ok}(t);$$

$$P'_{i1}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) P_{i1}(t) + \lambda_2 P_{i-1,1}(t) + \mu_1 P_{i2}(t) + \mu_2 q_{i+1,1}(t) + \mu_0 h_{i1}(t);$$

$$P'_{i, k+1}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) P_{i, k+1}(t) + \lambda_1 P_{ik}(t) + \lambda_2 P_{i-1, k+1}(t) + \mu_1 P_{i, k+2}(t) + \mu_2 q_{i+1, k+1}(t) + \mu_0 h_{i, k+1}(t);$$

$$q'_{i0}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{i0}(t) + \lambda_2 q_{i-1,0}(t) + \mu_1 P_{i1}(t) + \mu_2 q_{i+1,0}(t) + \mu_0 h_{i0}(t);$$

$$q'_{1k}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{1k}(t) + \lambda_1 q_{1, k-1}(t);$$

$$q'_{i+1, k}(t) = -(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \lambda_2) q_{i+1, k}(t) + \lambda_1 q_{i+1, k-1}(t) + \lambda_2 q_{ik}(t);$$

$$h'_{00}(t) = -\mu_0 h_{00}(t) + \lambda_0 p_{00}(t) ;$$

$$h'_{ok}(t) = -\mu_0 h_{ok}(t) + \lambda_0 p_{ok}(t) ;$$

$$h'_{i0}(t) = -\mu_0 h_{i0}(t) + \lambda_0 q_{i0}(t) ;$$

$$h'_{ik}(t) = -\mu_0 h_{ik}(t) + \lambda_0 p_{ik}(t) + \lambda_0 q_{ik}(t) ,$$

$$i , k = 1, 2, 3, \dots$$

The above system of equations in its general form is difficult to solve. By considering the stationary process, we obtain the following systems of linear algebraic equations:

$$\left\{ \begin{array}{l} (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2) p_{00} = \mu_1 p_{01} + \mu_2 q_{10} + \mu_0 h_{00} ; \\ (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) p_{0k} = \lambda_1 p_{0,k-1} + \mu_1 p_{0,k-1} + \mu_2 q_{1k} + \\ + \mu_0 h_{0k} ; \end{array} \right.$$

$$\left\{ \begin{array}{l} (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) p_{i1} = \lambda_2 p_{i-1,1} + \mu_1 p_{i2} + \mu_2 q_{i+1,1} + \\ + \mu_0 h_{i1} ; \\ (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) p_{i,k+1} = \lambda_1 p_{i,k} + \lambda_2 p_{i-1,k+1} + \mu_1 p_{i,k+2} + \\ + \mu_2 q_{i+1,k+1} + \mu_0 h_{i,k+1} . \end{array} \right. \quad (2.1)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{i0} = \lambda_2 q_{i-1,0} + \mu_1 p_{i1} + \mu_2 q_{i+1,0} + \mu_0 h_{i0} ; \\ (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{1k} = \lambda_1 q_{1,k-1} ; \\ (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{i+1,k} = \lambda_1 q_{i+1,k-1} + \lambda_2 q_{ik} . \end{array} \right. \quad (2.2)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \mu_0 h_{00} = \lambda_0 p_{00} ; \\ \mu_0 h_{0k} = \lambda_0 p_{0k} ; \\ \mu_0 h_{i0} = \lambda_0 q_{i0} ; \\ \mu_0 h_{1k} = \lambda_0 p_{1k} + \lambda_c q_{1k} . \end{array} \right. \quad (2.3)$$

We solve these systems of equations by using generating function.

In this system, only the following four different states can be found :

- (i) the server is occupied by serving a preferred customer, (ii) the server is occupied by servicing an ordinary customer, (iii) The server is free and (iv) the server is in repair.

Hence, we obtain the following generating function:

$$F(x,z) = F_1(x,z) + F_2(x,z) + F_3(x,z) + p_{00}, \quad (2.4)$$

Where

$$F_1(x, z) = \sum_{i=0}^{\infty} \sum_{k=1}^{\infty} p_{ik} x^i z^k ,$$

$$F_2(x, z) = \sum_{k=0}^{\infty} \sum_{i=1}^{\infty} q_{ik} x^i z^k ,$$

$$F_3(x, z) = \sum_{i=0}^{\infty} \sum_{k=0}^{\infty} h_{ik} x^i z^k .$$

$F_1(x, z)$, $F_2(x, z)$ and $F_3(x, z)$ are partial generating functions defined for $|x| < 1$ and $|z| < 1$.

It is easy to see that $F_1(1, 1)$ is the probability that the server is occupied by the service of a preferred customer. $F_2(1, 1)$ is the probability that the server is occupied by the service of an ordinary customer and $F_3(1, 1)$ is the probability that the server is in repair, moreover $F(1, 1) = 1$.

The partial generating functions $F_1(x, z)$, $F_2(x, z)$ and $F_3(x, z)$ are obtained respectively by multiplying each of the systems of equations (2.1), (2.1) and (2.3) by $x^i z^k$ and summing for all i and k .

$$F_1(x, z) = - \frac{(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x)(\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x - \frac{\mu_2}{x})}{(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x)(\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1 - \lambda_1 z - \lambda_2 x - \frac{\mu_1}{z})} R_0(x) - \frac{\lambda_1 + \lambda_2 - \lambda_1 z}{\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1 - \lambda_1 z - \lambda_2 x - \frac{\mu_1}{z}} P_{00} \quad (2.5)$$

$$F_2(x, z) = \frac{\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x}{\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x} F_0(x), \quad (2.6)$$

$$F_3(x, z) = \frac{\lambda_0 A(x, z) R_0(x) - \lambda_0 B(x, z) P_{00}}{\mu_0 (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x)(\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1 - \lambda_1 z - \lambda_2 x - \frac{\mu_1}{z}) - \lambda_1 (1-z) + \lambda_2 (1-x) + \mu_1 (1-\frac{1}{z})} \quad (2.7)$$

Where

$$A(x, z) = (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x) \left[\frac{\mu_2}{x} - 1 \right] - \mu_1 \left(\frac{1}{z} - 1 \right),$$

$$B(x, z) = (\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x) \left[\mu_1 \left(\frac{1}{z} - 1 \right) + \lambda_2 x \right],$$

$$R_0(x) = \sum_{i=0}^{\infty} q_{i0} x^i.$$

By substituting (2.5), (2.6) and (2.7) in (2.4) we obtain the following generating function:

$$F(x, z) = (1 + \frac{\lambda_0}{\mu_0}) \frac{A(x, z) F_0(x) - B(x, z) F_{00}}{(\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 - \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x) (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1 - \lambda_1 z - \lambda_2 x - \frac{\mu_1}{z})}$$

Since $F(x, z)$ is defined under $|x| < 1$ and $|z| < 1$, then the zeros of the denominator of (2.8) must coincide with the corresponding zeros of the numerator. Equating the denominator by zero and making the substitution $z=1/\sqrt{}$, we obtain the following quadratic equation

$$\mu_1 v^2 - (\mu_1 + \lambda_1 + \lambda_2 - \lambda_2 x) v + \lambda_1 = 0, \quad (2.9)$$

Since for $|x| < 1$ and $|z| < 1$, then the factor

$$\begin{aligned} \lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 x - \lambda_2 x &\neq 0, \\ \lambda_0 + \lambda_1(1-z) + \lambda_2(1-x) + \mu_2 &> 0 \end{aligned}$$

Solving the equation (2.9), we find the roots

$$v_{1,2}(x) = \frac{1}{2\mu_1} [\mu_1 + \lambda_1 + \lambda_2 - \lambda_2 x + \sqrt{(\mu_1 + \lambda_1 + \lambda_2 - \lambda_2 x)^2 - 4\mu_1 \lambda_1}]$$

We note that the root $v_2(x)$ is the value at which the denominator of (2.8) vanishes and which lies in the unit circle $|z| = 1$. Also $v_1(x)$ is the other value at which the same denominator vanishes. In addition, from the principal properties of the roots of the quadratic equation, we have

$$\mu_1 + \lambda_1 + \lambda_2 - \lambda_2 x = \mu_1 (v_1 + v_2) \text{ and } \lambda_1 = \mu_1 v_1 v_2.$$

Equating the numerator of (2.8) by zero and making the substitution $z = 1/\sqrt{2}$, carrying out some simplifications on the bases of singularities of the roots $\sqrt{1}(x)$ and $\sqrt{2}(x)$ and multiplying the numerator and the denominator by $(1 - \sqrt{1})$, we obtain finally

$$R_0(x) = \frac{\lambda_0 + \mu_2 - \mu_1 (1 - \sqrt{2})}{\lambda_0 + \lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x} \cdot \frac{p_2 x P_{00}}{1 - p_2 x - \sqrt{1}}, \quad (2.11)$$

Where $p_2 = \lambda_2 / \mu_2$

3-THE CHARACTERISTICS OF THE SYSTEM :

It is easy to see that $R_0(1)$ is the probability that the server is inrepair while the queue consists of ordinary customers only.

From (2.11) or from (2.8), passing on the limit first for $z \rightarrow 1$ and then for $x \rightarrow 1$, we find

$$R_0(1) = \frac{p_2}{1 + p_0} \cdot \frac{\lambda_0 + \mu_2}{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2}, \quad (3.1)$$

Where $p_0 = \lambda_0 / \mu_0$.

Applying the order of limiting process in (2.8) we obtain

$$P_{00} = \frac{1 - p_1 - p_2}{1 + p_0} = (1 - p_1 - p_2) K_a, \quad (3.2)$$

Where $p_1 = \lambda_1 / \mu_1$ K_a is the server's availability coefficient.

From (2.5), for $x \rightarrow 1$ and $z \rightarrow 1$, (3.1) and (3.2) we obtain the probability that the server is occupied by the service of a preferred customer

$$F_1(1,1) = \frac{p_1}{1 + p_0} = p_1 K_a, \quad (3.3)$$

i.e. the probability that the server is occupied by the service of a preferred customer is equal to the server's load coefficient for preferred customer multiplied by the servers availability coefficient.

Similarly from (2.6) and (3.1) we obtain the probability that the server is occupied by the service of an ordinary customer.

$$F_2(1,1) = \frac{p_2}{1+p_0} = p_2 k_e ,$$

Finally, from (2.7), (3.1) and (3.2), the probability that the server is in repair is given by

$$F_3(1,1) = \frac{p_0}{1+p_0} = 1 - k_e .$$

To find $R_0(x)$ and P_{00} , we need some of the characteristics of the servicing system.

The mathematical expectation of the number of referred customer in the system is determined by the following formula:

$$M_p = \left. \frac{\partial F(x,z)}{\partial z} \right|_{\substack{x=1 \\ z=1}} = \sum_{i=0}^{\infty} \sum_{k=1}^{\infty} k (p_{ik} + h_{ik}) + \sum_{i=1}^{\infty} \sum_{k=1}^{\infty} k q_{ik} . \quad (3.6)$$

The second moment M_p^* is obtained by generating function $F(x, z)$ with respect to z twice:

$$\left. \frac{\partial^2 F(x,z)}{\partial z^2} \right|_{\substack{x=1 \\ z=1}} = \sum_{i=0}^{\infty} \sum_{k=1}^{\infty} k(k-1) (p_{ik} + h_{ik}) + \sum_{i=1}^{\infty} \sum_{k=1}^{\infty} k(k-1) q_{ik} = M_p^* - M_p^2 \quad (3.7)$$

and the dispersion is given by

$$D_p = M_p^* - M_p^2 \quad (3.8)$$

Since for a preferred customer the differentiation is with respect to z , then (2.8) may be simplified in the form

$$F(1,z) = \frac{1+p_0}{1-p_1 z} \left(\frac{p_2}{1+p_0} \cdot \frac{\lambda_0 + \mu_2}{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2 - \lambda_1 z} + P_{00} \right) . \quad (3.9)$$

Taking the derivative of (3.9) with respect to z , then for $z \rightarrow 1$ and after corresponding simplification, we find that:

$$m_p = \frac{p_1}{1 - p_1} \left(1 + \frac{\alpha_1 p_2}{1 + \alpha_0 p_0} \right), \quad (3.10)$$

Where $\alpha_0 = \mu_0 / \mu_2$, $\alpha_1 = \mu_1 / \mu_2$.

The mathematical expectation of the number of preferred customers in the queue L_p is determined by subtracting the mathematical expectation of the number of preferred customers in service (3.3) from those in the system (3.10)

$$L_p = \frac{p_1}{1 - p_1} \left[\frac{p_0 + p_1}{1 + p_0} + \frac{\alpha_1 p_2}{1 + \alpha_0 p_0} \right] \quad (3.11)$$

The average waiting time of preferred customers in the system is determined by the formula

$$W_p = \frac{1}{\mu_1 k_E (1 - p_1)} \left(1 + \frac{\alpha_1 p_2}{1 + \alpha_0 p_0} \right), \quad (3.12)$$

but their average queueing time is determined by the formula

$$W_p^{\pi} = \frac{1}{\mu_1 k_E (1 - p_1)} \left(\frac{p_0 + p_1}{1 + p_0} + \frac{\alpha_1 p_2}{1 + \alpha_0 p_0} \right). \quad (3.13)$$

To obtain the second moment and the dispersion for preferred customers we use the formula (3.7) and (3.8). Taking the second derivative of (3.9) with respect to z , for $z \rightarrow 1$, and substituting by The given expression and the expression (3.10) in (3.7) we obtain the second moment

$$m_p^{\pi} = \frac{p_1}{(1 - p_1)^2} \left[(1 + p_1) \left(1 + \frac{\alpha_1 p_2}{1 + \alpha_0 p_0} \right) + \frac{2 \alpha_1^2 p_1 p_2 (1 - p_1)}{(1 + \alpha_0 p_0)^2} \right]. \quad (3.14)$$

Substituting (3.10) and (3.14) in (3.8) we obtain the dispersion

$$D_p = \frac{p_1}{(1 - p_1)^2} \left[1 + \frac{\alpha_1 p_2 (1 - p_1)}{1 + \alpha_0 p_0} + \alpha_1^2 p_1 p_2 \frac{2(1 - p_1) - p_2}{(1 + \alpha_0 p_0)^2} \right].$$

The probability that there are k ($k = 0, 1, 2, 3, \dots$) Preferred customers in the system is given by

$$P_k = \frac{1}{k!} \left. \frac{\partial^k F(1, z)}{\partial z^k} \right|_{z=0} =$$

$$= \rho_1^k (1 + \rho_0) \{ P_{00} + R_0(1) \frac{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2}{\mu_1 - \lambda_0 - \lambda_1 - \mu_2} \left[\left(\frac{\mu_1}{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2} \right)^{k+1} - 1 \right] \}.$$

..... (3.16)

The probability that there are k ($k = 0, 1, 2, 3, \dots$) Preferred customers in the system and the server is occupied by the service of a preferred one is given by

$$F_k^* = \frac{1}{k!} \left. \frac{\partial^k F_1(1, z)}{\partial z^k} \right|_{z=0} =$$

$$= \rho_1^k \{ P_{00} + R_0(1) \frac{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2}{\mu_1 - \lambda_0 - \lambda_1 - \mu_2} \left[\left(\frac{\mu_1}{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2} \right)^k - 1 \right] \}.$$

..... (3.17)

The probability that there are k ($k = 0, 1, 2, 3, \dots$) preferred customers in the system and the server is occupied by the service of an ordinary customer is

$$F_k = \frac{1}{k!} \left. \frac{\partial^k F_2(1, z)}{\partial z^k} \right|_{z=0} = \frac{\lambda_1^k}{(\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2)^k} R_0(1). \quad (3.18)$$

The probability that there are k ($k = 0, 1, 2, 3, \dots$) Preferred customers in the system and the server is in repair is

$$H_k = \frac{1}{k!} \left. \frac{\partial^k F_3(1, z)}{\partial z^k} \right|_{z=0} =$$

$$= \rho_0 \rho_1^k \{ P_{00} + R_0(1) \frac{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2}{\mu_1 - \lambda_0 - \lambda_1 - \mu_2} \left[\left(\frac{\mu_1}{\lambda_0 + \lambda_1 + \mu_2} \right)^{k+1} - 1 \right] \}.$$

..... (3.19)

In an analogous way we can determine the corresponding characteristics for ordinary customers. The generating function (2.8) may be rewritten in the simple form

$$F(x, 1) = \frac{\lambda_0 + \mu_2 - \mu_1(1 - v_2)}{\lambda_0 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x} \cdot \frac{1 + \rho_0}{1 - \rho_2 x - v_1} p_{c0} \quad (3.20)$$

Taking the derivative of (3.20) with respect to x , at $x = 1$, and using $v_1(1) = 0$, $v_2(1) = 1$ we find that

$$v_1'(1) = \frac{\lambda_2 \rho_1}{\mu_1 - \lambda_1} \quad \text{and} \quad v_2'(1) = -\frac{\lambda_2}{\mu_1 - \lambda_1} \quad ,$$

The mathematical expectation of the number of ordinary customers in the system is given by

$$M_q = \frac{\rho_2}{1 - \rho_1} \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1 - \rho_1)}{\alpha_1(1 - \rho_1 - \rho_2)} - \frac{\rho_1}{1 + \alpha_0 \rho_0} \right] \quad (3.21)$$

The mathematical expectation of the number of ordinary customers in the queue is equal to

$$L_q = \frac{\rho_2}{1 - \rho_1} \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1 - \rho_1)}{\alpha_1(1 - \rho_1 - \rho_2)} - \frac{\rho_1}{1 + \alpha_0 \rho_0} - \frac{1 - \rho_1}{1 + \rho_0} \right] \quad (3.22)$$

The average waiting time of ordinary customers is

$$W_q = \frac{1}{\mu_1 E(1 - \rho_1)} \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1 - \rho_1)}{1 - \rho_1 - \rho_2} - \frac{\alpha_1 \rho_1}{1 + \alpha_0 \rho_0} \right] \quad (3.23)$$

The average queueing time is

$$W_q^* = \frac{1}{\mu_2 E(1 - \rho_1)} \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1 - \rho_1)}{\alpha_1(1 - \rho_1 - \rho_2)} - \frac{\rho_1}{1 + \alpha_0 \rho_0} - \frac{1 - \rho_1}{1 + \rho_0} \right] \quad (3.24)$$

Taking the second derivative with respect to x for (3.20) at $x = 1$ and making the substitution

$$v_{12}(1) = \pm \frac{2 \rho_1 \rho_2^2}{\alpha_1^2(1 - \rho_1)^3} \quad ,$$

we find, as for preferred customers, the second moment for ordinary customers

$$M_Q^* = \frac{\rho_2}{(1-\rho_1)^2} \left\{ \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \frac{\rho_1}{1+\alpha_0\rho_0} \right] \left[2\rho_2 \frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} + 1 - \rho_1 \right] + \right. \\ \left. + \frac{2\rho_1\rho_2}{\alpha_1(1-\rho_1)} \left[\frac{1}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \frac{1}{1+\alpha_0\rho_0} \right] - \frac{2\rho_1\rho_2(1-\rho_1)}{(1+\alpha_0\rho_0)^2} \right\}, \quad (3.25)$$

And the dispersion is

$$D_Q = \frac{\rho_2}{(1-\rho_1)^2} \left\{ \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \frac{\rho_1}{1+\alpha_0\rho_0} \right] \left[1 - \rho_1 \left(1 - \frac{\rho_2}{1+\alpha_0\rho_0} \right) + \right. \right. \\ \left. + \rho_2 \frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} + \frac{2\rho_1\rho_2}{\alpha_1(1-\rho_1)} \left[\frac{1}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \frac{1}{1+\alpha_0\rho_0} - \frac{\alpha_1(1-\rho_1)^2}{(1+\alpha_0\rho_0)^2} \right] \right\}. \quad (3.26)$$

It is easy to find the general average of the queueing length L by adding the average number of preferred (3.11) and ordinary (3.22) customers in the queue

$$L = L_p + L_q = \\ = \frac{1}{1-\rho_1} \left[\rho_2 \frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} + \frac{\rho_1(\rho_0 + \rho_1 + \rho_2) - \rho_2}{1 + \rho_0} - \frac{\rho_1\rho_2(1-\alpha_1)}{1 + \alpha_0\rho_0} \right]. \quad (3.27)$$

The average number of all customers, N_4 , in the system obtained by assuming (3.10) and (3.21)

$$M = \frac{1}{1-\rho_1} \left[\rho_1 + \rho_2 \frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \frac{\rho_1\rho_2(1-\alpha_1)}{1 + \alpha_0\rho_0} \right]. \quad (3.28)$$

4-THE CHARACTERISTICS OF THE SYSTEM WITH IDEAL SERVICING SERVER

The system with ideal servicing server, i.e. with server that has ka 1, is a special case of the above system. For ideal server the parameter λ_0 and the probabilities h_{00} and h_{ik} are equal to zero. Therefore the systems (2.1), (2.2) and (2.3) take the following form

$$\begin{aligned}
 (\lambda_1 + \lambda_2) P_{00} &= \mu_1 P_{01} + \mu_2 q_{10} ; \\
 (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) P_{0k} &= \lambda_1 P_{0,k-1} + \mu_1 P_{0,k+1} + \mu_2 q_{1k} ; \\
 (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) P_{i1} &= \lambda_2 P_{i-1,1} + \mu_1 P_{i2} + \mu_2 q_{i+1,1} ; \\
 (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1) P_{i,k+1} &= \lambda_1 P_{ik} + \lambda_2 P_{i-1,k+1} + \mu_1 P_{i,k+2} + \mu_2 q_{i+1,k+1} ; \\
 (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{i0} &= \lambda_2 q_{i-1,0} + \mu_1 P_{i1} + \mu_2 q_{i+1,0} ; \\
 (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{1k} &= \lambda_1 q_{1,k-1} ; \\
 (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2) q_{i+1,k} &= \lambda_1 q_{i+1,k-1} + \lambda_2 q_{ik}
 \end{aligned} \tag{4.1}$$

The generating function obtained from the system of equations (4.1) or from (2.6) by putting $\lambda_0 = 0$ is

$$F(x, z) = \frac{\bar{A}(x, z) \bar{R}_0(x) - \bar{B}(x, z) P_{00}}{(\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x) (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_1 - \lambda_1 z - \lambda_2 x - \frac{\mu_1}{z})}, \tag{4.2}$$

where

$$\bar{A}(x, z) = (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x) \left[\mu_2 \left(\frac{1}{x} - 1 \right) - \mu_1 \left(\frac{1}{z} - 1 \right) \right]$$

$$\bar{B}(x, z) = (\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_1 z - \lambda_2 x) \left[\mu_1 \left(\frac{1}{z} - 1 \right) + \lambda_2 x \right]$$

$$\bar{R}_0(\bar{x}) = \frac{(\mu_2 - \mu_1 (1 - \nu_2))}{\lambda_1 + \lambda_2 + \mu_2 - \lambda_2 x} \cdot \frac{\rho_2 x}{1 - \rho_2 x - \nu_1} P_{00}$$

The probability that the server is in repair is equal to zero. The probability that there is no preferred customer in the system given that at least an ordinary one exists is

$$\bar{R}_0(1) = \frac{\lambda_2}{\lambda_1 + \mu_2} ,$$

And the probability that the system is not occupied is $P_{00} = 1 - \rho_1 - \rho_2$

The probability that the server serves a preferred customer is $F_1(1,1) = \rho_1$, and an ordinary customer is $F_2(1,1) = \rho_2$. The mathematical expectation of the number of preferred customers in the system is

$$M_P = \rho_1 \frac{1 + \alpha_1 \rho_2}{1 - \rho_1} \quad (4.3)$$

And in the queue is

$$L_P = \rho_1 \frac{\rho_1 + \alpha_1 \rho_2}{1 - \rho_1} \quad (4.4)$$

The average waiting time of preferred customers in the system is:

$$M_P = \frac{1 + \alpha_1 \rho_2}{\mu_1 (1 - \rho_1)} \quad (4.5)$$

and their average queueing time is

$$W_P^{\pi} = \frac{\rho_1 + \alpha_1 \rho_2}{\mu_1 (1 - \rho_1)} \quad (4.6)$$

The second moment is

$$M_P^{\pi} = \frac{\rho_1}{(1 - \rho_1)^2} [(1 + \rho_1)(1 + \alpha_1 \rho_2) + 2 \alpha_1^2 \rho_1 \rho_2 (1 - \rho_1)] \quad (4.7)$$

The probability that the system has k ($k = 1, 2, 3, \dots$) preferred customers and the server serves preferred one is

$$D_P = \frac{\rho_1}{(1 - \rho_1)^2} [1 + \alpha_1 \rho_2 (1 - \rho_1) + \alpha_1^2 \rho_1 \rho_2 (2 - 2\rho_1 - \rho_2)] \quad (4.8)$$

The probability that the system has k ($k=0, 1, 2, 3, \dots$) Preferred customers is

$$P_k = P_1^k \left\{ P_{00} + \frac{P_2}{\alpha_1(1-P_1)-1} \left[\left(\frac{\alpha_1}{1+\alpha_1 P_1} \right)^{k+1} - 1 \right] \right\}. \quad (4.9)$$

The probability that the system has k ($k=0, 1, 2, 3, \dots$) Preferred customers and the server serves a preferred one is

$$P_k^* = P_1^k \left\{ P_{00} + \frac{P_2}{\alpha_1(1-P_1)-1} \left[\left(\frac{\alpha_1}{1+\alpha_1 P_1} \right)^k - 1 \right] \right\}. \quad (4.10)$$

The probability that the system has k ($k=0, 1, 2, 3, \dots$) Preferred customers and the server serves an ordinary one is

$$R_k = P_2 \frac{(\alpha_1 P_1)^k}{(1 + \alpha_1 P_1)^{k+1}}. \quad (4.11)$$

The mathematical expectation of the number of ordinary customers in the system is

$$M_q = \frac{P_2}{1-P_1} \left[\frac{P_1 + \alpha_1(1-P_1)}{\alpha_1(1-P_1-P_2)} - P_1 \right] \quad (4.12)$$

And in the queue is

$$L_q = \frac{P_2}{1-P_1} \cdot \frac{P_1 + \alpha_1 P_2}{\alpha_1(1-P_1-P_2)}. \quad (4.13)$$

The average waiting time in the system for ordinary customers is

$$W_q = \frac{1}{\mu_1(1-P_1)} \left[\frac{P_1 + \alpha_1(1-P_1)}{1-P_1-P_2} - \alpha_1 P_1 \right] \quad (4.14)$$

And their average queueing time is

$$W_q^* = \frac{P_1 + \alpha_1 P_2}{\mu_1(1-P_1)(1-P_1-P_2)} \quad (4.15)$$

The second moment is

$$M_q^* = \frac{\rho_2}{(1-\rho_1)^2} \left\{ \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \rho_1 \right] \left[2\rho_2 \frac{\rho_2 + \alpha_2(1-\rho_1)}{\alpha_2(1-\rho_1-\rho_2)} + 1 - \rho_1 \right] + 2\rho_1\rho_2 \left[\frac{1 - \alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)}{\alpha_1^2(1-\rho_1)(1-\rho_1-\rho_2)} - 1 + \rho_1 \right] \right\} \quad (4.16)$$

And the dispersion is

$$D_q = \frac{\rho_2}{(1-\rho_1)^2} \left\{ \left[\frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} - \rho_1 \right] \left[1 - \rho_1(1-\rho_2) + \rho_2 \frac{\rho_1 + \alpha_1(1-\rho_1)}{\alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)} \right] + 2\rho_1\rho_2 \left[\frac{1 - \alpha_1(1-\rho_1-\rho_2)}{\alpha_1^2(1-\rho_1)(1-\rho_1-\rho_2)} - 1 + \rho_1 \right] \right\} \quad (4.17)$$

The general average of the queuing length is

$$L = \frac{\rho_1 + \alpha_1\rho_2}{1 - \rho_1} \left[\rho_1 + \frac{\rho_2}{\alpha_1(1 - \rho_1 - \rho_2)} \right] \quad (4.18)$$

And the average number of customers in the system is given by

$$M = \frac{\rho_1 + \alpha_1\rho_2}{1 - \rho_1} \left[\rho_1 + \frac{\rho_2}{\alpha_1(1 - \rho_1 - \rho_2)} \right] + \rho_1 + \rho_2 \quad (4.19)$$

The average queuing time for all customers is

$$W_q^* = \frac{\rho_1 + \alpha_1\rho_2}{\lambda(1 - \rho_1)} \left[\rho_1 + \frac{\rho_2}{\alpha_1(1 - \rho_1 - \rho_2)} \right] \quad (4.20)$$

Where $\lambda = \lambda_1 + \lambda_2$

It is easy to note that for $\alpha_1 = 1$, i.e. for $\mu_1 = \mu_2$, the formula (4.18 - 4.20) coincide with the known formula in [1], which defined the average of queuing length and the average of customers in the system for one type of customers.

The graph in figure (1) represents the relation between the mathematical expectation of the number of preferred customers in the system and the traffic intensity of ordinary customers under given ρ_1 and $\alpha_1 = 1$.

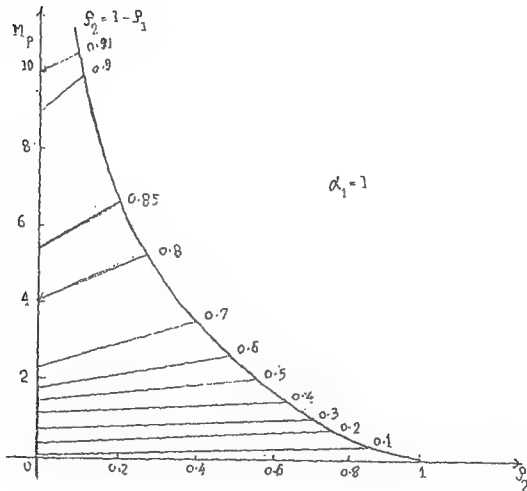


Figure (1)

The graph in figure (2) represents the relation between the average waiting time in the system for preferred customers and the traffic intensity of ordinary Customers ρ_2 under given ρ_1 and $\alpha_1 = 1$.

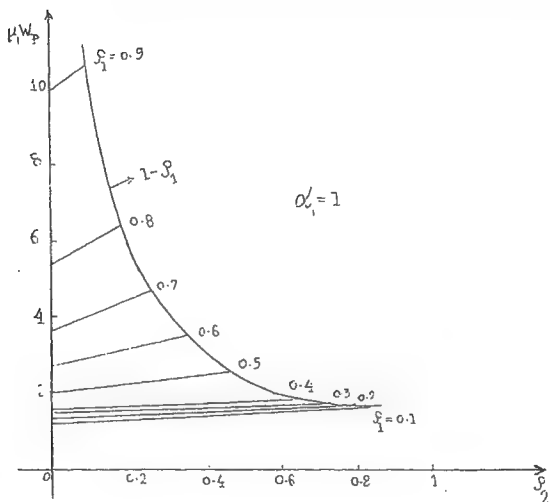


Figure (2)

The graphs in figures 3 - 5 represent the dependence between the mathematical expectation of the number of preferred customers in the system and ρ_2 , under given ρ_1 and α_1

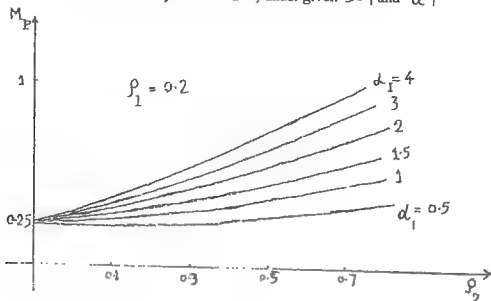


Figure (3)

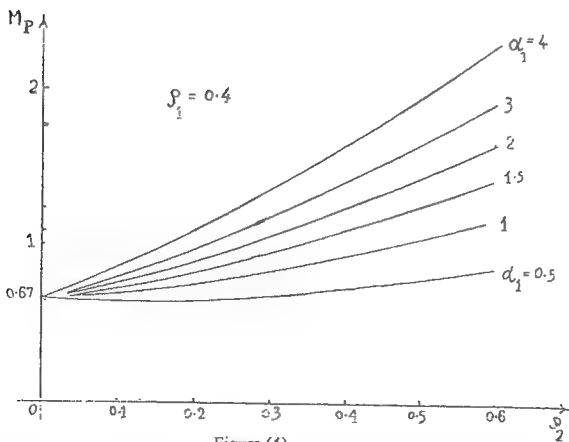


Figure (4)

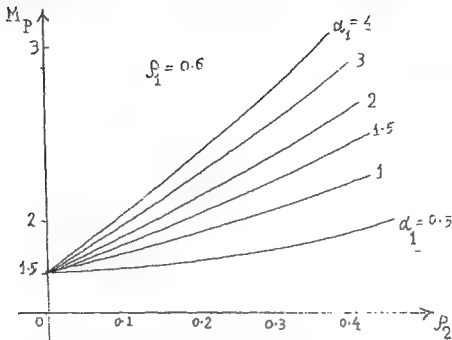


Figure (5)

Figure (6) denotes the dependence of the general queuing length on α_1 under given ρ_1 and $\rho = \rho_1 + \rho_2$

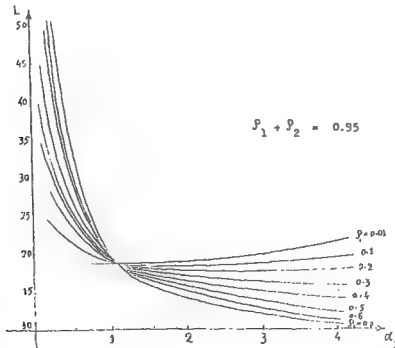


Figure (6)

5-WITHOUT PRIORITY SERVICING SYSTEM AS A SPECIAL CASE OF DOUBLE PRIORITY:

We suppose that in the double priority servicing system, the servers are not renewable and the system has intensity $\lambda_2 = 0$ (consequently $\rho_2 = 0$). Then we study the servicing system without priority. In this case, the systems of equations (2.1), (2.2) and (2.3) turn to the following system of linear algebraic equations:

$$\begin{aligned}(\lambda_0 + \lambda)P_0 &= \mu_0 h_0 + \mu P_1 ; \\(\lambda_0 + \lambda + \mu)P_k &= \lambda P_{k-1} + \mu_0 h_k + \mu P_{k+1} ; \\ \mu_0 h_0 &= \lambda_0 P_0 ; \\ \mu_0 h_k &= \lambda_0 P_k .\end{aligned}\tag{5.1}$$

The generating function will be

$$F(x) = \left(1 + \frac{\lambda_0}{\mu_0}\right) \frac{\mu}{\mu - \lambda x} P_0 .\tag{5.2}$$

Similarly, the expression for determining the mathematical expectations of the number of customers in the system and in the queue, the average waiting time in the system and in the queue, also the second moment and the dispersion can be obtained from the formula (3.10 - 3.15)

By putting $\rho_2 = 0$ and $\rho_1 = \rho$.

The mathematical expectations of the number of customers in the system is

$$M = \frac{\rho}{1 - \rho}\tag{5.3}$$

And in the queue is

$$L = \rho \frac{1 - k_e(1 - \rho)}{1 - \rho} .\tag{5.4}$$

The average waiting time of the customers in the system is

$$W = \frac{1}{\mu K_a (1 - \rho)} \quad (5.5)$$

and the queueing time is

$$W^q = \frac{1 - K_a (1 - \rho)}{\mu K_a (1 - \rho)} \quad (5.6)$$

The second moment is

$$M^q = \rho \frac{1 + \rho}{(1 - \rho)^2} \quad (5.7)$$

and the dispersion is

$$D = \frac{\rho}{(1 - \rho)^2} \quad (5.8)$$

The probability that the system has k ($k = 0, 1, 2, \dots$) customers is

$$P_k = \rho^k (1 - \rho) \quad (5.9)$$

The probability that the system has k customers given that the server is available to give service is

$$P_k^a = \rho^k K_a (1 - \rho) \quad (5.10)$$

and given that it is in repair is

$$H_k = \rho^k (1 - K_a) (1 - \rho) \quad (5.11)$$

Thus the mathematical expectation of the number of customers in the system (5.3), the second moment (5.7), the dispersion (5.8) and the probability that the system has k customers (5.9) don't depend on the server's availability coefficient K_a . But the other characteristics as the average of queueing length (5.4), the average waiting time of customers (5.5) and the queueing time (5.6) depend on the server's availability coefficient. In addition the last two expressions depend on K_a .

RESULTS

[1] For the studied basic case

- (1) The generating function of the system under the given conditions is given by (2-8).
- (2) The probability that the server is in repair while the queue consists of ordinary customers is given by (3-i).
- (3) The probability that the server is occupied by the service of preferred customers is given by (3-3).
- (4) The probability that the server is occupied by the service of ordinary customers is given by (3-4).
- (5) The probability that the server is in repair is given by (3.5).
- (6) The mathematical expectation of the number of preferred customers in the system is given by (3-10).
- (7) The mathematical expectation of the number of preferred customers in the queue is given by (3-1 1).
- (8) The average waiting time of preferred customers in the system is given by (3-12).
- (9) The average waiting time of preferred customers in the queue is given by (3-13).

More important results are obtained in pages 10, 11 and 12.

[2] For the case of the system with ideal server

- (1) The mathematical expectation of the number of preferred customers in the system is given by (4-3).
- (2) The mathematical expectation of the number of preferred customers in the queue is given by (4-4).
- (3) The average waiting time of preferred customers in the system is given by (4-5).
- (4) The average waiting time of preferred customers in the queue is given by (4-6).
- (5) The mathematical expectation of the number of ordinary customers in the System is given by (4-12).
- (6) The mathematical expectation of the number of ordinary customers in the queue is given by (4-13).

(7) The average waiting time of ordinary customers in the system is given by (4-14).

(8) The average waiting time of ordinary customers in the queue is given by (4-15).

More important results is obtained in page 16. Moreover, 6 important graphs in pages 17-20.

The corresponding results for the case of the system without priority is obtained as special case of double priority system and is studied in pages 21-22.

REFERENCES

- [1] SAATY, T.L., "Element of Queuing Theory". Mc Graw Hill, New York, 1961.
- [2] PESTALOZZI GEROLD. "Priority Rules For Run- Ways". Operations Research. 1964, 12, n6.
- [3] TAKACS L. "Priority Queues". Operations Research. 1964, 12, N1.
- [4] HAWKES A.G. "Time-Dependent Solution of Priority Queues With bulk Arrival". Operations Research. 1965, 13, N4.
- [5] COLHAM A. "Priority Assignment In Waiting Line Problems". Operations Research. 1954, N2.

عقد السياحة دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي

إعداد
د/أشرف جابر سيد
مدرس القانون المدني
بكلية الحقوق جامعة حلوان

مقدمة ،

أهمية موضوع البحث ودوافع اختياره ،

ليس مضاف على أحد ما تمثله السياحة من أهمية اقتصادية متزايدة على مستوى دول العالم ، بل ومؤشرا على مدى تمتع الدول بالأمن والاستقرار على الصعيد السياسي ، حيث تتأخر حركة السياحة في دولة ما ، قطعاً ، بالناخ السياسي السائد فيها ، فضلاً عن أنها " أي السياحة " تعد من أكثر نواحي الدولة أهمية على العالم الخارجى .

وعلى الرغم من تلك الأهمية التي لا تحتاج إلى بيان أو تدليل ، إلا أنه ليس هناك تنظيم قانونى خاص بالعقد المبرم بين شركات ووكالات السياحة وبين علاماتها ، وهو ما لا يتصور مع ما يمثله هذا العقد من أهمية .

ولا تقتصر أهمية عقد السياحة *contrat de tourisme* على أهميته العملية ، بل تستد إلى ما يشيره هذا العقد من مشكلات قانونية ، إذ يشور الجدل الفقهي حول طبيعته القانونية ، وهو ما يهدفنا إلى التعرض للدراسة وتحليل الآراء التي قيلت في هذا الشأن ، حتى يمكن تصنيف الخصائص المميزة للعقد .

ويتميز هذا العقد بالعديد من الأثار الناشئة عنه ، والمتمثلة في التزامات أطرافه في مواجهة بعضهم البعض ، حيث يقع على عاتق وكالة السياحة طائفة من الالتزامات في مواجهة العميل ، كما يلتزم هذا الأخير ببعض الالتزامات في مواجهتها .

ويتربى على مخالفة هذه الالتزامات الناشئة ، لا سيما من جانب وكالة السياحة ، وهي الطرف المحترف في العقد ، قيام مسؤوليتها ، وقيام حق العميل في التعويض ، وما يرتبط بذلك من مدى إمكانية الاتفاق على الإعفاء أو التخفيف من آثار هذه

المسؤولية ، وأخيراً وسائل دفع هذه الأخيرة .

ومما يجدر ذكره أن القضاء الفرنسى قد لعب دورا هاما في نطاق هذا العقد ، وقد حثه على ذلك سكوت المشرع الفرنسى بخصوص العديد من المسائل ، خاصة فيما يتعلق بتكييف العقد ، وتصليد التزامات وكالة السياحة . .

خطة البحث ،

تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى ثلاث أبواب كما يلي ،

الباب الأول ، ماهية عقد السياحة .

الباب الثاني ، أثار عقد السياحة .

الباب الثالث ، المسؤولية المدنية لوكالة السياحة في

مواجهة العميل .

الباب الأول

ماهية عقد السياحة

وتتناول فيه التنظيم التشريعى له في فرنسا ومصر ، والتمريف بعقد السياحة من خلال دراسة تكييف العقد ، ثم الخصائص المميزة له .

أهميد وتصميم ،

يشير عقد السياحة العديد من المشاكل القانونية ، أهمها تصليد الطبيعة القانونية له ، حيث يتوقف على ذلك تصليد حقوق والتزامات الأطراف المرتبطة به ، وهو ما تتلمسه سواء من خلال التنظيم التشريعى للعقد أو من خلال دور الفقه والقضاء في هذا الخصوص . ولذلك فإنه من المتعين إلقاء الضوء على التنظيم التشريعى لهذا العقد ، وتصليديا في فرنسا ، حيث لم يورد المشرع المصرى له تنظيميا ، مكتفيا فحسب بتنظيم نشاط الشركات السياحية ، دون وضع تنظيم قانونى لهذا العقد .

والتمريف على حقيقة هذا العقد وماهيته تقتضى منا

فقد أصدر المشرع الفرنسي في بادئ الأمر قانون ١١ يوليو ١٩٥٢، ولائحته التنفيذية في ٢٨ مارس ١٩٧٧، ٣، بخصوص شروط مزاوله وكالات السياحة لأنشطتها، دون أن يتضمن أي تنظيم لعقد السياحة، وإن كان يبدو من نص المادة ١٢ منه، أنه يلقي على عاتق وكالة السياحة مجرد التزام ببذل عناية، حيث أنها أشارت إلى أنه " يتعين على من كان حاصل على إذن أو موافقة (وكالة السياحة) أن يسلم إلى كل مسافر وثيقة - أو عدة وثائق

- محدد بها الالتزامات المتقابلة للمتعاقدين " ^(٤).

ثم أصدر المشرع الفرنسي لائحة ١٤ يونيو ١٩٨٢ ^(٥)، والتي تضمنت الشروط العامة لتبوع خدمة السياحة في العلاقة بين وكالة السياحة وبين عملائها.

وقد طلب على المشرع الفرنسي في هذه اللائحة الاتجاه إلى اعتبار التزام وكالة السياحة التزاما بتحقيق نتيجة، كما أخذ بمبدأ مسؤوليتها عن فعل الغير ^(٦).

ثم أصدر المشرع الفرنسي، أخيرا، قانون ١٣ يوليو ١٩٩٢، الذي صنى فيه بتنظيم عقد السياحة من حيث انعقاده وتنفيذه، كما شدد فيه من مسؤولية وكالة السياحة في مواجهة عملائها، معتنقا مبدأ المسؤولية الموضوعية.

فقد بينت المادة الأولى من هذا القانون الأنشطة السياحية التي تكون معلا لعقد السياحة وهي تنظيم وتسويق، ١ - الرحلات الفردية أو الجماعية.

٢ - الخدمات التي تؤدي بمناسبة هذه الرحلات كسرف تذاكر السفر، وحجز تذاكر السفر، وضرف الإقامة في الفنادق.

٣ - الخدمات ذات الصلة بالأنشطة السياحية، كتنظيم زيارة الأماكن السياحية والاستايفية ^(٧).

كما أوضحت المادة الرابعة نطاق العقد من حيث أطرافه، حيث قصرت مزاوله الأنشطة السياحية السابقة على كل شخص طبيعي أو معنوي مرخصا له في ذلك، ومتمما بمسقة التاجر ^(٨).

التمرض بالدراسة لتكييف العقد، وكذا تحديد أهم الخصائص المميزة له، حتى يمكننا تحديد الأحكام التي يشفع لها. وتتضمن دراسة ماهية عقد السياحة أن نقسم هذا الباب إلى فصلين، الأول نخصصه لدراسة التنظيم التشريعي لنشاط وكالات السياحة، والثاني نكرمه لتعريف عقد السياحة.

الفصل الأول التنظيم التشريعي لنشاط وكالات السياحة

صنى المشرع في كل من فرنسا ومصر بتنظيم النشاط السياحي الذي تباشره وكالة السياحة.

ولم يتعرض المشرع المصري للعلاقة بين وكالة السياحة والعمل، وإنما اقتصر الأمر على مجرد تنظيم نشاط الشركات السياحية.

بينما تميز التشريع الفرنسي بأنه تعرض لتنظيم عقد السياحة، وبين آثاره، كما عالج أحكام المسؤولية الناشئة عنه، وإن كان لم يتعرض لتكييف طبيعة العلاقة بين وكالة السياحة وبين العميل.

وتتوال هذا التنظيم من خلال هذا الفصل في بحثين، الأول، التنظيم التشريعي للعلاقة بين وكالة السياحة والعمل في فرنسا.

الثاني، التنظيم التشريعي لنشاط الشركات السياحية في مصر.

البحث الأول التنظيم التشريعي لعلاقة بين وكالة السياحة والعمل في فرنسا

أصدر المشرع الفرنسي العديد من التشريعات في خصوص نشاط الوكالات السياحية، غير أنه لم يقص عقد السياحة بتنظيم واف إلا في آخر هذه التشريعات إصدارا، وهو قانون ١٣ يوليو ١٩٩٢، حيث كانت التشريعات السابقة عليه تمنى أساسا بتحديد طبيعة التزام وكالة السياحة في مواجهة عملائها.

وقد نظم المشرع المصري نشاط الشركات السياحية بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ .

فقد أوضحت المادة ١ من هذا القانون نطاق تطبيقه من حيث الأشخاص الخاضعين له ، فخصت على أن " تسمى أحكام هذا القانون على الشركات السياحية ، ويقصد بالشركات السياحية الشركات التي تقوم بكل أو ببعض الأعمال الآتية ،

١ - لتنظيم رحلات سياحية جماعية أو فردية داخل مصر أو خارجها ، وفقا لبرامج معينة ، وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة ، وما يلحق بها من خدمات .

٢ - بيع أو صرف تذكار السفر ، وتيسير نقل الأمتعة ، وحجز الأماكن على وسائل النقل المختلفة ، وكذلك الوكالة عن شركات الطيران والملاحة وشركات النقل الأخرى .

٣ - تشييل وسائل النقل من برية وجوية وهنريه لنقل السائحين - ولوزير السياحة أن يضيف إلى تلك الأعمال أعمالا أخرى تتصل بالسياحة وخدمة السائحين " .

والاستناد من هذا النص أن المشرع المصري لم يورد الأعمال السياحية على سبيل الحصر ، وإنما أجاز لوزير السياحة أن يضيف أعمالا أخرى إلى تلك الواردة بالبند الثلاثة السابقة .

وغنى عن البيان أن مزاولة تلك الأعمال المشافة فقط دون تلك المنصوص عليها قانونا لا يسبغ على الشركة الصفة السياحية ، إذ يفترض تمتعها أولا بهذه الصفة من خلال مزاولة كل أو بعض هذه الأعمال الأخيرة ^(٦٦) .

وقسم المشرع المصري - في المادة ٢ من القانون ٢٨ - الشركات السياحية إلى ثلاث أنواع : النوع الأول منها يرخس له في مزاولة كافة الأعمال الواردة في المادة الأولى من القانون ، والنوع الثاني يرخس له في مزاولة كافة الأعمال الواردة في البند الثاني من المادة الأولى ، والنوع الثالث يرخس له في مزاولة كافة الأعمال الواردة في البند الثالث من المادة الأولى .

كما تناولت المواد من ٢ إلى ٧ من القانون رقم ٢٨ الأحكام الخاصة بالترخيص للشركات السياحية لمزاولة نشاطها .

وفقا لهذه المادة ، يلزم توافر عناصر معينة في الشخص الطبيعي أو المعنوي ، حتى يمكن أن يتمتع بصفة وكالة السياحة ، هي :

- ١ - أن يكون متمتعا بصفة التاجر .
- ٢ - أن يكون حاصل على ترخيص بمزاولة النشاط السياحي .
- ٣ - توافر قصد الربح .

وبيئت المادة ٢٢ من القانون أن وكالة السياحة لتلتزم في مواجهة عملائها بتحقيق نتيجة ، كما أقرت مسؤوليتها عن فعل الغير ^(٦٧) .

كما نصت ذات المادة على أسباب الإعفاء من المسؤولية بقولها " وعلى كل حال ، فإنها (وكالة السياحة) يمكن أن تمتنى من مسؤوليتها إذا أثبتت أن عدم تنفيذ ، أو سوء تنفيذ ، العقد يعزى سواء إلى الممهل (المشتري) ، أو إلى فعل الغير ، أو إلى قوة القاهرة " .

ومن الجدير بالذكر أن قانون ١٣ يوليو ١٩٩٢ ، ولائحته التنفيذية الصادرة في ١٩٩٤ قد تضمنت أحكام التوجيه الأيوبي الصادر في ١٢ يونيو ١٩٩٠ ، الصادر بخصوص الرحلات والجولات السياحية ، واعتبر هذا الأخير جزءا من التشريع الداخلي ^(٦٨) ، وإن كان قانون ١٣ يوليو قد التى على عاتق وكالة السياحة التزاما بتحقيق نتيجة في مواجهة عملائها ، في حين اعتبر التوجيه الأيوبي هذا الالتزام التزاما ببذلناية مشددة ^(٦٩) ، une obligation de moyens renforcée .

البحث الثاني

التنظيم التشريعي لنشاط الشركات السياحية في مصر ^(٧٠)

لم يضع المشرع المصري - كما قدما - تنظيميا لعقد السياحة ، على غرار ما فعل المشرع الفرنسي ، وإنما اقتصر على وضع قواعد خاصة بالشركات السياحية ، تناول من خلالها هذه الشركات من حيث تعريفها وأنواعها ، ثم ما يتعلق بشروط منح الترخيص لها لمزاولة نشاطها ، كما أخضعت لرقابة وزارة السياحة ، فضلا عن بعض الإجراءات القضائية التي خصها بها ، كما قرر بعض الجزاءات والتدابير في حالة مخالفتها لأحكام القانون .

بين أطرافه ، ولا كان تصديق الطبيعة القانونية لعقد ما يتوقف عليه تحديد نطاق الالتزامات المترتبة عليه فإنه يكون من الأهمية بمكان أن نحدد الطبيعة القانونية لعقد السياحة .

ويزيد من هذه الأهمية تعدد الروابط الناشئة عن هذا العقد ، فمن جهة تقوم علاقة بين وكالة السياحة والعميل (السائح) ، ومن جهة ثانية ، ترتبط بأشخاص آخرين في سبيل تنفيذ العقد الذي أبرمته مع عميلها ، كالمتنقل والناقل ، كما أنها ، من ناحية ثالثة ، قد ترتبط بوكالة سياحة أخرى تقوم بدور المنظم للرحلة في حين يقتصر دورها على مجرد تسويق وتوزيع هذه الرحلة .

وتتمثل مشكلة تحديد الطبيعة القانونية لعقد السياحة في أن المشرع الفرنسي لم يتعرض في أي من التشريعات المنظمة لهذا العقد لطبيعة العلاقة التي تربط وكالة السياحة بالعميل ، كما لم يتعرض لتحديد مسئولية هذه الوكالة .

وإذاً ذلك فظهرت اتجاهات أربع ، ذهب أولها إلى تكييف هذه العلاقة بأنها عقد وكالة تقوم فيه وكالة السياحة بدور الوكيل عن العميل ، وذهب ثانيها إلى اعتبار وكالة السياحة ناقلاً ، وبالتالي إلى تكييف العلاقة بأنها عقد نقل ، بينما ذهب الاتجاه الثالث إلى تكييف العلاقة بأنها عقد مقايضة ، وأخيراً فقد اعتنق اتجاه رابع القول باعتبار هذه العلاقة عقد بيع لخدمات السياحة .

وتقتضى دراسة تكييف عقد السياحة أن نعرض لهذه الاتهامات في أربعة مطالبات متتالية ، معقبن على ذلك ، في مطلب خامس ، ببيان رأينا الخاص في ذلك .

المطلب الأول

العلاقة بين وكالة السياحة والعميل عقد وكالة^(١)

الوكالة ، وفقاً لنص المادة ٦٩٩ مدني مصري ، " عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل " ، بينما تعرفها المادة ١٩٨٤ مدني فرنسي بأنها " عمل بمقتضاه يرضخ شخص آخر في صل شيء باسم ولحساب الموكل " (٢) . فالوكالة ، إذن ، "عقد يأذن به أحد الطرفين ، ويقال له

كما عالجته المواد من ١١ إلى ١٦ من ذات القانون أوجهه الرقابية التي تباشرها وزارة السياحة على الشركات السياحية .

ثم بينت المواد من ١٨ إلى ٢٠ عمل لجنة فض المنازعات الخاصة بالشركات السياحية ، من حيث تشكيلها واختصاصها والإجراءات التي تتخذ أمامها وكيفية تنفيذ القرارات الصادرة منها .

ثم وضعت المواد من ٢٢ إلى ٢٨ التدابير والجزاءات التي تطبق في حالة مخالفة الشركة للقانون ، وهي تتراوح بين الوقت المؤقت لنشاط الشركة وإلغاء الترخيص ، فضلاً عن النص على عقوبة الغرامة عند مخالفة بعض نصوص القانون رقم ٢٨ .

وتعلقت المادة ٢٩ من ذات القانون ببعض الأحكام الانتقالية^(٣) .

الفصل الثاني التعريف بعقد السياحة

تمهيد وتقسيم ،

لأن أهمية تعريف عقد السياحة وتحديد ماهيته من عدم وجود نصوص خاصة في التشريع سواء في فرنسا أو في مصر تعدد هذه الماهية ، الأمر الذي من شأنه أن يثير الجدل والخلاف حول تكييف العقد .

لذلك كان لزاماً علينا البحث في تكييف هذا العقد لبيان طبيعة العلاقة القانونية التي تربط وكالة السياحة بالعميل ، ثم تحديد الخصائص المميزة لهذا العقد .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، الأول نخصمه لدراسة تكييف عقد السياحة ، والثاني لبيان الخصائص المميزة له .

المبحث الأول

تكييف عقد السياحة^(٤)

تمهيد وتقسيم ، وضع المشكلة ،

يقصد بتكييف العقد تصديق الطبيعة القانونية ، أو إسباغ الوصف القانوني المناسب على الرابطة القانونية القائمة

مسئولية وكالة السياحة عن تأخر إقلاع الطائرة ، أو من التفسير الواقع من المتلقي^(٣٢) .

وعلى الرغم من أن الوكيل لا يلتزم إلا ببذل عناية ، ولو كان العمل الذي يباشره يتضمن التزاما بتحقيق نتيجة^(٣٣) ، إلا أن القضاء الفرنسي قد ذهب في بعض أحكامه إلى اعتبار التزام وكالة السياحة ، بوصفها وكيلًا أو وسيطًا ، التزامًا بتحقيق نتيجة ، حيث قضى بمسئولية وكالة السياحة عن النتائج الضارة التي أصابت العميل الذي تعذر عليه السفر بسبب عدم قيامها بتأكيد الحجز - الذي فوضها في إجرائه - على الطائرة ، حيث تبين أن جميع الأماكن كانت قد حجزت^(٣٤) .

ولا يقدح في تبني القضاء الفرنسي فكرة فرض الالتزام بتحقيق نتيجة على عائق وكالة السياحة ، رغم اعتبارها مجرد وكيل أو وسيط ، ما قضى به من عدم مسئولية وكالة السياحة من تعويض النفقات التي تكبدها أحد عملائها نتيجة تغير موعد رحلة الطائرة ، تأسيسًا على أن صدم ضاحية تذاكر السفر كان راجعًا إلى "ظروف خارجية خارجة عن العقد - circonstances extérieures au contrat -" ، تمثلت في نقل شخص مصاب على متن الطائرة في اللحظة الأخيرة بدلًا من ذلك العميل^(٣٥) ، وهو ما اعتبرته المحكمة من قبيل القوة القاهرة التي تنتهي معها مسئولية وكالة السياحة ، الأمر الذي يشير بقوة إلى أن المحكمة تلتزم على عاتق هذه الأخيرة التزاما بتحقيق نتيجة ، وليس فقط ببذل عناية .

والحقيقة أن قصور هذا الرأي ، القائل بتكليف علاقة وكالة السياحة والعمل على أنه عقد وكالة ، ليس في حاجة إلى تدليل ، وذلك لجفافاته لحقيقة عقد الوكالة الذي يقوم على عناصر لا وجود لها في علاقة وكالة السياحة بعميلها .

فهناك يقوم عقد الوكالة على مباشرة الوكيل تصرفات قانونية ، باسم الموكل ولصايبه^(٣٦) ، فإنه لا يفتى أن وكالة السياحة لا تباشر تصرفات قانونية باسم ولحساب العميل دائما ، إذ كثيرا ما يتطوى نشاطها على تصرفات قانونية تتم باسمها ولحسابها ، دون أن يكون هناك تفويض من العميل لها في ذلك^(٣٧) ، خاصة وأن هذا الأخير يتماقد - في أغلب الأحوال - مع وكالة السياحة على برامج وخدمات سياحية محددة سلفًا .

الموكل mandant الآخر ، ويقال له الوكيل mandataire ، بإدائه عمل باسمه وعلى ذمته^(٣٨) .

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن وكالة السياحة تباشر ، لقاء أجر ، باسم عميلها ولحسابه ، تصرفات قانونية ، كحجز تذاكر السفر وحجز أماكن الإقامة في الفنادق ، وقد تبني القضاء الفرنسي هذا الرأي منذ وقت مبكر ، حيث قضى بأنه " تكون هناك وكالة في كل مرة لا تجرى فيها وكالة السياحة بسطة شخصية أي عملية متعلقة بالنقل بوسائلها الخاصة ، وتكتفى بتوجيه العملاء إلى الناقلين الذين تتعامل معهم "^(٣٩) .

غير أن هذا الاتجاه لم يقتصر على تكليف العقد على أنه عقد وكالة محسوب ، وإنما ذهب ، في بعض الأحيان ، إلى أن وكالة السياحة تقسم بدور مزدوج ، فهي ، من ناحية ، تعد وكيلًا مأجورًا أو وسيطًا في تنظيم الرحلة ، ومن ناحية ثانية ، تعد لنقلًا في تنفيذ عملية نقل العملاء خلال الرحلة^(٤٠) .

ويستوى لامتياز العقد - وفقًا لهذا الرأي - عقد وكالة ، أن تكون الرحلة المنظمة فردية أو جماعية ، كما يستوى أن يكون تنظيم الرحلة بناء على طلب عميل أو أكثر ، ولا يحوّل دون القول بهذا التكليف أن يكون برنامج الرحلة قد تم إصداره سلفًا من قبل وكالة السياحة ، وهو الوضع الغالب ، حيث يقتصر دور العميل على تفويض وكالة السياحة في تنفيذ البرامج السياحية المعدة سلفًا^(٤١) .

ويتربط على القول بأن عقد السياحة عقد وكالة مأجورة "un mandat salarié" ، أن وكالة السياحة لا تلتزم إلا ببذل عناية الرجل للمتعاقد^(٤٢) ، أي أن المعيار هنا معيار موضوعي وليس معيارًا شخصيًا ، ولذلك لا تسأل وكالة السياحة عما يسبب العميل من ضرر إذا بذلت هذا القدر من العناية ، ولو كان من الممكن تعديده أو أنها بذلت عناية أكبر من ذلك^(٤٣) .

وفقًا لهذا التكليف لا تسأل وكالة السياحة إلا عن الخطأ الشخصي الصادر عنها دون ما قد يقع من أخطاء من الغير الذين تتعامل معهم كاتنقل أو المتفندقين^(٤٤) ، ولذلك قضى بعدم

قد تقوم وكالة السياحة بتنفيذ برنامج الرحلة بوسائل النقل المملوكة لها^(٣٦)، ولا يؤثر خلاف حول اعتبارها ناقلاً في هذه الصورة، وهو ما قضى به القضاء الفرنسي^(٣٧) بمناسبة تنظيم إحدى وكالات السياحة رحلة إلى ألمانيا، بوسائل النقل المملوكة لها، حيث أخلت بتنفيذ بعض الزيارات السياحية المعلن عنها سلفاً في برنامج الرحلة، وحينئذ أثير البحث عن مسئوليتها نتيجة هذا الإخلال، انتهى الحكم إلى اعتبار العقد البرم بينها وبين العملاء عقد نقل.

(ب) وكالة السياحة مستأجراً لوسائل النقل
l'agence loue les moyens de transport
وهذا هو الوضع الغالب، حيث تلياً وكالات السياحة إلى تجميع وسائل النقل المختلفة لتنفيذ عقودها مع عملائها.

١- استئجار وسيلة نقل برى،
تقوم وكالة السياحة في هذه الحالة باستئجار سيارات أو حافلات لنقل العملاء، ويقتضى الأمر في هذه الحالة التمييز بين استئجار هذه الوسائل بدون سائق أو بسائق.

ولا تؤثر صعوبة في الفرض الأول، حيث قضى باعتبارها ناقلاً، وكالة السياحة التي تستأجر سيارة يقودها شخص تابع لها^(٣٨).

أما في الفرض الثاني حيث تستأجر وكالة السياحة السيارة بالسائق، فقد ثارت الصعوبة حول طبيعة العقد البرم بين وكالة السياحة وبين عملائها في هذه الحالة.

وقد بدت هذه الصعوبة بخصوص واقعة تتلخص في قيام إحدى وكالات السياحة باستئجار سيارة بسائق لتنفيذ برنامج الرحلة لعدد بينها وبين عملائها، وأثناء هذا التنفيذ فقدت بعض الحقائق والأدلة الخاصة ببعض العملاء، فثار التساؤل حول مسئولية وكالة السياحة عن هذه الواقعة.

ذهب القضاء الفرنسي إلى اعتبار وكالة السياحة في هذا الفرض ناقلاً، وقيام مسئوليتها عن أخطاء السائق على أساس قواعد المسئولية التقصيرية، باعتبارها تابعاً لها، حيث لم يعد لتلك السيارة أي سلطة للإشراف أو التوجيه عليه^(٣٩).

وعلى الرغم من ذلك، فليس هناك ما يمنع من قيام وكالة السياحة بتنظيم وإعداد رحلة معينة بناءً على طلب أحد أو بعض عملائها، وحينئذ تتحقق مقومات عقد الوكالة^(٤٠).

المطلب الثاني العلاقة بين وكالة السياحة والعميل عقد نقل^(٤١)

عرف المشرع المصري في المادة ٢٠٨ من قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، عقد النقل بأنه "التعاقد يلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو شئ إلى مكان معين مقابل أجر"، وهو ما دحا الفقه إلى مساواة القيام بذلك، تعريفه البعض^(٤٢) بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه شخص، يطلق عليه أمين النقل، بنقل أشياء أو أشخاص من جهة إلى أخرى، بواسطة أداة لنقل، في مقابل أجر، بينما مرهه البعض الآخر^(٤٣) بأنه "العقد الذي يلتزم شخص بمقتضاه، في مقابل أجر، بأن ينقل بنفسه، شخصاً أو شيئاً، من مكان لآخر".

ويتميز عقد النقل بأنه من عقود المعاوضات، ومن العقود الملزمة لبائعين، كما أنه من عقود الإذعان^(٤٤).

وقد اتجه القضاء الفرنسي في غير قليل من الحالات إلى تكييف عقد السياحة بأنه عقد نقل un contrat de transport، وأن وكالة السياحة لا تعدو أن تكون ناقلاً un transporteur، وقد كان الباعث على ذلك الرغبة في تشديد مسئولية وكالة السياحة في مواجهة عملائها،

ويميز هذا الاتجاه بين فرضين، الأول حيث تكون وكالة السياحة نفسها ناقلاً، والثاني حيث تبدو في مظهر الناقل أمام عملائها.

الفرض الأول، وكالة السياحة ناقلاً،
في هذا الفرض قد تكون وكالة السياحة مالكة لوسائل النقل التي تتخذ بها برنامج الرحلة، وقد تكون مجرد مستأجر لهذه الوسائل.

(أ) وكالة السياحة مالكة لوسائل النقل
l'agence est propriétaire de ses moyens de transport

ومع ذلك فإنها تبدو ، هي نظراً عملائها . تطبيقاً لنظرية الظاهرة^(٤٦) la theorie de l'apparence ، كأنها هي التي تقوم بأداء خدمات النقل المتفق عليها .

فوفقاً لهذه النظرية^(٤٧) تعد وكالة السياحة ناقلاً حينما تترك لدى عملائها الاعتقاد بأنها تقوم بذاتها بالنقل^(٤٨) .

وقد درجت أحكام القضاء الفرنسي في هذا الاتجاه ، حيث طبقت شروط نظرية الظاهر على وكالة السياحة في هذه الحالة ، واعتبرتها ناقلاً ظاهراً un transporteur apparent .

فقضى^(٤٩) باعتبار وكالة السياحة ناقلاً - على أساس نظرية الظاهر - وقيام مسؤوليتها على هذا الأساس ، والتزامها بتعويض عملائها عن الأضرار التي لحقت بهم إثر وقوع حادث سيارة لهم ، أثناء انتقالهم من المطار إلى الفندق المقرر إقامتهم فيه بواسطة وكالة السياحة . وقد تأسس الحكم على أن الظروف المحيطة بالواقعة كان من شأنها أن تثير لدى العملاء الاعتقاد بأن وكالة السياحة ناقلاً حقيقياً " إذ على الرغم من أن بطاقة تسجيل البيانات التي قدمتها وكالة السياحة إلى العملاء لم تكن متضمنة أي تحديد بخصوص الخدمات التي ستقدمها لهم فيما يخص التنقل أثناء الرحلة ، إلا أنها كانت تشير إلى قيام ممثل عن الوكالة بالتنقل المسافرين لدى وصولهم للتوجه بهم إلى الفندق الذي تم حجزه لهم ، هذا فضلاً عن تضمين تلك الاستمارة لعبارة " خدمتنا شاملة الطرق أو التنقل notre service routier " ووجود اسم وكالة السياحة مطبوعاً على شاحنة الركاب " (٥٠) .

كما قضت محكمة استئناف باريس^(٥١) ، بمناسبة تحطم طائرة أثناء رحلتها من باريس إلى كازابلانكا ، بتطبيق نظرية الناقل الظاهر على وكالة السياحة لأنها " تركت لدى عملائها الاعتقاد بأنها ناقلاً حقيقياً ، بواسطة العديد من الشواهد ، خاصة وأنها كانت قد أدرجت اسمها في الخانة المخصصة في العقد لاسم الناقل " (٥٢) .

وقد ألفت محكمة النقض الفرنسية^(٥٣) هذا الحكم ، لأنه - في سياق بيانه لظروف الحادث - لم يصرح بما إذا كانت وكالة

وقد تعرض هذا القضاء للنقد من بعض الفقه^(٥٤) الذي ذهب إلى اعتبار وكالة السياحة في هذه الحالة مقاولاً ، وأنها تتحمل عن خطأ السائق مسؤولية عقدية عن فعل الغير على أساس المادة ١٧٩٢ مدني فرنسي التي تنص على أن " يسأل المقاول عن فعل الأشخاص الذين يستعين بهم " (٥٥) ، وقرّبها على ذلك ، يعد السائق من الغير الذين يستعين بهم المدين المقاول (وكالة السياحة) في تنفيذ التزامه قبل الدائنين (العملاء) .

٢ - استئجار سفينة ،

في حالة تنظيم وكالة السياحة لرحلة أو لعدد معين من الرحلات البحرية السياحية une croisière maritime^(٥٦) ، فإنها تقوم باستئجار سفينة لتنفيذ هذه الرحلة أو تلك الرحلات .

وفي هذه الحالة تكون جسد مدنيين متميزين ، الأول عقد استئجار السفينة le contrat d'affrètement المبرم بين وكالة السياحة وموثر السفينة l'affrèteur ، والثاني عقد الرحلة البحرية le contrat de croisière المبرم بين وكالة السياحة وعملائها^(٥٧) . وإذا كان من الجائز القول بوجود رابطة اقتصادية بين العقدين ، إلا أنه من المتعذر القول بوجود رابطة قانونية بينهما^(٥٨) .

٣ - استئجار طائرة^(٥٩) ،

قد يصدر أن تقوم وكالة السياحة باستئجار طائرة لتنظيم رحلات جماعية بأسعار مخفضة ، وهي الرحلات التي تعرف باسم charter ، فهل تعد وكالة السياحة في هذه الحالة ناقلاً أم لا ؟ لم يجد القضاء مسوية في الإجابة على هذا التساؤل بالنفي ، حيث لم يقض باعتبار وكالة السياحة ناقلاً جواً إلا في أحوال نادرة^(٦٠) .

الفرض الثاني : ظهور وكالة السيلحة بمظهر الناقل ،

لا تقوم وكالة السياحة بنفسها ، دائماً ، بتنفيذ برامج الرحلات التي تتعاقد عليها مع عملائها ، بل إنها تتعاقد مع الغير للقيام بذلك في العديد من الأحوال .

فوكالة السياحة تابش هذه الأعمال وغيرها استئلا عن العميل دون أن تكون تامة^(١١)، أو مثله له^(١٢)، بحيث تعتبر مقاولا un entrepreneur، بينما بعد العميل بكتابة رب العمل .

وتطبيقا لذلك، وفيما يتعلق بمدول أحد العملاء، في مرحلة متأخرة، عن الاشتراك في رحلة سياحية، كان قد اشترك فيها من قبل، قضت محكمة استئناف باريس^(١٣) بتأييد ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار " الاتفاق الذي كان يربط الأطراف عقد مقاوله، ومن ثم، كان من الممكن، تطبيق أحكام المادة ١٧٩٤ من التقنين المدني " (١٤-١٥).

وقد لى هذا الاتجاه تأييدا واسعا من القضاء الفرنسي، حيث تواترت أحكامه^(١٦) على القول بتكليف وكالة السياحة بالمعمل على أنها عقد مقاوله .

ويستتب على تكليف العقد على هذا النحو أن وكالة السياحة باعتبارها مقاولا تتحمل تبعه استعانة بتنفيذ العمل بسبب اجنسى، ولا يكون لها مطالبة العميل - رب العمل - بالأجر^(١٧)، في حين أنها تستحق الأجر، فيما لو اعتبر العقد عقد وكالة، حيث يستحق الوكيل أجره متى بذل في عمله العناية المطلوبة منه، ولو لم تحقق النتيجة التي قصدها الأصل^(١٨).

المطلب الرابع

العلاقة بين وكالة السياحة والمعمل عقد بيع^(١٩)

تصرف المادة ٤١٨ من التقنين المدني المصري عقد البيع بأنه " عقد يلتزم به البائع بأن ينقل ملكية شئ أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي " (٢٠).

وتصرف المادة ١٥٨٢ من التقنين المدني الفرنسي بأنه " اتفاق يلتزم بموجبه أحد العاقلين بأن يسلم شئاً، ويلتزم الآخر بأن يدفع الثمن " (٢١).

ولعقد البيع عدة خصائص عامة، فهو من عقود المعاوضة، ومن العقود الملزمة للجانبين، ومن العقود الرضائية، وإلى جانب

السياحة مستأجرة الطائرة، قد تدخلت في إدارة الرحلة أم لا، وبالتالي فإنه يتعذر القول، في ضوء هذه الظروف، باعتبار وكالة السياحة ناقلا على أساس نظرية الظاهر.

كما قضى^(٢٢) تطبيقا لنظرية الظاهر، أيضا، باعتبار وكالة السياحة، التي استأجرت باسمها ولحسابها باخرة، لتنفيذ رحلة بحرية عبر الأطلنطى، ناقلا بحريا un transporteur maritime .

المطلب الثالث

العلاقة بين وكالة السياحة والمعمل عقد مقاوله^(٢٣)

يعرف نص المادة ٦٤٦ مدنى مصرى المقاوله بأنها " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شئاً أو يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به الآخر " (٢٤).

وقد عرفها بعض الفقه بأنها " عقد يتعهد به أن يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص آخر في مقابل أجر، دون أن يخضع لإشرافه أو إدارته " (٢٥).

وكما يقرر البعض^(٢٦) فإن هذا التعريف على الرغم من أنه القريب من التعريف الذى أورده المشرع إلا أنه قد أبرز خاصية جوهرية لعقد المقاوله، وهى أن من يقوم بالعمل (الماقل) إنما يعمل ذلك مستقلا غير خاضع لإدارة وإشراف الطرف الآخر (وهو من يتم العمل لحسابه، أى رب العمل) .

ووفقا لهذا الاتجاه فإن عقد السياحة المبرم بين وكالة السياحة وبين العميل يعد عقد مقاوله، ويأخذ هذا الاتجاه في اعتباره تطور الدور الذى تقوم به وكالة السياحة، حيث لم تعد تقتصر على مجرد حجز تذاكر النقل، أو غرف الإقامة، أو بيع رحلات منظمة بواسطة غيرها من المحترفين، وإنما تقوم بتنظيم الرحلات، حيث تعد بمثابة " مهندس أو مخطط رحلات architecte des voyages"، وضمن تحققها على النحو الأكمل مستحجا لها برنامجا تفصيليا سابق الإصدار، بحيث يتعهد بمقتضاه بتوفير كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الرحلة (وسائل النقل المختلفة، الإقامة، الطعام، المنزهات، وسائل الترفيه)^(٢٧).

تجاهل للدور للركب الذي تقوم به وكالة السياحة .

ولذلك فإننا نعتقد أن الخطوة الأولى نحو تحديد طبيعة العلاقة التي تربط وكالة السياحة بعملائها هي الوقوف على حقيقة الدور الذي تقوم به وكالة السياحة للتوصل إلى المتصر أو العناصر الميزة له ، ومن ثم إضفاء التكييف الصحيح لتلك العلاقة في ضوء ذلك ^(٩٥) .

حقيقة الدور الذي تقوم به وكالة السياحة ،

لا تقوم وكالة السياحة بذات الدور في جميع الأحوال ، فثارة تقوم بدور " الوسيط " بين عملائها وبين مقدمي الخدمات ، وقارة أخرى تقوم بدور " المنظم " لرحلة بناء على طلب عملائها ، وفي أغلب الأحيان تقوم بدور " المنظم " للرحلة وفقا لبرنامج سنوي معد ومحدد سلفا .

(أ) وكالة السياحة وسيط *l'agence de voyages* ،
intermédiaire

قد يقتصر عمل وكالة السياحة على مجرد التوسط في توفير الخدمات للعملاء ، فتقوم بحجز تذكار السفر لهم ، أيا كانت وسيلة السفر ، برية أو بحرية أو جوية ، وترامى في ذلك تنفيذ رغبات العملاء من حيث مستوى الخدمة في وسيلة النقل ، وكذا مواعيد السفر للملائمة لهم .

كما تقوم بحجز أماكن الإقامة بالفنادق ، وهو ما تبدو أهميته على نحو خاص في الرحلات التي تقتضى التنقل بين عدة مدن أو دول ، حيث تقوم وكالة السياحة بتوفير عنام تدبير أماكن الإقامة على عملائها لدى تنقلهم إلى مدينة أو دولة جديدة .

ولا يقتصر هذا الدور على حجز تذكار السفر ، وأماكن الإقامة بالفنادق ، وإنما يمتد كذلك إلى حجز تذكار العروض الفنية في الساحر وغيرها .

(ب) وكالة السياحة " منظم " لرحلة بناء على طلب العميل *l'agence de voyages "organisatrice" d'un voyage à la demande du client*

هذه الخصائص العامة ، يتميز عقد البيع بفصائص مميزتين له ، فهو من ناحية ينقل الملكية ، أو تنشئ التزاما بنقلها ، ومن ناحية ثانية ، هو عقد معاوضة نقدية ، وهاتان الخاصتان هما اللتان يمكنان من تمييز عقد البيع عن غيره من العقود التي قد تلتبس به ^(٩٦) .

وقد تبنت بعض أحكام القضاء الفرنسي القول بأن العقد المبرم بين وكالة السياحة وبين عملائها هو عقد بيع لخدمة السياحة ، ومن ذلك ما قضى به بخصوص واقعة تحصل في قيام وكالة سياحة (منغدة) بالاعتقاد مع صميل للقيام بجولة سياحية بواسطة فندق عائم *circuit house boat* ، تنظمها وكالة سياحية أخرى (وكالة منظمة) خلال شهرى مايو ويونيو من ذات العام ، وذلك على الرغم من صدور حكم قضائى بتصنيفه أموال *liquidation de biens* هذه الأخيرة - وكالة السياحة المنظمة - ونشر ملخصه في السجل التجارى *un registre du commerce* لها ، فتقضى ^(٩٧) بإلزام وكالة السياحة للمغدة (البائع) برد ثمن الرحلة الذي تقاضته من العميل (المشتري) ، وذلك على أساس أن " البائع يقع عليه التزام بالضمان في مواجهة المشتري ، فيجب أن يضمن ، في الواقعة محل النزاع ، تنفيذ الرحلة بالشروط المتعددة ، ليس فقط في المدة المحددة للرحلة ، وإنما كذلك في الفترة السابقة عليها " ^(٩٨) . كما أنه قد " دشا عن هذا الوضع - تصادق وكالة السياحة المنغدة (بائع الرحلة) مع العميل (المشتري) رغم علمها بمركز وكالة السياحة المنظمة المترتب على تصنيفه أموالها - مضطر للعميل من حقه ألا يقبلها " .

المطلب الخامس التكييف المختار للعلاقة بين وكالة السياحة والعمل

على الرغم من وجهة الأراء التي قبلت في تكييف عقد السياحة لتحديد طبيعة العلاقة بين وكالة السياحة وبين عملائها ، إلا أن كلا منها قد أضى على هذه الأخيرة طبيعة محددة بصورة مطلقة دون أن يأخذ في اعتباره مرونة الدور الذي تقوم به وكالة السياحة ، إذ ليس يفاى أن اعتبار العقد عقد وكالة أو نقل أو مقاوله أو بيع بصورة مطلقة ، ينطوى على

مسئولية كل وكالة سياحة في مواجهة العملاء ، وهو ما سنعالجه في موضعه .

شروط تصديق طبيعة العلاقة بين وكالة السياحة وعملاتها في ضوء التزامها الرئيسي والدور الذي تقوم به في العقد ،

ينبغي على ما تقدم أن عقد السياحة لا يفسخ دائما ويشكل كامل لأحكام أي عقد من العقود الشماة التي قيلت في هذا الخصوص ، ولذلك فإنه ينبغي النظر إلى الالتزام الرئيسي في العقد ^(٣١) بوصفه العقد الأصلي ، ويطبق عليه أحكامه ، وتعتبر ما عداها من التزامات على أنها ثانوية لتحق بالوصف الأصلي ولا تؤثر فيه ^(٣٢) .

وعلى هذا ، فإن القاضى يستطيع ، في بعض الأحيان ، أن يغلب العنصر الرئيسي في العقد ، وهو تنظيم وإدارة الرحلة على نحو مستقل دون نيابة أو تبعية للعملاء ، ويطبق عليه أحكام عقد المفاوضة ، كما يمكنه ، في أحوال أخرى ، أن يغلب عنصر تقديم خدمات النقل ، إذا كان الالتزام الرئيسي لوكالة السياحة هو نقل العملاء ، ويطبق عليه أحكام عقد النقل ، كما يمكن للقاضى في أحوال ثالثة أن يعتبر عقد السياحة عقد بيع لخدمات السياحة إذا كان العنصر الرئيسي في العقد هو تسويق وبيع الرحلة التي تنظمها وكالة سياحة أخرى .

المبحث الثاني

الخصائص المميزة لعقد السياحة

يمكن تعريف عقد السياحة بأنه "العقد الذى يبرم بين طرفين أحدهما مستترف (وكالة السياحة) والآخر غير مستترف (العميل) ، يلتزم بمقتضاه الطرف الأول بتقديم خدمات السياحة لقاء مقابل من الطرف الثانى ، سواء بناء على تنظيم مسبق من وكالة السياحة أو بناء على اقتراح من العميل " .

وفى ضوء هذا التعريف ، وبناء على ما انتهينا إليه في تكليف عقد السياحة ، فإنه يمكن أن نستخلص الخصائص المميزة لهذا العقد ، فهو عقد غير مسمى ، وهو قد يكون من عقود الاسوة أو من عقود الإذعان بحسب الأحوال ، وهو من العقود المركبة أو المختلطة ، وأخيرا فهو من عقود الثقة الملزمة للجانبين ^(٣٣) .

قد يتجاوز دور وكالة السياحة مجرد دور الوسيط ، كما هو فى الحالة السابقة ، لتقوم بدور " المنظم " لرحلة شاملة كافة الخدمات بناء على طلب عميل أو أكثر من عملائها ، وهو ما يطلق عليه " الرحلة لدى الطلب voyage à la demande " .

وعلى الرغم من التكاليف الباهظة لهذا النوع من الرحلات ، إلا أن بعض العملاء يفضل اللجوء إليه ، حيث تقوم وكالة السياحة بتنظيم وإدارة الرحلة نيابة عنهم .

(ج) وكالة السياحة " منظم " لرحلات جماعية l'agence organisatrice des voyages de groupe de voyages ،

وهذه هي الصورة الغالبة ، والتي تعرف " بالرحلة المنظمة un voyage organisé " حيث تقوم وكالة

السياحة بوضع برنامج سنوى للرحلات مجددا به تفاصيل كل رحلة من حيث ثمنها وموعدها وخط سيرها ووسيلة - أو وسائل - التنقل المقررة لها وأماكن الإقامة المحسوزة بالفنادق وكذلك الأماكن والمزارات السياحية المزمع زيارتها .

ولا مجال في هذه الصورة لمناقشة العمل لهذه التفاصيل مع وكالة السياحة ، فهو إما أن يقبلها أو يرفضها دون أن يكون له الحق في مناقشتها ، وهو ما يجعل عقد السياحة في هذه الصورة من عقود الإذعان ^(٣٤) .

وفى هذه الصورة قد تقوم وكالة السياحة " المنظمة " بأكثر من دور ، فتقوم بتنظيم وإدارة الرحلة ، بما هي ذلك حجز تذكرة السفر وأماكن الإقامة لعملائها ، كما تقوم بتوفير خدمة التنقل لهم .

وقد تثير هذه الصورة وجود أكثر من علاقة قانونية إذا تعددت وكالات السياحة في الرحلة الواحدة ، إذ يمكن أن يوجد إلى جانب وكالة السياحة " المنظمة " وكالة سياحة أخرى تقوم بتسويق وبيع الرحلة إلى العملاء ، فعند " بلعها " ، وقد توجد وكالة سياحة ثالثة تقوم بتنفيذ برنامج الرحلة بوسائل النقل الخاصة بها ، فعند " نقلها " .

ويشير هذا الوضع بعض السموات فيما يتعلق بتحديد

شروط ممارسة الأنشطة المتعلقة ببيع الرحلات والإقامة ، واعتبر العميل بمثابة " سائح مستهلك " *touriste-consommateur* .

وقد أكدت المادة ٩٧ من لائحة ١٩٩٤ على هذه الصفة للعميل حيثما ألزمت وكالة السياحة بالإصلاح السابق للمستهلك *l'information préalable faite au consommateur* .^(٨١)

٧ - عقد السياحة قد يكون من عقود المساومة *contrats négociés* وقد يكون من عقود الإذعان *contrats d'adhésion* بصبب الأحوال ،

ففي حالة تنظيم الرحلة بناء على طلب العميل ، يكون العقد من عقود المساومة حيث يملك كلا المتعاقدين (وكالة السياحة والعميل) الحرية في مناقشة شروط التعاقد . أما في حالة تنظيم الرحلات الجماعية من خلال برامج الرحلات المدة سلفاً من قبل وكالة السياحة ، فيعد العقد في هذه الحالة من عقود الإذعان ، حيث لا يملك العميل مناقشة شروط التعاقد ، فهو إما أن يقبلها أو أن يرفضها كما هي .

٨ - عقد السياحة من العقود المركبة أو المختلطة *contrat complexe ou mixte* ،

العقد المركب أو المختلط هو الذي يطوى على عدة عمليات قانونية ينضو بكل منها في العادة عقد ، فيكون بهذا مزيجاً من عدة عقود^(٨٢) .

وإذا طوى عقد السياحة - كما رأينا - على العديد من العمليات القانونية (وكالة ، نقل ، مقاول ، بيع) ، فإنه يعتبر ، في ضوء ذلك ، من العقود المركبة أو المختلطة .

٩ - عقد السياحة عقد لثقة ملزم للجانبين *contrat confiance, synallagmatique ou bilatéral* ، يستلزم عقد السياحة تواضع قدر من الثقة بين وكالة السياحة والعميل ، حيث يركن هذا الأخير ، بقدر كبير ، إلى دقة البيانات التي تقدم إليه من قبل وكالة السياحة ، بوصفها تباشر نشاطها على سبيل الاحتراف ، وذلك تأسيساً على أن

١ - عقد السياحة عقد غير مسمى *contrat innommé* ، العقد غير المسمى هو ذلك العقد الذي لم يخصص المشرع بتنظيم قانوني خاص ، ومثال ذلك ، عقد الإقامة المتدفعية ، وعقد النشر ، وعقد السياحة . وذلك بالتقابل للعقد المسمى الذي يخصص المشرع بتنظيم قانوني خاص ، كمقد البيع وعقد الإيجار وعقد المقاولة .

وتتبدل أهمية تقسيم العقود إلى مسماة وغير مسماة في تحديد الأحكام القانونية واجبة التطبيق على العقد^(٨٣) .

ولا تثار مشكلة بالنسبة للعقد المسمى حيث يرجع القاضي بخصوصه إلى الأحكام القانونية الخاصة به ، فإن لم يجد في القواعد العامة للعقد والوادة في كتاب الالتزامات ، فإن لم يجد هن طريق القياس على أقرب العقود أسماء للعقد موضوع النزاع .

أما بخصوص العقد غير المسمى ، فتبدو مهمة القاضي أكثر صعبية ، حيث يجب عليه أولاً الرجوع إلى القواعد العامة للالتزامات ، فإن لم يجد توجه إلى القواعد الخاصة بأقرب العقود أسماء عن طريق القياس ، وذلك ما لم يكن هناك اتفاق أو عرف بطبيعة الحال .

وقد مررنا في دراسة تكييف عقد السياحة أنه يصتوي على العديد من الالتزامات التي تندرج تحت أكثر من عقد ، هي عقد الوكالة ، وعقد المقاولة ، وعقد النقل ، وعقد البيع ، وما ترتب على ذلك من عدم استقلاله بأحكام خاصة به ، ولذلك انتهينا في مسألة تكييف العقد ، إلى ضرورة تطبيق أحكام العقد الأكثر هيمنة على التزامات الأطراف ، وبصفة خاصة وكالة السياحة .

وبما يقطع في أن هذا العقد لا يوضع لأحكام أحد العقود المسماة المتقدمة ، بشكل كامل ، أن وكالة السياحة ، وإن كانت تعد مقاولاً باعتبارها منتظماً للرحلة ، في غالب الأحوال ، إلا أنها ، وفي ذات الوقت ، تعد منتجياً وبناتماً لخدمة السياحة ، وتساأل على هذا الأساس في مواجهة العميل ، وهو ما يعبر عنه صراحة اتجاه قانون ١٣ يوليو ١٩٩٢ في فرنسا الصادر بخصوص

الأوبى الصادر في ١٩٩٠ .

ومن هذه الالتزامات أيضاً ، أنه إذا أفتت وكالة السياحة الرحلة بعد إبرام العقد ، دون خطأ من جانب العميل ، فإنها تلتزم برد ما دفعه هذا الأخير ، دون أن يؤثر ذلك على حقه في التعويض ، وقد يمثل هذا التعويض في أن تقدم له وكالة السياحة رحلة أخرى في ذات مستوى الرحلة الأولى (م ٢١ من القانون ، م ١٠٢ من اللائحة) .

وإذا هذا القصور التشريعي في تصديق التزامات أطراف عقد السياحة ، الناشئة عنه ، سنتت الفرصة للتقصير ليلعب دوراً مؤثراً ، استعاض من خلاله أن يضع طائفة من الالتزامات لا سيما على عاتق وكالة السياحة ، وهي الطرف المعترف ، في مواجهة العميل ، وهو المستهلك الذي لا يتمتع بمركز تماقدي مساو لما تتمتع به وكالة السياحة .

وتتناول هذه الالتزامات تفصيلاً وتأسيساً من خلال بيان التزامات وكالة السياحة من جهة ، والالتزامات العميل من جهة أخرى ، وذلك في فصلين متتاليين .
الفصل الأول ، التزامات وكالة السياحة .
الفصل الثاني ، التزامات العميل .

الفصل الأول التزامات وكالة السياحة

تقسيم :

لا تقتصر العلاقات الناشئة عن عقد السياحة على علاقة وكالة السياحة بالعميل ، فهذه وإن كانت هي العلاقة الأساسية ، إلا أن هناك أشخاصاً آخرين قد تتشأ بينهم وبين وكالة السياحة علاقات أخرى .

فوكالة السياحة قد تقوم بتنظيم وتنفيذ الرحلة بوسائلها الخاصة بها ، وقد تقوم ، وهو الغالب ، بالاستعانة بأخرين في تنفيذ العقد ، كالناقل والفندق .

ولذلك لا تقتصر التزامات وكالة السياحة على علاقتها بالعميل ، وإنما قد تلتزم أيضاً في مواجهة الغير ، وهو ما أثير التساؤل بشأنه ، الأمر الذي يقتضى معالجة هذا الفصل من خلال مبحثين :

اعتبارات الثقة تتولد في بعض العقود من صفة أو اعتبار في أحد المتعاقدين ، ومن أبرز صور هذه الاعتبارات عدم المساواة بين طرفي العقد ، كأن يكون أحدهما محترفاً ، وبالتالي يستأجر بالعلم بأمر كثيرة دون الطرف الآخر^(١٣) (كما هو الحال بالنسبة لوكالة السياحة - الطرف المعترف - مع العميل) ، وهو ما يسوغ على اعتبارات الثقة في نطاق عقد السياحة أهمية كبيرة .

وعلى جانب آخر ، فإن عقد السياحة عقد ملزم للجانبين يربط التزامات متعاقبة على عاتق طرفيه في مواجهة الآخر ، تلتزم وكالة السياحة بطائفة من الالتزامات في مواجهة العميل ، كما يلتزم هذا الأخير ببعض الالتزامات كذلك في مواجهتها ، على تفصيل سنبينه في موضعه بعد .

الباب الثاني أثار عقد السياحة

يتناول هذا الباب دراسة تأسيسية لالتزامات طرفي عقد السياحة ، وهي ، من ناحية ، التزامات وكالة السياحة سواء كانت قبل تصاقفية ، أو أثناء تنفيذ العقد ، والالتزامات العميل ، من ناحية أخرى .

تمهيد وتقسيم ،

لم يرد في القانون المصري - قانون رقم ٢٨ / ١٩٧٧ والعديل بالقانون رقم ١٨ / ١٩٨٢ الخاص بتنظيم الشركات السياحية - نص في تصديق التزامات أطراف عقد السياحة ، كل في مواجهة الآخر ، وإنما اقتصر الأمر على مجرد ذكر بعض الالتزامات الإدارية التنظيمية التي يجب على وكالة السياحة أن تقيدها بها في مواجهة وزارة السياحة^(١٤) .

كما لم ينص قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ ، ولائحته التنفيذية في ١٩٩٤ ، في فرنسا ، سوى على بعض الالتزامات المتعلقة بعدم جواز قيام وكالة السياحة بزيادة ثمن الرحلة بعد إبرام العقد وقبل بدء الرحلة إلا إذا كان هناك سبب اجتنى يبرر ذلك ، على أن تخطر العميل بذلك ، والذي يكون له الحق إما في إنهاء العقد أو الموافقة على التعديل المقترح من جانب وكالة السياحة (م ٢٠ من القانون ، م ١٠١ من اللائحة ، م ٤ / ٥ من التوجيه

تنفيذ هذا الالتزام يتضمن الدعوة إلى التفاوض أو إلى التفاوض - بحسب الأحوال - بشأن إبرام عقد السياحة ،

تقوم وكالة السياحة بتنفيذ التزامها بإعلام العميل عن طريق تسليمه العديد من كتيبات وقوائم الدعاية le document les brochures est les catalogues publicitaires التي تحتوى على بيانات دقيقة ومعدة عن الرحلة .

ومن أهم ما تسلمه وكالة السياحة إلى العميل في هذه المرحلة - قبل العقدية - " الوثيقة العقدية le document contractuel " (٨٤) التي تأخذ صورة " استمارة أو نشرة تسجيل le bulletin d'inscription " ، والتي تتضمن كافة البيانات التفصيلية المتعلقة بالرحلة (٨٥) .

وتتضمن هذه الاستمارة من نسختين ، بحيث يحتفظ كل من وكالة السياحة والعميل بنسخة منها موقعا عليها من الطرف الآخر .

وقد يتضمن العرض التقديم من وكالة السياحة إلى العميل في الوثيقة العقدية دعوته إلى التفاوض ، وقد يتجاوز ذلك ، ويتضمن دعوته إلى التفاوض مباشرة لإبرام عقد السياحة .

() الدعوة إلى التفاوض ، قد يعد اتفاق الطرفين (وكالة السياحة والعميل) بمقتضى هذه الوثيقة العقدية اتفاقا تمهيديا لعقد السياحة المزمع إبرامه ، ويطلق على هذا الاتفاق " عقد التفاوض le contrat de négociation " (٨٦) ، وذلك حينما تكون بنود هذه الوثيقة العقدية قابلة للتفاوض والنقاش ، بحيث يصل الطرفان إلى اتفاق يرضيانه ، ويبرم عقد السياحة على أساسه .

ويعرف عقد الاتفاق - الذى يبرم بين وكالة السياحة وبين العميل في هذه الحالة - بأنه " تمهد تعلقدي بالإيجاب أو بمواصلة تفاوض قائم بفرض التوصل إلى إبرام عقد لم يتم تمديد محله بعد إلا على نحو جزئى ، غير كاف ، على أية حال ، لامتداده " (٨٧) .

المبحث الأول، التزامات وكالة السياحة في مواجهة العميل .
المبحث الثانى، التزامات وكالة السياحة في مواجهة الغير .

المبحث الأول التزامات وكالة السياحة في مواجهة العميل تمهيد وتقسيم ،

تتمتع وكالة السياحة باعتبارها الطرف المحترف في عقد السياحة بالاستئثار بالعلم بكافة ظروف وتفاصيل الرحلة التي تقوم بتنظيمها وتنفيذها ، ولا يقدم العميل على إبرام العقد بذات الإرادة المتوفرة التي تتمتع بها وكالة السياحة ، ولذلك يقع عليها التزام قبل تعاقد بإعلام العميل بكل ما من شأنه أن يقضى على هذا الاختلال في التوازن العقدى بينهما ، ويوفر المساواة في العلم بخصوص العقد المزمع إبرامه .

فإذا أبرم العقد على هذا الأساس ، فإنها تلتزم في مواجهة بطائفة من الالتزامات العقدية التي تكفل تنفيذ العقد بحسن نية ، وبما يحقق الغرض المنشود منه .

وعلى ذلك تنقسم التزامات وكالة السياحة في مواجهة العميل إلى التزامات قبل تعاقدية تتمثل في تبصير أو إعلام العميل عند إبرام العقد (مطلب أول) ، والتزامات تعاقدية أثناء تنفيذ العقد (مطلب ثان) .

المطلب الأول الالتزام قبل التعاقد بالإعلام l'obligation précontractuelle de l'information

حرص المشرع الضرسى (٨٨) على إسباغ الحماية اللازمة للعميل في مواجهة وكالة السياحة ، وذلك بهدف تديم التوازن بينهما ، فألقى على صائق الأخيرة التزاما بالإعلام السابق للعميل بشروط وتفاصيل الرحلة .

ويجد هذا الالتزام أساسه في نظرية صحة وسلامة الرضاء ، حيث يجب أن يتوافر لدى المتعاقد رضاء حر متميز ، وأن يكون على علم بمقتضى العقد الذى يبرمه ويبساناته التفصيلية ، ومدى تميظه لفدئه من التعاقد (٨٩) .

٩٦) بيانات أخرى يتعين الإدلاء بها أيضاً إلى العميل ، ن أهمها ،
١ - وجود عقد تأمين من المسؤولية المهنية لوكالة السياحة ،
وتصديق المفاوض التي قد تكون محلاً لضمان المؤمن ، وكذا
تصديق كافة البيانات المتعلقة بعقد المساعدة القضائية
le contrat d'assistance juridique الذي يغطي مضاطر
ممننة (كمضاطر الترحيل إلى الوطن بوجه خاص) .

٢ - التكلفة الإجمالية للرحلة ، وما يمكن أن يضاف من رسوم أو
ضرائب على بعض الخدمات .

٣ - شروط العميل الخاصة التي يلزم أن تكون محل قبول من
جانب وكالة السياحة .

٤ - وسائل رجوع العميل على وكالة السياحة عند وقوع إخلال من
جانبها في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد (٩٧-٩٦) .

وإذا كان هناك تعديل في هذه البيانات فإنه يتعين على
وكالة السياحة أن تضيف العميل علماً بها قبل إبرام العقد ،
وذلك ما لم تكن قد احتفظت بعقدها في ذلك ضمن بنود
الوثيقة العقدية (٩٨) ، ومن باب أولى إذا كان هناك اتفاق مع
العميل على منحها هذا الحق دون الرجوع إليه (م ١٦ من قانون
١٣ يوليو ١٩٩٢ ، ٩٧ م من لائحة ١٩٩٤) .

صموية تنفيذ وكالة السياحة التزامها قبل التعاقد
بالإعلام في بعض الأحوال ،

يلاحظ البعض (٩٩) - بحق - أن تنفيذ وكالة السياحة
التزامها قبل التصاقدي بإعلام العميل بتفاصيل الرحلة
على نحو دقيق ، ليس متيسراً في جميع الأحوال -

فهي لا تستطيع - مثلاً - أن تصد للعميل مواعيد السفر
والعودة بصورة حاسمة ، حيث لا تصد مواعيد رحلات
الطيران إلا قبل الرحلة بأيام قليلة ، بل وأحياناً تقوم شركات
الطيران بتعديل هذه المواعيد في اللحظات الأخيرة .

كما أن إعلام العميل بخصوص مستوى الإقامة يتغير
الصعوبات بالنسبة لوكالة السياحة ، حيث يختلف الحال من
دولة إلى أخرى . فمستوى الإقامة من ألبانات الهامة
المتعين تقديمها بدقة ، حتى يتسنى للعميل الوقوف على كافة
مستويات الإقامة ليختار من بينها ما يناسبه .

ويعد أضره المقدم من وكالة السياحة إلى العميل ، هي
هذه الحالة ، مجرد إيجاب بالتفاوض l'offre de négociation ،
لا يلزمها بإبرام العقد النهائي ، كما لا تصد استجابة العميل
لهذا الإيجاب قبولاً ينمض به هذا العقد ، وإنما مجرد قبول
للإيجاب بالتفاوض ، يلزم الطرفين بالتفاوض على إبرام العقد
النهائي (عقد السياحة) (٩٣) .

(ب) الدعوة إلى التعاقد ، وهي أحوال أخرى ، قد يعد العرض
المقدم من وكالة السياحة إلى العميل إيجاباً بالتعاقد أو بالعقد
l'offre du contrat ، وهو يقتض عن سابقه في أنه تمهيد بات
من إرادة شخص يعرض على آخر أن يتعاقد معه (٩٤) ، ففي هذه
الحالة تصح وكالة السياحة من إرادتها في التعاقد وفقاً
للبيانات والتفاصيل المدرجة في الوثيقة العقدية ، ولا يكون
هناك محل للتفاوض مع العميل الذي لا يسمعه سوى القبول أو
الرفض دون مناقشة شروط التعاقد ، ويكون ذلك في حالة
الرحلات المنظمة وفقاً لبرنامج محدد سلفاً ، حيث يكون العقد
من مقود الإذعان في هذه الصورة .

مضمون البيانات محل الالتزام بالإعلام في الوثيقة
العقدية التي تسلمها وكالة السياحة إلى العميل ،

صدت المادة ١٥ من قانون ١٣ يوليو ١٩٩٢ البيانات التي
يتعين على وكالة السياحة أن تدلي بها إلى العميل كتابية (حيث
تحرر هذه الوثيقة - الاستمارة - من نسختين ، بحيث يحتفظ
كل من وكالة السياحة والعميل بنسخة منها موقعا عليها من
الطرف الآخر - وهي ،

١ - مستوى الخدمات المقترحة (تصديق وجهة الرحلة ، وسائل
التنقل ، نماذج الإقامة ، نوعية ونماذج وجبات الغذاء) .

٢ - ثمن الرحلة ، وطريق السداد (على دفعات أو مقدماً) .

٣ - شروط فسخ العقد ، سواء كانت اتفاقية أو قانونية .

٤ - شروط اجتياز الحدود (القواعد والضوابط الإدارية
والصحية) (٩٥) .

وفضلاً عن تلك البيانات ، فقد أوردت لائحة ١٩٩٤ (المادة

وعلى هذا يتقسم البحث في هذا المطلب إلى ثلاث فروع نتناولها كما يلي ،

- الفرع الأول ، تصديق طبيعة التزامات وكالة السياحة في مواجهة العميل -
الفرع الثاني ، الطائفة الأولى من الالتزامات (الالتزام بتحقيق نتيجة) -
الفرع الثالث ، الطائفة الثانية من الالتزامات (الالتزام ببذل عناية)

الفرع الأول تصديق طبيعة التزامات وكالة السياحة في مواجهة العميل

تمهيد ،

تلقى أهمية تصديق طبيعة التزام وكالة السياحة في مواجهة العميل ، من أن عبء إثبات الإخلال بتنفيذ العقد يختلف بحسب ما إذا كان التزام وكالة السياحة التزاما ببذل عناية ، أو التزاما بتحقيق نتيجة ، ففي الحالة الأولى يقع عبء الإثبات على العميل - اللابن - حيث يجب عليه أن يثبت خطأ وكالة السياحة في عدم أو سوء تنفيذ التزاماتها ، أما في الحالة الثانية ، فيقع عبء الإثبات على وكالة السياحة - اللابن - فلتتزم بإثبات تحقق النتيجة المحددة محل الالتزام^(١٠٦) .

وعلى الرغم من أهمية تصديق طبيعة التزام وكالة السياحة في مواجهة العميل ، إلا أنه لا يوجد نص في التشريع المصري تعرض لهذا التجديد ، كما لم تجزم التصوص التشريعية في فرنسا - في بادئ الأمر - بطبيعة هذا الالتزام ، وإن وضع الاتجاه منذ مرسوم ١٤ يونيو ١٩٨٢ إلى اعتناق مبدأ الالتزام بتحقيق نتيجة ، ثم تكرر هذا المبدأ في ظل قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ .

أولا - قبل صدور قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ (تردد قضائي في ظل غموض نصوص التشريعات السابقة على هذا القانون) ، كان لغموض النصوص التشريعية أكبر الأثر في عدم

وجهه الصوبية فيما يتعلق بهذا البيان ، أن وكالة السياحة قد تمنح في برنامج الرحلة أن إقامة العملاء ستكون في فندق " أربعة نجوم " - مثلا - ، فهذا المستوى يختلف حتما بحسب ما إذا كان الفندق في دولة متقدمة أو في دولة نامية ، الأمر الذي قد يدفع العملاء إلى الرجوع على وكالة السياحة سواء لسوء الخدمة - المتمثل في إساءة اختيار الفندق - ، أو لتقصير بيانات مضللة واقتراحها فعلا من أعمال التدليس .

ولواجهة مثل هذه الصعوبات ، فقد أعدت النقابة الوطنية لوكالات السياحة (SNAV)^(١٠٧) فشرة تسجيل نموذجية ، وهي بمثابة شروط عامة نموذجية يبرم عقد السياحة في ضوئها .

المطلب الثاني الالتزامات العينية لوكالة السياحة في مواجهة العميل

قدمنا^(١٠٨) أن الصورة الغالبة في العمل هو قيام وكالة السياحة بتنظيم رحلات جماعية من خلال برامج معدة ومصددة سلفا لمدة معينة ، عادة ما تكون لمدة سنة ، حيث تختلف هذه البرامج باختلاف فصول العام الواحد .

وتلتزم وكالة السياحة في سبيل تنفيذ هذه البرامج بالعديد من الالتزامات ، وقد لعب القضاء الفرنسي دورا أساسيا في تحديد هذه الالتزامات .

وقد تردد القضاء الفرنسي لفترة بين اعتبار الالتزامات العينية لوكالة السياحة في مواجهة العميل التزاما ببذل عناية أو بتحقيق نتيجة ، وكان هذا التردد ولهد غموض صياغة النصوص التشريعية في هذا الخصوص ، ثم ما لبث القضاء أن استقر على تكريس مبدأ الالتزام بتحقيق نتيجة .

وإذا فنتبع هذا الموقف القضائي من تصديق طبيعة التزام وكالة السياحة في مواجهة العميل ، فإنه يمكن القول بأن هذه الالتزامات لا تسدرج جميعا تحت طبيعة واحدة ، وإنما هي تنقسم إلى طائفتين تصوى كل منها على عدة التزامات ، الأولى الالتزام بتحقيق نتيجة ، والثانية الالتزام ببذل عناية .

وقد تواترت أحكام القضاء على التشديد من مسؤولية وكالة السياحة على أساس أنها تلتزم بتحقيق نتيجة^(١٤٨).

الفرع الثاني الطائفة الأولى من الالتزامات الالتزام بتحقيق نتيجة

يتردج تحت هذه الطائفة نوعان من التزامات ، فمن ناحية ، تلتزم وكالة السياحة بضمان حسن سير الرحلة ، ومن ناحية ثانية ، يقع عليها الالتزام بالسلامة .

أولاً - الالتزام بضمان حسن سير الرحلة l'obligation
d'assurer le bon déroulement du voyage

ويطلق على هذا الالتزام أيضاً " واجب ضمان الفعالية
والمناسبة le devoir d'efficacité et de synchronisation "

ويقصد بضمان الفعالية أساساً ، ضمان فعالية خدمة النقل التي تقدمها وكالة السياحة لعملائها ، ولا سيما إذا كانت تتولى تنظيم الرحلة بصورة شاملة ، فتلتزم ، ليس فقط بحجز تذاكر النقل ، وإنما أيضاً بتسليم عملائها تذاكر سارية المفعول .

وقد قضى^(١٤٩) بأنه " إذا أخذت وكالة السياحة على مانتها تقديم خدمة النقل إلى السائح ، فإنها تلتزم بضمان فعالية تلك الخدمة التي تعهدت بأدائها " ^(١٥٠) .

وقد أكد القضاء الفرنسي على اعتبار هذا الالتزام التزاماً بتحقيق نتيجة ، حيث قضى^(١٥١) بأن " الوكالة لا تقوم بتأكيد حجز تذاكر السفر ، فتجنب رجوع العملاء عليها ، فإنها تأخذ على عاتقها ، في هذا الخصوص ، التزاماً بتحقيق نتيجة " ^(١٥٢) .

أما واجب ضمان المناسبة أو التزامن le devoir de synchronisation ، فيقتضى من وكالة السياحة مراعاة التنسيق والتنظيم الدقيق لكافة مراحل الرحلة والإقامة ، ولا قامت مسؤوليتها عن اضطراب سير الرحلة ، وهو ما يحدث ، مثلاً ، حينما لا يستطيع العملاء الحصول على برنامج الرحلة

استقرار القضاء الفرنسي ، في بادئ الأمر ، على تعدد طبيعة الالتزام الملقى على عاتق وكالة السياحة في مواجهة العميل .

فقد ساقبت بعض هذه النصوص القضاء إلى اعتناق مبدأ الالتزام ببذل منافية . من هذه النصوص ، نص المادة ١٢ على أن وكالة السياحة " تسأل عن الإخلال بأحد الالتزامات التي تعهد بأدائها ببخطة^(١٥٣) " ، وهو ذات ما أكدته الفقرة الثانية من المادة الأولى من مرسوم ١٤ يوليوز ١٩٨٢ ، حيث استخلص القضاء من ذلك أن وكالة السياحة لا تلتزم إلا ببذل العناية واليقظة ، في تنفيذ التزاماتها ، بالوسائل المتاحة لها ، لا سيما بالنسبة لضمان سلامة العملاء .

وهي ذات الوقت ، جاءت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من مرسوم ١٤ يوليوز ١٩٨٢ لتفرض على وكالة السياحة التزاماً عاماً بتحقيق نتيجة ، بقولها إن وكالة السياحة " تضمن التنظيم والإقامة ، وتساءل عن حسن تنفيذها للعقد ، وذلك فيما مدام حالات القوة القاهرة أو وهل الغير المقصود عليها في العقد " ^(١٥٤) .

وعلى الرغم من هذا التناقض بين المقتربين الثانية والثالثة من المادة الأولى من مرسوم ١٤ يوليوز ١٩٨٢ ، إلا أن القضاء قد اتجه إلى تبني مبدأ الالتزام بتحقيق نتيجة^(١٥٥) ، وهو ما ازداد رسوخاً في قانون ٢٢ يوليوز ١٩٩٢ .

ثانياً - في ظل قانون ١٢ يوليوز ١٩٩٢ (لكريس مبدأ الالتزام بتحقيق نتيجة) :

أكدت المادة ٢٢ من قانون ١٢ يوليوز ١٩٩٢ على أن وكالة السياحة تلتزم بتحقيق نتيجة محددة في مواجهة العميل ، هذه النتيجة المحددة هي توافق الرحلة مع العقد وحسن تنفيذ البرنامج المحدد ، وضمان كل مرحلة من مراحله ^(١٥٦) .

فقد نصت على أن " يعتبر مسئولاً بقوة القانون ، كل شخص طبيعي أو معنوي ، يباشر الأنشطة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون^(١٥٧) " ، هي وجهة المشتري - العميل السائح - عن حسن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد .

ويترتب على ذلك أنها لا تستطيع دفع مسؤوليتها الناشئة عن الإخلال بهذا الالتزام ، بأنها بذلت العناية الواجبة . كما هو الحال في الالتزام ببذل عناية وفقا لنص المادة ٢١١ من القانون المدني المصري الحالي - ، وإنما يجب عليها الدفع هذه المسؤولية بإثبات السبب الأجنبي .

ثانيا - الالتزام بمواجهة مقدمي الخدمات l'obligation de surveillance des prestataires de services

لا يقف التزام وكالة السياحة عند حد بذل اليقظة في اختيار مقدمي الخدمات الذين تستعين بهم في تنفيذ عقد السياحة ، وإنما تكترم ، فضلا عن ذلك ، بمتابعتهم ومراقبتهم في أداؤهم لتلك الخدمات ، بأن تراقب حسن تنفيذهم للخدمات التي يؤدونها .

وعلى الرغم من أن التزام وكالة السياحة بحسن اختيار مقدمي الخدمات قد يفتى عن الالتزام بمتابعتهم ، إذا أحسنت وكالة السياحة هذا الاختيار ، حيث يسهل ذلك عليها كثيرا التزامها بمواجهة والمراقبة ، إلا أن ذلك لا يعنى أن الالتزام بحسن اختيار مقدمي الخدمات يفتى دائما عن الالتزام بمراقبتهم ، إذ أن الالتزامين يمثلان فيما بينهما ، فالأول يكون قبل إبرام عقد السياحة ذاته ، بينما لا يكون الثاني إلا أثناء تنفيذ العقد . كما أن الالتزام بمتابعة مقدمي الخدمات ينطوي على تدخل وكالة السياحة في عمل هؤلاء ، ولذلك فهو أوسع مدى من مجرد الالتزام بحسن الاختيار^(١٣٦) .

وتطبقا لذلك قضى^(١٣٧) بأن " منظم الرحلة إلى بلد أجنبي ، مستعينا بناقل من هذا البلد ، يأخذ على ماقفه الالتزام بمتابعة هذا الناقل ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمدى تنفيذ عملية النقل وفقا لشروط الأمان الملازمة"^(١٣٨) .

وقد يتصهر في بعض الأحيان على وكالة السياحة تنفيذ هذا الالتزام ، وهو ما يحدث مثلا عندما تستأجر هذه الأخيرة طائرة تابعة لشركة ما ، ثم تقوم هذه الشركة ، ولأسباب طارئة (كظل مفاجئ بالطائرة) ، وفي الساعات الأخيرة السابقة على بدء الرحلة ، باستئجار طائرة تابعة لشركة أخرى ، الأمر الذي

في الاعتبار عدم وجود أية ضمانات يقدمها ، واستوقفته دون أي تحقق أو تقص في هذا الشأن ، فضلا عن أنها نظمت مثل هذه الرحلة في أماكن جوية ، ومع لاقط غير مبرم عقد تأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ، فإنها تكون بذلك قد ارتكبت ، في وكتاتها عن عملائها ، العديد من الأخطاء التي تستوجب مسؤوليتها " .

كما قضى^(١٣٩) بمسؤولية وكالة السياحة التي تعاقدت مع ناقل يستخدم لديه سائقين ليست لديهم خبرة مناسبة ، كما قضى في أكثر من حكم بمسؤولية وكالة السياحة لعدم تحققها من إبرام مقدمي الخدمات (الفندقي^(١٤٠) ، الناقل^(١٤١)) الذين تستعين بهم عقد تأمين من مسؤوليتهم المدنية .

وجود التزام بالاستعلام^(١٤٢) على عاتق وكالة السياحة كمفترض لالتزامها باليقظة في اختيار مقدمي الخدمات ،

يلحظ على هذه الأحكام جميعا أنها تلتقى على صائق وكالة السياحة التزاما بالاستعلام l'affaire du taxi Rio ، حيث أنها قضت بمسؤوليتها في كل حالة لم تحقق فيها من كفاءة مقدمي الخدمات الذين تستعين بهم وتوافر الضمانات المتعين التحقق من وجودها لديهم ، وأهمها أن يكون هناك عقد تأمين من المسؤولية المهنية لهم .

وعلى الرغم من أنه ، بحسب الأصل ، التزام ببذل عناية ، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لوكالة السياحة في مواجهة العميل ، لأنه في كل حالة يفشل فيها التوازن العقدي والمساواة في العلم والدراية بين المتعاقدين بسبب كون أحد أطراف العقد محترفا ، تقوم قريضة قطعية مؤداه علم هذا الأخير ، مما يجعل التزامه بالاستعلام دائما التزاما بتحقيق نتيجة^(١٤٣) ، وهو الحال في علاقة وكالة السياحة ، وهي الطرف المحترف ، مع العميل ، حيث يفترض فيها ، افتراضا قلعويا ، العلم بتوافر الكفاءة اللازمة والضمانات الكافية لدى مقدمي الخدمات الذين تستعين بهم - كتوافر الكفاءة اللازمة لدى الناقل ، أو وجود عقد تأمين من المسؤولية المهنية لديه أو لدى الفندقي - ويكون التزامها في ذلك التزاما بتحقيق نتيجة .

تتضمن مسؤولية الناقل إذا أصاب المسافر ضرر ، إلا إذا أثبت أن هذا الضرر يرجع إلى السبب الأجنبي ، كالقوة القاهرة أو خطأ المسافر أو فعل الغير .

ولذلك فقد أكد الفقه ^(١٣٦) ، والقضاء ^(١٣٧) ، على أن وكالة السياحة لتسأل عن سلامة عملائها بذات معايير مسؤولية مقدمي الخدمات الذين تستعين بهم ، لا سيما الناقل .

كما قضى بأن التزام وكالة السياحة بضمان سلامة العملاء هو التزام بتحقيق نتيجة ، وليس مجرد بذل عناية ^(١٣٨) .

الفرع الثالث الطائفة الثانية من الالتزامات الالتزام ببذل عناية

تضم هذه الطائفة العديد من الالتزامات التي يقتصر التزام وكالة السياحة فيها على مجرد بذل عناية ، وهي الالتزام باليقظة في اختيار مقدمي الخدمات ، والالتزام بمساعدة مقدمي الخدمات ، والالتزام بالمساعدة والمشورة ، والالتزام بالإعلام أثناء تنفيذ العقد .

أولا - الالتزام باليقظة في اختيار مقدمي الخدمات
l'obligation de prudence dans le choix des prestataires
de services

يقع على حائقي وكالة السياحة الالتزام باليقظة والحرص في اختيار الناقل أو الفندق الذين تستعين بهم في تنفيذ العقد المبرم بينهما وبين العميل ، وتساءل في مواجهة هذا الأخير مسؤولية عقوبة ٢٢ عن الأضرار التي تنشأ من سوء اختيارها لهم .

وقد أصبحت محكمة النقض الفرنسية بوضوح من هذا الالتزام في حكم شهير لها بخصوص دعوى تعرف " بدعوى تاكسي ريو l'affaire du taxi Rio " ، تتحصل وقائعها في أن زوجين لقيتا مصرعهما ، أثناء قيامهما بزيارة في البرازيل على أثر سقوط التاكسي - الذي كانا يستقلانه - من أعلى منطقة جبلية ، حيث قضت المحكمة ^(١٣٩) بأنه " وحيث أن وكالة السياحة قد انتمت على عملائها ناقلا خاصا ، دون أن تأخذ

والإقامة إلا من الناقل أو الفندق ، عند إخلال وكالة السياحة بالتزامها بتقديم هذا البرنامج .

وقد قضى ^(١٤٠) تطبيقا لذلك بمسؤولية وكالة السياحة نتيجة تمدد استقبال الفندق للعملاء الذين لم يتحدد موعد وصولهم إلى الفندق من قبل وكالة السياحة .

ثانيا - الالتزام بضمان السلامة l'obligation de sécurité

لتلتزم وكالة السياحة بضمان تنظيم الرحلة بما يقق سلامة عملائها ، ولذلك قضى ^(١٤١) بمسؤولية وكالة السياحة - كانت قد نظمت رحلة سياحية إلى صعيد مصر - عن حادث وقع لزوجين حينما استقلا سيارة أجرة ، لأنها - أي وكالة السياحة - " لم تتحقق من أن الرحلة تتم وفقا للشروط المعتادة للسلامة ، كما لم تأخذ في اعتبارها مسافات التنقل ، أو طبيعة هذا الوقت من العام ، أو عدد الركاب أو حالة الطريق ... " .

كما قضى ^(١٤٢) بمسؤولية وكالة السياحة التي لم تقم بإرسال مرشد سياحي بصحبة هوج سياحي أثناء زيارة هذا الهوج لمنطقة ذات طبيعة خطيرة .

تطور ملهية التزام وكالة السياحة بالسلامة من التزام ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة ،

ذهبت بعض أحكام القضاء الفرنسي قبل صدور مرسوم ١٤ يوليوز ١٩٨٦ - يل وأحيانا بعد صدوره - إلى أن التزام وكالة السياحة بسلامة العميل لا يعدو أن يكون التزاما ببذل عناية .

فقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية ^(١٤٣) إلى القول بأن " منظم الرحلة لا يأخذ على عاتقه ، فيما يتعلق بسلامة عملائه أثناء النقل في الرحلة ، إلا التزاما ببذل عناية " ^(١٤٤) ، وهو ما يضاف ما استقر عليه الفقه ^(١٤٥) والقضاء ^(١٤٦) من أن التزام الناقل بسلامة المسافر مؤداه ضمان وصول هذا الأخير إلى الجهة المتفق عليها سلهما ، بمعنى أن هذا الالتزام هو التزام بتحقيق نتيجة ، وليس مجرد بذل عناية ، وإنما على ذلك ، لا

- والثاني التزام أصلي ، وسهل العقد الرئيسي هو تقديم المشورة الفنية ، ولا يعد للدين قد أوفى بالتزامه إلا بتقديم المشورة ^(١٣٨) .

كما ينبغي التمييز بين الالتزام بالمشورة - باعتباره التزاما تلعبا - وبين الالتزام بالتحذير obligation de mise en garde ، هذا الأخير يتمثل في أنه يجب على أحد طرفي العقد أن يصدر الطرف الآخر أو يثير انتباهه إلى ظروف معينة ، وبا قد ينشأ عنها من مضاطر مادية أو قانونية ^(١٣٩) ، أما الالتزام بالمشورة - كالتزام تابع - فهو ينطوي على شرح أكثر تفصيلا للمميل ، فهو لا يقتصر على مجرد تحذير ولفت نظر المميل ، بل يستلزم كذلك نصحه وإرشاده ^(١٤٠) .

وترتبطا على ذلك ، يكون تقديم المشورة ، في عقد السياحة ، مجرد التزام تابع للالتزام الأصلي في هذا العقد ، وهو تقديم " خدمات السياحة " ، وتلتزم وكالة السياحة ، تيمنا لهذا الالتزام ، بتقديم المشورة الفنية والمساعدة لمعملاكيها ، ولا يشترط لكي تمد وكالة السياحة قد أوفت بالتزامها الرئيسي أن تقوم بواجب المشورة والمساعدة ، وإن كان من الضروري أن تقوم بذلك ، ولا يعد إخلالها به سوى إخلال بالتزام تابع .

ويمقتضى هذا الالتزام يجب على وكالة السياحة أن تتخذ كل ما من شأنه مواجهة الصعوبات التي قد تواجه عملائها ، فهي " تلتزم ببذل كل يقظة لضمان تنفيذ العقد ، وبصفة خاصة خارج حدود الوطن ، لمساعدة عميلها بكافة الوسائل المتاحة لها " ^(١٤١) .

وتطبقا لذلك ، قضى بأنه يجب على وكالة السياحة ، منذ وقوع حوادث أن تيسر للعملاء إجراءات الإقامة بالمستشفى l'hospitalisation ، أو صند حدوث معوقات إدارية تقتضى ترحيل بعضهم إلى الوطن le rapatriement أن تتولى القيام بذلك ^(١٤٢) .

رابعا - الالتزام التعاقدى بالإعلام ^(١٤٣) rapatriement ، كما قلنا ^(١٤٤) فإن الالتزام قبل التعاقدى ، بإعلام وكالة السياحة عميلها بكافة ظروف التعاقد ، يجب أساسه في نظرية

يعنى أن الناقل الذي سينفذ الرحلة لم يكن هو المختار من قبل وكالة السياحة ^(١٣٤) .

ثالثا - الالتزام بالمساعدة والمشورة

l'obligation d'assistance et de conseil

يفرض عقد السياحة على وكالة السياحة ، باعتبارها طرفا مستترا ، في عقد السياحة ، التزاما بالمساعدة والمشورة تجاه العميل ^(١٣٥) . ويمقتضى هذا الالتزام يقع على عاتق وكالة السياحة التزاما بتقديم المساعدة من جهة ، والالتزام بالمشورة من جهة أخرى .

ويقصد بالالتزام بالمساعدة أن تقوم وكالة السياحة بتقديم المساعدة الفنية l'assistance technique التي يكون العميل في حاجة إليها ، ويكون ذلك بتقديم كل ما يمكنها من رصاية وصيانة إلى المميل ، لا سيما إذا كانت الرحلة إلى بلد أجنبي . ومن ذلك إعلام المميل بالاستندات الإدارية والصحية ، وتسهيل حصوله عليها عند التسهيل للاشتراك في الرحلة ، وكذلك تقديم المستندات الخاصة بمواعيد القطارات وإجراءات التفتيش على الحدود أو الجمارك ^(١٣٦) .

أما الالتزام بتقديم المشورة ، فهو يتميز بأمريين أساسيين ، (أ) أنه التزام تعاقدي ، وهو يتميز بذلك من الالتزام قبل التعاقدى بالإعلام ^(١٣٧) ، حيث أنه تال على إبرام العقد ، ولا يعود إلا بمناسبة تنفيذه ، ويستند أساسا إلى مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود ، والثقة اللازم توافرها بين المهني وغير المهني بصفة خاصة ، وذلك على العكس من الالتزام قبل التعاقدى بالإعلام الذي يكون سابقا على إبرام العقد ، حيث تقوم وكالة السياحة بتزويد العميل بكافة المعلومات ، بهدف تكوين رضاء متطور لديه منذ إقدامه على إبرام العقد .

(ب) كما أنه التزام تابع وليس أصليا ، إذ هو لا يعدو أن يكون واجبا بالمشورة ناشئا من عقد السياحة ، وليس التزاما أصليا بالمشورة ناشئا من عقد احتراق تقديم المشورة le contrat de conseil ، ولذلك ينبغي التمييز بين الالتزام بتقديم المشورة وعقد تقديم المشورة ، فالأول التزام تابع ، وسهل العقد الرئيسي أي أداء قانوني آخر - غير تقديم المشورة

حوادث السيارية يغطي كافة المخاطر ، وعلى إثر حادث وقع للسيارة أصيبت زوجة قائد السيارة ، فاحتجت شركة التأمين اليونانية في مواجهتهما بأن القانون اليوناني يقضي ، خلافا للقانون الفرنسي ، بعدم اعتبار مراقب قائد السيارة من الغير ، وبالتالي لا يشمل الضمان الناشئ عن عقد التأمين .

وإزاء ذلك قضى ⁽¹⁴⁵⁾ " بمسئولية وكالة السياحة من تعويض الأضرار التي لا تغطيها شركة التأمين اليونانية تأسيسا على أن صياغة العقد جاءت غير دقيقة وغير كاملة ، حيث لم تضع حدا للضمان ، كما أنها لم تلتصق ابتناء عملائها إلى ضرورة إبرام تأمين تكفيلى ، تضمنان تغطية كافة المخاطر المحتملة ، ولا سيما أن العميل كان قد سدد قسط التأمين ضمن تكاليف الرحلة ، بقصد إبرام عقد تأمين غير محدود ، طبقا لما جاء في صياغة العقد المبرم مع وكالة السياحة " ⁽¹⁴⁶⁾ .

البحث الثاني

التزامات وكالة السياحة في مواجهة الغير

يثور التساؤل عن مدى وجود التزام على عاتق وكالة السياحة في مواجهة الشنقلى أو الناقل ، وذلك حينما تقوم وكالة السياحة بدور " التنظيم " للرحلة ، ويتكبد أيها ، في مواجهة العميل ، أية نفقات في سبيل حسن تنفيذ الرحلة .

فهل للترزم وكالة السياحة برد هذه النفقات ، وعلى أى أساس يكون ذلك ؟

أجابت محكمة النقض الفرنسية ، في حكم لها ⁽¹⁴⁷⁾ ، عن ذلك بالإيجاب ، مقررّة أنه يجوز " للمنتدلى مطالبة وكالة السياحة بدفع قيمة الخدمات التي قدمت إلى العميل ، حيث يعد بمثابة وكيل بالعمولة un commissionnaire ، يتعامل باسمه ولحسابه " ⁽¹⁴⁸⁾ .

فوفقا لهذا الحكم يعد الشنقلى ، أو الناقل ، وكلا بالعمولة ⁽¹⁴⁹⁾ ، ويترتب على ذلك ، تطبيق أحكام الوكالة بالعمولة في العلاقة بينه وبين وكالة السياحة باعتبارها موكلا ، وأهمها أن للترزم وكالة السياحة - الوكيل - بالتزامين جوهريين

صحة وسلامة الرضاء ، حيث يجب أن يقدم هذا العمل على إبرام العقد بإزادة حرة متصورة بحقيقة العقد الذى يبرمه ويبيناته التضميلية ويمدى ملائحته لقرضه الرئيسى من إبرام عقد السياحة .

أما الالتزام التعاقدى بالإعلام الذى يفرض على وكالة السياحة إحاطة عميلها بمعلومات معينة أثناء تنفيذ العقد ، فيجد أساسه في نص المدة ١٤٨ / ٢ من التقنين الدنى المصرى العالى ، والتي تنص على أنه " ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضا ما هو من مستزملته ، وفقا للقانون والعرف والصداقة بسبب طبيعة الالتزام " ⁽¹⁵⁰⁾ ، كما يقرر الفقه أن هذا الالتزام يبعد أساسه في مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود ، أو في وجوب التعاون أو المشاركة بين المتعاقدين في تنفيذ العقد ⁽¹⁵¹⁾ .

وترتباً على ذلك ، فإنه يتمين على وكالة السياحة أن تقدم إلى عملائها ، أثناء تنفيذ العقد ، كافة المعلومات الساذقة والدقيقة عن تنظيم الرحلة ، وذلك فيما يتعلق بوقت ومكان بدء وعودة الرحلة ، وتعدد وسائل النقل ، وخطة سير الرحلة ، وعدد الفوج السياحى المشارك فيها ⁽¹⁵²⁾ ، والمخاطر التي يمكن أن تواجههم في زيارة بعض الأماكن .

ولذلك فقد قضى ⁽¹⁵³⁾ بمسئولية وكالة السياحة التي ذكرت في العقد أن الشاطى المزمع قيام الرحلة إليه له مدخل خاص ، في حين أنه يجب ، للوصول إلى هذا الشاطى ، العبور بطريق تسلكه السيارات ، الأمر الذى أدى إلى إصابة طفل على إثر حادث سيارة في هذا الطريق .

كما قضى بمسئولية وكالة السياحة من تعويض الأضرار التي وقعت نتيجة إخلالها بالتزامها بإعلام عملائها ببيانات جهورية وضرورية أثناء تنفيذ العقد .

وكان ذلك بمثابة عقد سياحة أبرم بين وكالة سياحة وبين زعيمين فرنسيين للقيام برحلة إلى اليونان ، وتضمن العقد بندا ينص على وجود سيارة مستأجرة لتنفيذ برنامج الرحلة ، كما تضمن بندا يشيد بوجود عقد تأمين من المسئولية من

مستوفية وكالة السياحة التي لم تراعى ظروف خاصة بأحد عملائها في تحديد موعد الرحلة ، مقرر أنه كان " يجب على العميل أن يثير انتباه وكالة السياحة بخصوص أى عنصر محدد لاختياره ، أو بأمر ذى خصوصية من شأنه أن يؤثر على حسن سير الرحلة أو الإقامة " (١٨٦) .

والذى يمكن أن يستخلص من هذا الحكم أن الالتزام بالإعلام لا يقتصر على الطرف المحترف فى العقد ، وإنما قد يقع كذلك على الطرف غير المحترف ، ولذلك ألقت محكمة النقض الفرنسية على عاتق العميل التزاما ببحث انتباه وكالة السياحة إلى كل ما من شأنه أن يربط مضامير مادية أو قانونية حتى تتقاطر لها ، وفى هذه الدعوى ، ترتب على إخلال العميل بهذا الالتزام ، فى مواجهة وكالة السياحة ، أنها لم تقنع فى اعتبارها هذه المخاطر التى لم تحط بها علما من جانب العميل .

ثانيا - الالتزام بدفع ثمن الرحلة
l'obligation de paiement du prix du voyage

المقصود بثمن الرحلة وكيفية تحديده ، يقصد بثمن الرحلة مقابل النقل والإقامة والخدمات التفرغ عليها فى عقد السياحة كزيارة الأماكن الأثرية والسياحية . ويعد التزام العميل بدفع ثمن الرحلة هو الالتزام الرئيسى له فى مواجهة وكالة السياحة .

والأصل أن يتم تحديد ثمن الرحلة بواسطة المتعاقدين ، ويتم هذا التحديد عادة تحديدا جزائيا ، أى شاملا كل عناصر الرحلة بناء على برنامج محدد ، وفى حالة عدم وجود اتفاق على تحديد ثمن الرحلة ، وهو فرض نادر الوقوع عملا ، أو تم التحديد على نحو تقريبي ، كان للقاضى - عند وقوع نزاع - أن يقوم بتحديد ثمن الرحلة على أساس قيمة العمل وما أفتقته وكالة السياحة من نفقات ، مسترشدا فى ذلك بالعديد من المتأسس منها المرفى المهنى والكفاءة التى تتمتع بها وكالة السياحة ، وطبيعة الخدمات التى تقدمها هذه الأخيرة إلى العميل السائح (١٨٧) .

هى مواجهة المندقى ، أو الناقل - الوكيل العمولة - ، تقتلزم ، من ناحية ، بدفع العمولة المتفق عليها بينهما ، كما تقتلزم ، من ناحية أخرى ، برد المصروفات التى تكبدها الوكيل فى سبيل تنفيذ الوكالة .

الفصل الثانى التزامات العميل

تمهيد ،

تقع على العميل طائفة من الالتزامات تجاه وكالة السياحة ، أهمها التزامه بالإعلام ، والتمهيد بأداء ثمن الرحلة ، وإلى جانب هذين الالتزامين يثور التساؤل عن مدى جواز قيامه بإنهاء العقد من جانبه ، أو مدى جواز تعديل العقد من جانبه ، وكذلك من مدى إمكانية قبوله تعديل العقد من جانب وكالة السياحة ، وأخيرا من مدى جواز تنازله عن العقد للغير .

أولا - الالتزام بإعلام وكالة السياحة
obligation d'informer l'agence de voyage

لا يقتصر الالتزام بالإعلام على عاتق وكالة السياحة تجاه العميل ، بل إن هذا الأخير يلتزم أيضا بذات الالتزام تجاه وكالة السياحة .

وهذا الالتزام يتضمن ، فى حقيقته ، التزاما بالتحذير l'obligation de mise en garde ، أو بعبارة الانتباه l'obligation d'attirer l'attention ، وهو التزام يلقى على عاتق أحد أطراف العقد - العميل - أن يحذر الطرف الآخر - وكالة السياحة - ، أو يثير انتباهه إلى ظروف ومعلومات معينة ، بحيث يعطيه علما بما يكتنف هذا العقد أو ينشأ عنه من مضاطر مادية أو قانونية . وهو - أى الالتزام بالتحذير أو ببحث الانتباه - لا يكفى فيه مجرد القول أو الكتابة ، وإنما يلزم فيه ، فضلا عن ذلك - وخلافا للالتزام بالإعلام - التحديد ، والتحذير

ومن أمثلة ذلك ، أنه يجب على العميل أن يخاطر وكالة السياحة بوجود عقد تأمين سريرم ضد خطر إلغاء عقد السياحة (م ٢ / ٥ من مرسوم ١٤ يونيو ١٩٨٢) .
ولذلك قضت محكمة النقض الفرنسية (١٨٨) باستبعاد

وتعبر الإشارة إلى أنه لا يجوز للعميل ، كقاعدة ، أن يطلب ، بعد إبرام العقد ، خفض ثمن الرحلة إذا انخفضت تكاليف الرحلة ، كما لا يجوز لوكالة السياحة ، أن تطلب زيادة ثمن الرحلة ، إذا ارتفعت تكاليفها من الإقامة ونقل وزيارات سياحية ، إلا إذا توافرت شروط نظرية الظروف الطارئة ، بأن كان هناك ظرف استثنائي عام غير متوقع حدث بعد إبرام العقد ، وكان من شأنه إيهاق اللذين (العميل) ، فهينئذ يجوز لوكالة السياحة أن تطلب من القضاء زيادة ثمن الرحلة (المادة ١٤٧ / ٢ مدنى مصرى) .

ثالثاً - مدى إمكانية إنهاء العقد من جانب العميل ،
يثار التساؤل من مدى جواز إنهاء العميل عقد السياحة résiliation du contrat du tourisme بإرادته المنفردة ، لا سيما وأن وكالة السياحة قد ترتبط بالعديد من العقود بمناسبة العقد المبرم بينها وبين العميل ، كعقد النزول فى الفندق ، وعقد النقل ^(١٦١) ، وعقد التأمين الذى تبرمه لصالح العميل .

والمقصود بإنهاء العقد résiliation du contrat ، حله وزيوال آثاره بالنسبة للمستقبل ، وهو ما يميزه عن الفسخ la résolution الذى يؤدى إلى زيوال آثار العقد بالنسبة لماضى والمستقبل ^(١٦٢) .

ولذلك ، فإن عدول العميل عن عقد السياحة لا يؤدى إلى فسخ العقد وزيوال آثاره من وقت نشوئه ، وإنما ينصرف أثر ذلك إلى المستقبل فقط .

وإذا كان من غير الجائز إنهاء العقد بالإرادة المنفردة لأحد المتعاقدين ، إلا إذا كان هناك اتفاق أو نص من القانون يجيز ذلك ^(١٦٣) ، فإنه لا يجوز للعميل إنهاء عقد السياحة بإرادته المنفردة - بدون اتفاق أو نص فى القانون - ولا التزم بتعويض وكالة السياحة من ذلك على أساس المسئولية العقدية .

(١) فإذا كان هناك اتفاق على منح العميل حق إنهاء العقد بإرادته المنفردة ، فإنه يلتزم بعدم التعسف فى استعمال هذا الحق ، بأن يقوم بإخطار وكالة السياحة برغبته فى إنهاء العقد فى توقيت مناسب ، ولذلك لا محل للتمويض متى أوفى

مدى جواز تعديل ثمن الرحلة ،
القاعدة العامة هى أن العقد شريعة المتعاقدين ، وهو ما نصت عليه المادة ١٤٧ من التقنين المدنى المصرى بقولها " إن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها القانون " . ويتأبها نص المادة ١١٣٤ من التقنين المدنى الفرنسى ، حيث ينص على أن " الاتفاقات التى أبرمت على نحو قانونى تقوم مقام القانون بالنسبة لمن أبرمها " ^(١٦٤) .

وتعتبر هذه القاعدة من مبدأ لزوم العقد للمتعاقدين ، الذى هو نتيجة لمبدأ سلطان الإرادة ، فلا يجوز - من ثم - لأى من المتعاقدين أن يتنصر بنبقض العقد ولا بتعديله ، كما لا يجوز للقاضى أن يتدخل فيه نقض العقد أو يعدل فيه - باستثناء حالة تطبيق نظرية الظروف الطارئة - ، حيث لا يدخل فى عمله إنشاء العقود ، وإنما عليه أن يأخذ بما يمليه قانون العقد ^(١٦٥) .

ولذلك فإنه متى تعدد ثمن الرحلة عند تسجيل العميل اسمه فى استمارة التسجيل ، فإنه يكون باتاً ونهائياً ، ولا يجوز تعديله من أحد أطراف العقد ، لا سيما وكالة السياحة ، فى الفترة بين تسجيل الأسماء وتسليم وثائق الرحلة ^(١٦٦) .

ويستثنى من مبدأ لزوم عقد السياحة للمتعاقدين ، فيما يتعلق بتعديل ثمن الرحلة ، حالة وجود نص قانونى يجيز ذلك ، وحالة الاتفاق صراحة بين الأطراف على ذلك .

ومثال الاستثناء الأول ، ما ورد بلائحة ١٩٨٢ التى نصت على جواز تعديل ثمن الرحلة طبقاً للأحوال النصوص عليها فى هذا الشأن ^(١٦٧) .

ومثال الاستثناء الثانى ، ما ورد بنص المادة ١٩ من قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ ، من أنه " لا يجوز الرجوع عن الثمن المحدد للرحلة إلا إذا كان هناك اتفاق صريح بين الأطراف على ذلك ، سواء على زيادة الثمن أو خفضه فى ضوء ما قد يجد من ظروف ^(١٦٨) ، ولا يجوز فى جميع الأحوال زيادة الثمن المحدد فى العقد فى الثلاثين يوماً السابقة على موعد بدء الرحلة المحدد ^(١٦٩) " .

وكالة السياحة برغبته في النزول من العقد ، في هذه المدة قانونا لذلك ، كما أُلزمت كلا من العميل (المتنازل) والحال (المتنازل له) ، متضامنين ، بتحمل النفقات والمصروفات المحتملة ، والتي قد تنشأ عن هذه الحوالة (١٣٧) .

الباب الثالث المسئولية المدنية لوكالة السياحة في مواجهة العميل

ونتناول فيه المسئولية المزدوجة لوكالة السياحة في مواجهة العميل ، وآثار المسئولية ، وأسباب دفع هذه المسئولية .

تجديد وتقسيم ،

تتميز المسئولية التي اعتنقها المشرع الفرنسي في قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ ، لوكالة السياحة في مواجهة عملائها ، بأنها مسئولية مزدوجة ، حيث أنها تسأل ، من ناحية ، عن الخطأ الشخصي الصادر عنها ، ومن ناحية أخرى ، تسأل مسئولية عقدية عن فعل الغير - مقدمي الخدمات ، كالتأجير والتأشيرة - الذين تستعين بهم في تنفيذ برامج الرحلة المنظم من جانبها

ويترتب على تحقق مسئولية وكالة السياحة في مواجهة عميلها ، على هذا النحو آثار تتركز في دعوى المسئولية ، من ناحية ، وحق العميل في التعويض ، من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من هذه المسئولية المشددة لوكالة السياحة ، إلا أنها تستطيع دفعهما بإلزامات السبب الأجنبي ، والذي قد يتمثل في خطأ العميل ذاته ، أو فعل الغير ، أو في القوة القاهرة

وفي ضوء ذلك ، فإن دراسة هذا الباب سوف تنقسم إلى ثلاث فصول كالتالي ،

الفصل الأول ، المسئولية المزدوجة لوكالة السياحة في مواجهة العميل -

الفصل الثاني ، آثار المسئولية .

الفصل الثالث ، أسباب دفع المسئولية .

العميل بهذا الالتزام - إخطار وكالة السياحة بإنهاء العقد - في توقيت مناسب . كما أنه لا يصلح للتمويض - تطبيقا للقواعد العامة (م ١٦٥ مدني مصري) (١٣٨) - إذا كان إنهاء العقد راجعا إلى سبب أجنبي كوفاة أحد أفراد أسرته (١٣٩) .

(ب) كما أجاز القانون للعميل إنهاء العقد بإرادته المنفردة ، وذلك في حالة ما إذا وجدت وكالة السياحة نفسها مضطرة إلى زيادة ثمن الرحلة ، قبل بدئها ، (١٤٠) وأخطرت العميل بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصوف ، حيث يجوز له إنهاء العقد من جانبه ، دون أن يلتزم بأي تعويض ، بل ومع احتماله بحقه في استرداد ما دفعه من مبالغ إلى وكالة السياحة .

وجدير بالذكر أنه إذا تأخر البدء في تنفيذ الرحلة ، أو تعذر إنجازها ، بعد البدء فيها ، كان للعميل طلب فسخ العقد ، متى تبين عدم تمكن وكالة السياحة من إنجاز الرحلة في الموعد المتفق عليه ، ويكون للعميل هذا الحق ، ولو قبل حلول هذا الأجل . كما يكون للعميل هذا الحق إذا صرحت وكالة السياحة بأنها لن تقوم بتنفيذ الرحلة أصلا ، أو أن يصدر عنها مسلك يكشف عن استحالة تنفيذ الرحلة في الموعد المتفق عليه ، كان لتأخر في الحصول على التأشيرات اللازمة لدخول البلد الأجنبي المزمع قيام الرحلة إليه (١٤١) .

ربما - مدى جواز نزول cession العميل من عقد السياحة (١٤٢) ، النزول من العقد ، أي حوالة ، ويقصد بحوالة العقد أن يحصل أحد طرفي العقد (وهو العميل أو المتنازل cedant) شخصا من الغير (وهو الحال أو المتنازل له cessionnaire) حقوقه والتزاماته الناشئة عن العقد .

وتتميز حوالة العقد بأنها لا تقتصر على مجرد حوالة الحقوق - كما هو الحال في حوالة الحق - ، أو الالتزامات الناشئة منه - كما هو الحال في حوالة الدين - ، ولذلك فإنها تعد تمصولا في المركز التعاقدى une transmission d'une situation contractuelle ، بحيث يصبح الغير (المتنازل له) طرفا في العقد بدلا من المتنازل .

وقد أجازت المادة ١٨ من قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ للعميل أن يتنازل عن عقد السياحة ، لأخر يقبل ذلك ، بعد أن يخطر

قد تقوم وكالة السياحة للظلمة بوضع برنامج الرحلة وتخليقه دون أن تبشر تسويقه وتوزيعه ، وإنما تقوم ببيعها إلى وكالة سياحة أخرى تقوم بدور " لتوزيع " ، حيث تقوم هذه الأخيرة بتسويق الرحلة وتوزيعها ، بإعادة بيعها إلى العميل ، وتتأخذ وكالة السياحة " المنظمة " في هذه الحالة مركز " المنتج " ، بينما تأخذ وكالة السياحة " الوزعة " مركز " تاجر التجزئة " (١٧٨) .

وتنشأ عن هذه العلاقة بين وكالة السياحة المنظمة ، ووكالة السياحة الوزعة ، رابطة عقدية تلحق على كل منهما عدة التزامات في مواجهة الآخر (١٧٩) ،

فمن ناحية ، تلتزم وكالة السياحة الوزعة - دون العميل - في مواجهة وكالة السياحة المنظمة ، بضمن الرحلة مضموما منه عمولتها المتفق عليها .

كما تلتزم بتعويض وكالة السياحة المنظمة في حالة إلغاء الرحلة بعد حصولها على ثمنها من العميل .

ومن أهم التزامات وكالة السياحة الوزعة أن تعطي عملائها علما باسم ومهنية وكالة السياحة المنظمة ، ولذلك قضى بمسؤولية وكالة السياحة الوزعة في مواجهة سائعة أصيبت أثناء رحلة إلى الهند ، وذلك على أساس تواطر الاعتقاد المشروع croyance légitime لدى الضحية بأن هذه الوكالة هي الوكالة المنظمة للرحلة ، حيث لم تقدم هذه الأخيرة المعلومات الكافية في نشرات الدعاية عن حقيقة مركزها القانوني ، وأن هناك وكالة سياحة منظمة تقوم بدور بائع الرحلة إليها ، وأنها مجرد موزع للرحلة ، تعهد بيعها إلى العملاء (١٨٠) .

ومن ناحية أخرى ، تلتزم وكالة السياحة المنظمة بتسليم كافة المستندات الوثائق الدقيقة والمتعلقة بالرحلة ، إلى وكالة السياحة الوزعة ، كما تلتزم بتعويض هذه الأخيرة عن النقصات والمصروفات اللازمة لحسن سير الرحلة ، والتي قد تتكبدها في مواجهة العميل .

وتقوم مسؤولية وكالة السياحة المنظمة من خطئها الشخصي الناشئ من سوء تنظيم الرحلة ، في مواجهة وكالة

الفصل الأول المسؤولية المزدوجة لوكالة السياحة في مواجهة العميل

تقسيم ،

تقوم مسؤولية وكالة السياحة ، كما أشرنا حالا ، إما من خطئها الشخصي (مبحث أول) ، وإما مسؤولية عقدية من فعل الغير (مبحث ثان) .

المبحث الأول مسؤولية وكالة السياحة عن الخطأ الشخصي

تسأل وكالة السياحة عن خطئها الشخصي ، وذلك عن إخلالها بأحد التزاماتها التي يتعين عليها أدائها بكل حرص .

وهو ما أخذ به مرسوم ١٤ يونيو ١٩٨٢ في الفقرة الثالثة من المادة الأولى التي فرضت على وكالة السياحة التزاما عاما بتحقيق نتيجة ، بقولها إن وكالة السياحة " تضمن التنظيم والإقامة ، وتسأل عن حسن تنفيذها للعقد ، وذلك فيما عدا حالات القوة القاهرة أو فعل الغير المتصوص عليها في العقد " .

ثم جاءت المادة ٢٢ من قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ لتكرس هذا المبدأ حيث قررت مسؤولية وكالة السياحة ، في مواجهة العميل ، بقوة القانون ، من حسن تنفيذ التزاماتها (١٨١) .

فهذه المادة أكدت مبدأ المسؤولية المفترضة لوكالة السياحة ، فلا يلتزم العميل بإثبات الخطأ في جانبها ، وإنما تلتزم وكالة السياحة ، إن أرادت نفي مسؤوليتها ، لا أن تثبت أنها بذلت ما في وسعها من عناية وحرص ، بل أن تثبت أن الضرر الذي لحق بالعميل كان نتيجة توافر سبب أجنبي .

ولذلك استقر القضاء على تقرير مسؤولية وكالة السياحة ، بمجرد وقوع الضرر ، فتسأل عن الإخلال بصن تنفيذ برنامج الرحلة ، ولا سيما عن ضمان سلامة العملاء ، وذلك ما لم يكن الضرر راجعا إلى سبب أجنبي (١٨٢) .

المسؤولية عن الخطأ الشخصي في حالة بيع الرحلة إلى وكالة سياحة تقوم بدور " الموزع " ،

ومما يزيد من هذه الأهمية أن العميل وقت التعاقد مع وكالة السياحة، لا يكون من المتيسر له دائماً أن يعرف، مقدماً، مقدمي الخدمات الذين تعهد إليهم وكالة السياحة بتنفيذ برنامج الرحلة، فهو - أي العميل - كمن يقوم بشراء منتج (خدمة السياحة) عن بعد
il achète un produit à distance - (١٨٢).

على أن قيام هذه المسؤولية لا يكون إلا في الرحلات الشاملة، أي حيث تقوم وكالة السياحة بإعداد برنامج الرحلة وتنظيمه، ويشترط لقيام هذه المسؤولية - وفقاً لشروط المسؤولية العقدية عن فعل الغير بوجه عام - (أولاً) أن يعهد المدين (وكالة السياحة) إلى الغير (المتدق أو الناقل) بتنفيذ التزامات ناشئة عن العقد، (ثانياً) أن يكون مرخصاً للمدين أن يعهد إلى غيره بتنفيذ هذه الالتزامات، إذ قد يتمتع على المدين القيام بذلك، كأن يكون هناك اتفاق في العقد يظفر عليه ذلك، أو أن تكون طبيعة العمل تقتضي قيامه شخصياً به (١٨٣).

المقصود بالغير (١٨٤) في هذا النوع من المسؤولية لوكالة السياحة،

لتتحقق المسؤولية العقدية لوكالة السياحة عن فعل الغير، حين تقوم بدور "المنظم"، وهو الوضع الغالب، حيث يعد العقد في هذه الحالة عقد مقاول، تقوم عليه وكالة السياحة بوضع برنامج الرحلة وتنظيمه، وتعهد إلى الغير بتنفيذه.

ولا يقصد بالغير - في هذا الخصوص - الأجنبي الذي لا تربطه بوكالة السياحة صلة، لأن ما قد يصدر عنه يعد سبباً أجنبياً تقتضي به مسؤوليتها.

كما لا يقصد بالغير تابعي وكالة السياحة، لأن المسؤولية التي تنشأ عن خطأ أحد من هؤلاء، تكون مسؤولية شخصية لوكالة السياحة، وليست مسؤولية عقدية عن فعل الغير.

ولما يقصد بالغير، كل من يكلف بتنفيذ التزامات وكالة السياحة الناشئة عن العقد، مثل المتدق، والناقل.

السياحة الموزعة، التي تستطيع الرجوع عليها بالتعويض، إذا كان العميل قد رجع عليها - من قبل - بالتعويض، فترجع بدورها على وكالة السياحة المنظمة بهذا التعويض.

ودعوى وكالة السياحة الموزعة على وكالة السياحة المنظمة، كدعوى مشتري منتج ما (الرحلة والإقامة)، هي مواجهة المنتج (منظم الرحلة)، وذلك على أثر الدعوى التي يرفعها المشتري من الباطن (العميل السائح) على المشتري الأول (موزع الرحلة) (١٨٥) (١٨٦).

المبحث الثاني

المسؤولية العقدية لوكالة السياحة عن فعل الغير

تقديم

قررت المادة ٢١٧ مدني مصري المسؤولية العقدية عن فعل الغير، بصورة ضمنية، بقولها: "وكذلك يجوز الاتفاق على إصطاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذه التزامه التعاقدى، إلا ما ينشأ عن غش أو من خطئه الجسيم". ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش والخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه.

فيوزاز الاتفاق على إعفاء المدين من المسؤولية عن خطأ أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه متصفاً أن المدين مسئول من خطأ هؤلاء الأشخاص (١٨٧).

وترتب على ذلك، تسأل وكالة السياحة عن أفعال مقدمي الخدمات الذين تستعين بهم في تنفيذ العقد.

وتبدو أهمية هذه المسؤولية العقدية لوكالة السياحة، بصورة خاصة، بالنسبة للرحلات التي تنظمها خارج حدود الدولة، ويرتكب مقدم الخدمة (المتدق أو الناقل) في البلد الأجنبي فعلاً يلحق ضرراً بالعميل الذي يواجه بقوه من المعصيات، إن أراد اللجوء إلى القضاء، فمن ناحية، ويعترضه اختلاف نظم التقاضي، فضلاً عن علق اللغة، ومن ناحية أخرى، قد لا يستطيع الحصول على التعويض المناسب، أو عدم الحصول على أي تعويض (كأن يكون مقدم الخدمة غير مبرم لعقد تأمين من مسؤوليته المهنية).

الفصل الثاني لُزَامُ الْمَسْئُولِيَّةِ (التَّعْوِيضُ)

تَمْهيد وتَسْمِيحُ ،

إذا أسباب المعسِل ضرر ناشئ عن الإخلال بتنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد السياحة ، فإنه يستطيع الرجوع بالتعويض على وكالة السياحة عن فعلها القسطنى ، أو عن فعل الغير (مقدم الخدمة) .

كما يستطيع أن يرفع دعوى التعويض على وكالة السياحة سواء كانت متضمنة للرحلة *une agence organisatrice* ، أو موزعة للخدمة *une agence succursale* ، أو فرعاً لوكالة السياحة الأم *une agence succursale* . (١٨٢)

ويشير التعويض ، في هذا الخصوص ، مسألتين ، الأولى هي نطاق التعويض (مبحث أول) ، والثانية هي الشروط الاتفاقية المحددة للمسئولية ، والتي تؤثر بطبيعة الحال على التعويض (مبحث ثان) .

المبحث الأول نطاق التعويض

تعويض الضرر الجسدى والمادى ،

من المقرر أن الحق في التعويض ، في مجال المسؤولية العقدية ، ينشأ من وقوع ضرر محقق ومتوقع وسيأثر لتحقق نتيجة الإخلال بالتزام مقضى (م ٢٢١ مدنى مصرى) (١٨٣) .

وإخلال وكالة السياحة بالتزاماتها العقدية قد ينشأ عنه أضرار جسدية أو مادية أو أدبية .

وللمعيل الحق في الرجوع بالتعويض على وكالة السياحة ، عما يصيبه من ضرر جسدى ، يتمثل في إلحاقه بسلامته الجسدية ، دون أن يلتزم بإثبات خطأ وكالة السياحة في الإخلال بهذا الالتزام ، على أساس أنه التزام بتحقيق نتيجة ، لا يجوز لوكالة السياحة دفع مسؤوليتها عن الإخلال به إلا بإثبات السبب الأجنبي .

وذلك إذا وقع ضرر للمعيل السائح أثناء إقامته بالفندق ، جاز له الرجوع على وكالة السياحة إذا ثبت توافر الخطأ لديها في اختيار الفندق الذى يقيم به ، كما يجوز له الرجوع الفندق ، أو عليها معاً ، فإذا رفعت دعوى التعويض على وكالة السياحة كان لها بدورها الرجوع على صاحب الفندق الذى تعاقدت معه لصالح المعيل (١٨٤) .

إقرار وتأكيد المسئولية العقدية لوكالة السياحة من هل الغير في بادئ الأمر ، كانت مسئولية وكالة السياحة عن هل الغير ، مشروطة عن خطأ شخصي لها ، حيث لم يكن هناك إقرار مبداً للمسئولية العقدية لها عن أخطاء مقدمي الخدمات (١٨٥) .

ثم لم يكن تشريع ١٩٧٥ يأخذ بهذه المسئولية ، كما لم يكن الفقه يسلّم بها ، وذلك بالنسبة للأضرار التي تصيب المعيل نتيجة حوادث النقل (١٨٦) .

وعين صدر من مرسوم ١٤ يونيو ١٩٨٢ ، أقر مبدأ المسئولية العقدية لوكالة السياحة من فعل الغير ، حيث أُنزمت المادة الأولى في فقرتها الأخيرة ، وكالة السياحة بأن تبرم تأمينا من مسؤوليتها المعنوية ، من إخلالها بالتزاماتها ، سواء كان ذلك ناشئاً عن فعلها أو عن هل مقدمي الخدمات (١٨٧) .

ولقد توارثت أحكام القضاء الفرنسي مؤكدة هذه المسئولية ، إذ قضى بأن " وكالة السياحة المعروفة باسم *voyage-conseil* ، تأخذ على عاتقها ، مباشرة ، ذات مسئولية مقدمي الخدمات الذين سبق أن استمانت بهم في تنفيذ العقد المبرم بينها وبين السيدة ، والتي يتعين تعويضها عن فقد حقلابها ، أثناء عمليات النقل " (١٨٨) .

كما قضى بمسئولية وكالة السياحة عن إخلال الفندق بالتزامه بأداء التزاماته بعرض وبقفلة (١٨٩) .

ولقد تأكدت المسئولية العقدية لوكالة السياحة عن فعل الغير بمسؤول قانون ١٣ يوليو ١٩٩٢ ، الذى أكد في المادة ٢٢ منه على هذه المسئولية (١٩٠) .

هذا الحق يمثل للعميل أهمية خاصة ، لأنه لا ينتظر من وكالة السياحة الوفاء بالتزاماتها ذات الطابع المادي فحسب ، كالتزامها بالنقل ، وضمان المستوى اللائق لأماكن الإقامة ، وإنما يستهدف من العقد ، أساسا ، تحقيق متعة وجدانية لديه (تتمثل في تنشيط برنامج الرحلة المهد من زيارات سياحية وأثرية ونزهات وغيرها) ، ولذلك فإن حرمان العميل من التمتع frustration de plaisir كلها ، أو بعضها ، يمثل ضررا أدبيا يستوجب التعويض^(١٩٧) .

وترجع أهمية هذا الضرر ، في نطاق عقد السياحة ، إلى الطبيعة الخاصة لهذا العقد ، الذي يهدف أساسا إلى إشباع حاجة العميل النفسية في التمتع بالمنتج الذي تقدمه وكالة السياحة . والمتمثل في خدمة السياحة ، وهو ما لا يقدمه عقد آخر للعميل .

ولذلك فقد قضى بمسئولية وكالة السياحة عن الضرر الأدبي الذي يؤول في " حرمان السائحين ، في نزهة بحرية ، من اجتياز المناطق الجبلية الساحلية ، الذي يمثل لهم ، ليس فقط جاذبية ورفعة جارية نحو اجتيازها ، وإنما الفاية التي ينشودونها ، والباحث لهم على التعاقد ، فهذا الحرمان من المتعة - التي ينشودونها من زيارة مثل هذه المناطق ، والتي لا تكسر كثيرا - ولو كان جزئيا يمثل إخلالا بالتزامات المروضة على وكالة السياحة ، ويستوجب ، من ثم ، مسئوليتها " (١٩٨) .

ولا يشترط في الضرر الأدبي ، المتمثل في الشعور بالحرمان أو خيبة الأمل ، أن يكون ناشئا عن وقوع أضرار جسدية أو مادية ، بل أنه يكون واجب التعويض ، ولو لم يكن هناك أي ضرر جسدي أو مادي .

ويتمثل ذلك في كل حالة لا يحقق فيها العقد للعميل رغباته المعنوية الشخصية التي يعول عليها بصفة أساسية ٢٧ . من ذلك ، مثلا ، عدم نزول العميل في الجهة التي يريدها في الفندق الذي يقيم به أثناء الرحلة .

وجدير بالذكر أن رجوع العميل بالتعويض في مثل هذه الحالة ، يعتبر فيه مدى تنفيذه لالتزامه بإصدار وكالة السياحة بكل العناصر الأساسية التي يرغب في تحقيقها^(١٩٩) .

كما تلتزم وكالة السياحة بتعويض العميل عن الضرر المادي ، الذي قد يمثل في فقد أمتعته وحوائبه التي يكون قد عهد بها إليها وذلك باعتبارها مودعا لديه . أما إذا لم يكن العميل قد عهد بأمتعته إلى وكالة السياحة ، فإننا نضرب بين ما إذا كان فقد هذه الأمتعة أو تلفها قد وقع أثناء مرحلة النقل ، أو أثناء الإقامة بالفندق . ففي الفرض الأول لا تسأل وكالة السياحة ، كقاعدة عامة ، إلا إذا ثبت أنها أسابت اختيار الناقل أو وسيلة النقل ، وذلك ما لم يكن النقل قد تم بواسطة الوكالة ذاتها ويوسائل نقل تمتلكها أو تستأجرها ، فحينئذ تسأل مسئولية الناقل عن فقد أو تلف أمتعة العميل التي يودعها مؤجرة المركبة ، دون أن تكون في حيازته . أما في الفرض الثاني أي حيث تفقد الأمتعة أو تلف أثناء الإقامة بالفندق ، فإن الفندق يلتزم بتحقيق نتيجة في حفظ هذه الأمتعة ، وهي ما تصرف بالودائع الفندقية (المادة ٧٢٧ / ١ مدني مصري) ، ويجوز للعميل أن يرفع دعوى التعويض عما لحقه من ضرر بسبب فقد أو تلف هذه الأمتعة على الفندق مباشرة ، أو على وكالة السياحة ، أو عليهما معا ، فإذا رفع الدعوى على وكالة السياحة فإنها ترجع بدورها على الفندق الذي تعاقدت معه لإقامة العميل^(٢٠٠) .

وقد يتمثل هذا الضرر في النفقات الإضافية التي يتكبدها العميل ، ولذلك قضى بحق العميل في التعويض عما تكبده من نفقات نتيجة خطأ وكالة السياحة في تصديق مودع ومكان لقاء العميل مع ممثل الوكالة لتيسير إجراءات السفر ، إلا أنه تعتبر إتمام هذا اللقاء لسوء التنظيم ، مما اضطر معه العميل إلى تحمل نفقات إضافية ، تمثلت في الإقامة مدة أطول بالبلد الذي يقضى فيه العميل الرحلة^(٢٠١) .

أهمية التعويض عن الضرر الأدبي ،

وفقا لنص المادة ٢٢٧ مدني مصري ، فإن التعويض يشمل الضرر الأدبي أيضا ، إذ لا يقتصر نطاق التعويض على ما قد يصيب العميل من أضرار جسدية تتعلق بسلامته الجسدية ، أو مادية تتعلق بفقد أمتعته وحوائبه ، أثناء الرحلة أو الإقامة ، وإنما يمتد - فضلا عن ذلك - إلى الأضرار الأدبية التي تنشأ عن المساس بحق العميل في التمتع بالرحلة le trouble de la jouissance pendant le voyage^(٢٠٢) .

ولا ينتج الاتفاق على تخفيف المسؤولية أو الأعضاء منها
أثره ، إلا إذا تم بين الدائن - العميل - من جهة - والمدين -
وكالة السياحة - من جهة أخرى . أما إذا تم مثل هذا الاتفاق
بين المدين والغير ، فلا يترتب عليه أثر العفى أو العصف . كمن
يتفق بين وكالة السياحة وأحد مقدمي الخدمات على أن
يتمثل هذا الأخير مسئولية وكالة السياحة الناشئة عن
إخلاله بالتزاماتها العقدية في مواجهة العميل ، إذ لا يكون
لمثل هذا الاتفاق أثر على مسئولية وكالة السياحة في
مواجهة العميل ^(٢٠٥) .

ويترتب على ضرورة أن يكون الاتفاق على الإعفاء أو
التخفيف من المسؤولية بين الدائن المضرور وبين المسؤول ، أن
يكون الأول - بداية - على علم بمثل هذا الاتفاق .

ولذلك لا ينتج هذا الأخير أثره إذا كان الدائن - العميل -
يجهل وجوده في العقد البرم بينه وبين المدين - وكالة السياحة
- ، وتبدو أهمية ذلك في الأحوال التي لا يدرج فيها شرط
الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية إلا في نشرات وكتيبات
الدعاية ، دون أن يدرج في عقد السياحة ذاته ، حيث يصعب
القول في مثل هذه الحالة بتوافر علم العميل بوجود شرط
الإعفاء أو التخفيف من مسؤولية وكالة السياحة ^(٢٠٦) .

قيدان على الأصل ،

وإذا كان الأصل هو جواز الاتفاق على الإعفاء أو التخفيف
من المسؤولية العقدية لوكالة السياحة ، إلا أن حرية الأطراف
في ذلك ليست مطلقة ، إذ لا يجوز لهما الاتفاق على حذف
أحد الالتزامات الجوهرية في العقد ولا تحول إلى عقد آخر ،
كما لا يجوز لهما حذف الالتزام بقرينة نص أمر ، ولو كان التزاما
ثانويا ^(٢٠٧) ، ولذلك يرد على هذه الحرية القيدان الآتيان ،

القيد الأول ، عدم جواز الاتفاق على تخفيف المسؤولية أو
الإعفاء منها في حالات الغش والخطأ الجسيم ،

يقصد بالغش الامتناع العمدى عن تنفيذ الالتزام الناشئ
عن العقد على الوجه المتفق عليه ، وهو بهذا المعنى يستوى مع
الخطأ العمدى .

والأصل - وفقا للمادة ٢٢٢ مدنى مصرى - أنه لا يجوز لغير
العميل المضرور المطالبة بتعويض الضرر الأدبى ، إلا إذا تحدد
ذلك باتفاق بين المضرور والمسئول (وكالة السياحة) ، أو إذا
طالب به أمام القضاء ^(٢٠٨) .

كما أنه لا يجوز - وفقا ٢ / ٢٢٢ مدنى مصرى - الحكم
بتعويض عن الضرر الأدبى إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة
الثانية ، عما يصيبهم من ألم من جراء موت العميل ^(٢٠٩) .

تقدير التعويض ،

وفقا لنص المادة ٢٢١ مدنى مصرى ، فإنه إذا لم يكن التعويض
مقدرا في العقد ، أو نص القانون ، فالقاضي هو الذى يقدره ،
ويشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، بشرط أن
يكون هذا نتيجة طبيعية ^(٢١٠) . ولا يلتزم المدين - في إطار المسؤولية
العقدية - الذى لم ترتكب غشا أو خطأ جسيما ، إلا بتعويض
الضرر الذى كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ^(٢١١) .

وتطبيقا لذلك ، فإنه إذا لم يكن التعويض محدد في عقد
السياحة أو في نص القانون ، تولى القاضي أمر تحديده ، كما أن
وكالة السياحة لا تسأل - في إطار عقد السياحة - إلا عن
الضرر المتوقع ، وهو الذى يمكن اعتباره - حسب عبارة المادة
١/٢٢٢ مدنى مصرى - نتيجة طبيعية للخطأ الصادر عنها ، ما لم
ترتكب غشا أو خطأ جسيما ، فإنه تسأل عند ذلك عن الضرر
غير المتوقع أيضا .

المبحث الثانى

الشروط الاتفاقية المحددة للمسئولية les clauses conventionnelles restrictives de responsabilité

الأصل ، جواز تعديل قواعد المسؤولية العقدية بين وكالة
السياحة والعميل ،

وفقا لما تقتضيه القواعد العامة ، فإنه يجوز الاتفاق بين
الدائن والمدين على إعفاء هذا الأخير من المسؤولية العقدية ،
فيما عدا حالات الغش والخطأ الجسيم ^(٢١٢) ، وعليه ، فإنه
يجوز لوكالة السياحة الاتفاق مع العميل على الإعفاء أو
التخفيف من مسئوليتها في مواجهته .

أما الطائفة الثانية منها وهي التزامات بتحقيق نتيجة ، ولا سيما فيما يتعلق بضمان سلامة العملاء ، وتقوم مسئوليتها بالتنسبة لهذه الطائفة من الالتزامات على أساس الخطأ المترش ، إلا لا يلتزم المصيل بإثبات توافر الخطأ هي جانبها ، إذ يكفي ثبوت تحقق الضرر ، ولذلك لا تستطيع التخص من هذه المسئولية ، إلا بإثبات توافر السبب الأجنبي (م ١٦٥ مدني مصرى ، ١١٤٧ مدني فرنسي)^(٢١٦) .

والسبب الأجنبي وفقاً لهذه المادة يتمثل في القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ ، أو خطأ الضرر (المصيل السائح) ، أو هل الغير - وهو ما نست عليه المادة ٢٢ / ٢ من قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ في فرنسا^(٢١٧) .

البحث الأول

القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ

يقصد بالقوة القاهرة la force majeure أو الحادث المفاجئ le cas- fortuit^(٢١٨) حادث خارجي لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه ، ومن أمثلته الحروب والزلازل والفيضانات والبراكين .

فيجب أن يتوافر في الحادث حتى يمد قوة القاهرة شرطان ، عدم التوقع واستحالة الدفع .

وعدم التوقع يقاس بمعياري موضوعي لا ذاتي ، إذ العبارة ليس بعدم التوقع من الشخص العادي فحسب ، ، فلا يكفي عدم التوقع من جانب وكالة السياحة أو المصيل وفقاً لمعيار الرجل العادي ، وإنما أيضاً من جانب أشد الناس يقظة وحرصاً .

والعبارة في عدم إمكان التوقع ، تكون بوقت إبرام العقد^(٢١٩) ، ولذلك إذا أمكن التوقع بعد إبرام عقد السياحة ، وقبل بدء الرحلة ، يبقى الحادث من قبيل القوة القاهرة ، مادام لم يكن متوقفاً عند إبرام العقد .

ويلزم لتوافر القوة القاهرة ، أيضاً ، استحالة الدفع ، أي أن يكون من شأن الحادث أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً استحالة مطلقة . أي ليس للمدين - وكالة السياحة - وحده ، وإنما بالنسبة لأي شخص يكون في ذات موقفه .

أما الخطأ الجسيم ، فهو الذي لا يصدر عن أقل الناس تبسراً وحرصاً ، وعلى الرغم من أنه خطأ غير عمدي ، إلا أنه ينطوي على عدم اكتراث بالغ بالالتزامات الناشئة عن العقد ، وهو أقرب ما يكون إلى العمد ويلحق به^(٢٢٠) .

ويعد من قبيل الخطأ الجسيم الذي لا يجوز الاتفاق على الإعفاء أو التخفيف من المسئولية الناشئة عنه في عقد السياحة ، بخلاف وكالة السياحة بضط سير الرحلة أو الموايد المحددة لها ، أو تغيير الثمن المتفق عليه^(٢٢١) .

الفيد الثاني ، عدم جواز الاتفاق على الإعفاء أو التخفيف من المسئولية من الأضرار الجسدية ،

ويرجع الهدف من هذا الفيد إلى أن سلامة الإنسان في جسمه لا يجوز أن يكون موضوع اتفاق ، وكذلك كل ما يدخل في دائرة الحقوق المهيمنة بشخصية الإنسان^(٢٢٢) .

وبناء على ذلك ، يكون شرط التخفيف أو الإعفاء من مسئولية وكالة السياحة يبقى مديم الأثر بالنسبة للأضرار الجسدية التي تصيب المصيل .

وتجدر الإشارة أنه يجوز الاتفاق على الإعفاء أو التخفيف من المسئولية الناشئة عن الفش أو الخطأ الجسيم لتابعي وكالة السياحة ، وذلك تطبيقاً لحكم المادة ٢١٧ / ٢ التي نصت على أنه " ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الفش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستقدمهم في تنفيذ التزامه "^(٢٢٣) .

الفصل الثالث

وسائل دفع المسئولية^(٢٢٤)

تمهيد

كما قدمنا ، فإن وكالة السياحة يقع على عاتقها طائفتان من الالتزامات ،

الطائفة الأولى ، وهي الالتزامات ببذل ضلابة ، كالاتزام باليقظة في اختيار مقدمي الخدمات ، فتقوم مسئولية وكالة السياحة بالنسبة لها على أساس الخطأ واجب الإثبات .

كان الإعفاء من المسؤولية جزئياً .

وعلى الرغم من ذلك ، إلا أن القضاء الفرنسي لم يكن يسلم بخصاً المبرور كحد الأسباب العسية من مسؤولية وكالة السياحة .

فقد قضى (٣٣١) بأن " نقص الانتباه والحرس لدى العميل لا يمثل خطأ يعنى وكالة السياحة من المسؤولية " .

وقد كان ذلك بمناسبة دعوى تتحصل وقائعها هي أن شخصين توجهوا إلى إحدى وكالات السياحة بمناسبة تنظيم رحلة إلى النمسا ، حيث طلبت منهما مقابلة المرشد السياحي في محطة Bâle ، يقوم بإنهاء إجراءات السفر ، إلا أنهما لم يستطيعا الوصول إلى المحطة في الوقت المناسب ، مما تعذر معه سفرهما ، وحين رجعا إلى وكالة السياحة بالمسؤولية ، دفعت الدعوى بتواهر الخطأ في جانبهما ، على أساس أنهما لم يبذلا الجهد واليقظة اللازمين في سبيل إتمام إجراءات السفر . وقد قضت محكمة استئناف بمسؤولية وكالة السياحة ، على أساس تواهر الخطأ في جانبها فيما يتعلق باختيار مرشد سياحي أخل بالتزامه في إنهاء إجراءات السفر للسائحين ، ولم تأخذ المحكمة في اعتبارها خطأ السائحين ، حيث قررت " أنه يجب على وكالة السياحة التي تنظم رحلة أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتيسير بدء الرحلة التزمع القيام بها ، والتي تقع على صائق وكالة السياحة ، ويمثل الإخلال بها العديد من الأخطاء ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق باختيار مرشد سياحي غير يقظ ، ويقض بتوجيه وتبصير العملاء " (٣٣٢) .

كما قضى (٣٣٣) بمسؤولية وكالة السياحة عن الأضرار التي لحقت بطفل إرسموطة على نباتات شائعة بديقة الفندق الذي يقم فيه مع والديه ، أثناء الرحلة التي تنظمها وكالة السياحة ، وذلك على أساس إخلاله بالتزام باليقظة والانتباه الواجبين من خلال الفندق الذي اختارته لإقامة صلاحي لديه .

أثر قبول العميل المخاطر على مسؤولية وكالة السياحة ، يثور التساؤل عن مدى مسؤولية وكالة السياحة في الحالة التي يهرض فيها العميل نفسه للخطر ، وذلك مثلا حينما يقام

ولذلك قضى بأنه " ولئن كانت وكالة السياحة تلتزم بتطبيق نتيجة ، فيما يتعلق بتوريد تذكار سفر سارية المفعول إلى العميل ، إلا أنه لا محل لمسئوليتها إذا كان عدم سريان التذكرة راجعا إلى ظروف خارجة عن العقد " (٣٣٤) .

ويثور التساؤل عن مدى اعتبار الإضراب la grève من قبيل القوة القاهرة التي تعفى وكالة السياحة من المسؤولية ، وهو ما قد يحدث من الناقل الذي تستعين به أثناء تنفيذ عقد السياحة (٣٣٥) .

تلزم التفرقة في هذا الخصوص بين فرعين ، الأول ، حيث يكون هناك إخطار سابق من الناقل بالقيام بالإضراب ، وهو ما يعرف " بالإضراب المعلن عنه " une grève annoncée (prévis) ، وفي هذا الفرع ، لا يكون الإضراب ، إذا حدث ، من قبيل القوة القاهرة لانتهاء شروط هذه الأخيرة ، وهي عدم التوقع واستحالة الدفع ، إذ سيكون يوسع وكالة السياحة أن تتخذ من الإجراءات البديلة ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية .

أما الفرع الثاني ، حيث يقع الإضراب بصورة مفاجئة une grève surprise ، فلا يور شك في أنه يعد من قبيل القوة القاهرة التي يترقب عليها استحالة تنفيذ الالتزام العقدي لوكالة السياحة ، وبالتالي إعفائها من المسؤولية (٣٣٦) .

المبحث الثاني

خطأ المبرور (العميل السائح)

وفقا للقواعد العامة (٣٣٧) تنتفى مسؤولية وكالة السياحة إذا كان الضرر الذي أصاب العميل ناشئا عن خطئه ، متى توافرت في هذا الخطأ شروط القوة القاهرة ، بأن يكون غير متوقع ومن السحب دفعه .

كما تنتفى مسؤولية وكالة السياحة كليا إذا كان خطأ العميل عمليا ، حيث يستغرق الخطأ العمدي الخطأ غير العمدي .

أما إذا خطأ العميل قد ساهم إلى جانب خطأ وكالة السياحة في إحداث الضرر ، دون أن يستغرق أحدهما الآخر ،

وكما ينطبق هذا الحكم على المسؤولية التقصيرية، فإنه ينطبق أيضا في نطاق المسؤولية العقدية.

ومن تطبيقات القضاء لذلك في نطاق عقد السياحة ما قضى به من توزيع المسؤولية بين وكالة السياحة والعمل الذي قبل الذهاب في رحلة إلى إحدى المناطق التي تسودها عمليات عسكرية، وهي جنوب المملكة المغربية حيث المواجهات العسكرية بين المملكة وبين جبهة البوليساريو المناوئة^(٢٢٧).

كما قضى بذات الحل بخصوص الأضرار التي أصابت أحد العملاء أثناء الاشتراك في سباق لتفحلق على الجليد في مناطق شديدة الخطورة^(٢٢٨).

المبحث الثالث

فصل الغير

يقصد بالغير، في هذا الخصوص، كل شخص لا يدخل في تنظيم أو تنفيذ الرحلة، ويلزم لاعتبار فعل الغير سببا معنيا من المسؤولية، أن تتوافر فيه شروط القوة القاهرة، بأن يكون غير متوقع وغير ممكن دفعه^(٢٢٩).

ومن أمثلة ذلك أن يمترض شخص مشتت عقليا طريق مجموعة من السياح، ويعتدى عليهم أو يسطو على أموالهم تحت تهديد السلاح، فهذا الفعل تتوافر فيه شروط القوة القاهرة، ويصلح سببا لانقضاء مسؤولية وكالة السياحة^(٢٣٠).

أما إذا كان يوسع وكالة السياحة أن تتوقع صدور أفعال عن الغير تهدد سلامة عملائها، فلا يكون من شأن هذه الأفعال أن تنفي مسؤوليتها، لعدم توافر شروط القوة القاهرة في هذه الأفعال.

ولذلك إذا كانت الرحلة قد نظمت إلى منطقة تسودها أعمال العنف والإرهاب، فإن تعرض السياح للاعتداء من جانب الغير، لا يمثل أحد أسباب الإقصاء من المسؤولية، إذ إن وكالة السياحة كان بمقدورها أن تتلاخى وقوع مثل هذه الحوادث المتوقعة، وتقوم مسؤوليتها في هذه الحالة على أساس إخلالها بالالتزام بضمان سلامة عملائها.

بتساق جبال شاهقة في الرحلات التي تهدف إلى زيارة المناطق الجبلية.

وهكرة قبول المخاطر acceptance des risques، يمكن تعريفها بأنها إيجاد الضرر نفسه، بإرادته، في وضع يدرك أن من شأنه أن يصيبه بضرر^(٢٣١).

ويميز الفقه^(٢٣٢)، فيما يتعلق بتأخير قبول المدعى - العميل الضرر - المخاطر، بوجه عام، على مسؤولية المدعى عليه - وكالة السياحة - في دعوى المسؤولية، بين ما إذا كانت هذه المخاطر عادية أو غير عادية.

(أ) في حالة المخاطر العادية risques normaux حيث يكون الخطر متوقعا prévisible، لا تقوم مسؤولية التسبب في حدوث الضرر، - في نطاق المسؤولية التقصيرية - إلا إذا انطوى فعله على خطأ يلتزم الضرر بإثباته، تأسيسا على نص المادة ١٧٢ مدني مصري. فإذا انقضى الخطأ عن مسلك التسبب في الضرر، لم يكن لقبول المخاطر أثر على قيام مسؤوليته عن الضرر الذي لحق بالضرر.

وبعبارة أخرى، فإن فكرة قبول المخاطر العادية من شأنها انقضاء المسؤولية، وهو ذات الأثر المترتب على شروط الإقصاء من المسؤولية في نطاق المسؤولية العقدية.

وترتقيا على ذلك، لا تترتب مسؤولية وكالة السياحة، من الأضرار التي تصيب العميل، من المخاطر العادية التي يقيها، إلا إذا انطوى سلوكها على خطأ، وهو خطأ واجب الإثبات من جانب العميل المضرور.

(ب) أما في حالة المخاطر غير العادية risques anormaux، فإن قبول المضرور لها يترتب عليه توزيع المسؤولية partage de responsabilité بينه وبين المتسبب في إحداث الضرر، لوجود خطأ مشترك une faute commune بينهما، ويتمثل خطأ المضرور في قبوله احتمال تحقق مثل هذه المخاطر، بينما يتمثل خطأ التسبب في إحداث الضرر في ارتكابه الخطأ الذي أحدث ذلك الضرر^(٢٣٣).

تتخذهم للعقد ، والالتزام بالمساعدة والمشورة للعميل ، وتتأزم أخيراً بإعلام العميل أثناء تنفيذ العقد .

كما أنها تتأزم في مواجهة الغير (مقدمى الخدمات) يرد ما قد ينتقونه لضمان حسن تنفيذ العقد .

ومن ناحية ثانية ، يلتزم العميل في مواجهة وكالة السياحة بالتأزم رئيسى هو أداء ثمن الرحلة ، فضلاً عن التأزم بإعلام وكالة السياحة بأهم العناصر الشخصية التى تمثل له أهمية خاصة فى العقد .

وعرضنا للمسئولية المزدوجة لوكالة السياحة من خطئها الشخصى ، ومن فعل الغير (مقدمى الخدمات) ، وسدى جواز الاتفاق على الإعفاء أو التخفيف من المسئولية ، كما بينا أهمية التعويض عن الضرر الأدبى فى هذا العقد ، وأخيراً وسائل دفع المسئولية التى تستطيع وكالة السياحة التمسك بها لنفى مسئوليتها .

والذى نود التأكيد عليه فى نهاية هذه الخاتمة هو ضرورة التدخل التشريعى لوضع تنظيم قانونى خاص لهذا العقد ، فليس من اللازم البحث بمناسبة أى نزاع يثور بشأنه فى أحكام متناثرة للعديد من العقود .

ويظل لفصل الغير أثره العفى من المسئولية ، ولو بقى هذا الغير مجهولاً^(٣١) ، فتعفى وكالة السياحة من المسئولية عن حوادث الإرهاب التى يرتكبها مجهولون ، مادام قد توافرت شروط القوة القاهرة فى هذه الأفعال .

خاتمة ،

رأينا أن عقد السياحة هو ذلك العقد الذى يبرم بين طرفين أحدهما مستترف (وكالة السياحة) والآخر غير مستترف (العميل) ، يلتزم بمقتضاء الطرف الأول بتقديم خدمات السياحة لقاء مقابل من الطرف الثانى ، سواء بناء على تنظيم مسبق من وكالة السياحة أو بناء على اقتراح من العميل .

كما التضح أن عقد السياحة عقد مركب غير مسمى يمكن أن يخضع لأحكام أكثر من عقد من العقود السماة بحسب حقيقة الالتزام الرئيسى لوكالة السياحة فى مواجهة مهملها ، وأنه من عقود الثقة الملزمة للجانبين ، وأنه قد يكون من عقود المساومة أو من عقود الإذمان بحسب الأحوال .

وليس من الممكن القول بأنه عبارة عن مجموع العقود التى تنطبق أحكامها عليه ، أو أنه من الأسلم اعتبار أنه لا يخرج من أحكام أحد العقود السماة ، لا سيما عقد القابلية ، فعلى الرغم من أنه تغلب أحكام هذا العقد على عقد السياحة ، حيث تقوم وكالة السياحة بتنظيم الرحلة على وجه الاستقلال دون نيابة عن العميل أو تبعية له ، ثم تقوم بإدائها سواء بنفسها أو عن طريق مقدمى الخدمات السياحية كالتأقل أو المتدقلى ، إلا أن هناك العديد من الخصائص والالتزامات التى تتميز بها عقد السياحة تجعل له ذاتية مستقلة ، لذلك بات ضروريا أن ينفرد هذا العقد بتنظيم قانونى خاص .

وقد رأينا أن هذا العقد يلتقى على طرفيه التزامات متقابلة ، فمن ناحية ، لتأزم وكالة السياحة التزاماً قبل تعقدي بالإعلام فى مواجهة العميل ، ولأنها تنفيذ العقد يقع على عاتقها طائفة من الالتزامات بتحقيق نتيجة ، أهمها الالتزام بضمان سلامة العميل ، والالتزام بضمان سير الرحلة ، كما لتأزم بطائفة من الالتزامات ببذل عناية فى اليقظة فى اختيار مقدمى الخدمات ، والالتزام بمتابعة هؤلاء أثناء

قائمة المراجع

١٠. د. عبد المتعم البدراني : النظرية العامة للالتزامات ، ج ١ ، مصادر الالتزام ، ١٩٩٢ .
١١. د. عبد المتعم فرج الصدة ، مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .
١٢. د. علي الباردوي ، العقود وصلايات البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، ١٩٩١ .
١٣. د. علي حسن يونس ، عقد النقل ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٥ .
١٤. د. هتيرة قسرة ، أحكام عقد المقاولة ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٩٢ .
١٥. د. محمد بهجت عبد الله فايد ، العقود التجارية ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
١٦. د. العقود البحرية (إيجار السفينة - النقل البحري - البيع البحري - التأمين البحري) ، دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٧ .
١٧. د. محمود مختار أحمد بديري ، قانون التجارة البحرية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .
١٨. د. قانون المعاملات التجارية ، دار النهضة العربية .
١٩. د. دروس في عقد النقل الجوي الداخلي والدولي (وفقاً لتصوص قانون التجارة الجديد واتفاقية وارسو) ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .
٢٠. د. محمد لبيب شنب ، دروس في نظرية الالتزام . مصادر الالتزام ، ١٩٩٢ .
٢١. د. شرح أحكام عقد المقاولة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ .
٢٢. د. محمد ناجي ياقوت ، عقد المقاولة ، ١٩٩٧ ، بدون ناشر .
٢٣. د. مذكرات في العقود الصفوية ، ١٩٢٠ .
٢٤. د. العقود المدنية الصفوية ، ط ٢ ، ١٩٤٢ .
٢٥. د. محمد كمال عبد العزيز ، التقنين المدني في ضوء الفقه والقضاء ، ط ٢ ، ١٩٨٠ .
٢٦. د. محمد نصر الدين منصور ، مذكرات في القانون المدني ، بدون ناشر ، ١٩٩٨ .
٢٧. د. منصور مصطفى منصور ، مذكرات في القانون المدني ، العقود المسماة ، عقد البيع والمقايضة والإيجار ، ١٩٥٨ .
٢٨. د. أولاً باللغة العربية ، (١) المراجع العامة ، د. أكثم أمين الخولي ، العقود المدنية ، الصلح والهبة والوكالة ، ط ١ ، ١٩٥٧ .
٢٩. د. جميل الشراوى ، شرح العقود المدنية في البيع والمقايضة ، ١٩٨٢ .
٣٠. د. خميس خضر ، العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين والإيجار) ، دار النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٩٨٤ .
٣١. د. سليمان مرقس ، الوافي في شرح القانون المدني ، ج ٢ في الالتزامات ، المجلد الرابع ، أحكام الالتزامات ، ط ٢ ، ١٩٩٢ .
٣٢. د. شرح القانون المدني في العقود المسماة ، المجلد الأول ، عقد البيع ، ط ٤ ، ١٩٨٠ .
٣٣. د. سعيد سعد عبد السلام ، الوجيز في العقود المدنية المسماة ، المقاولة والبيع ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .
٣٤. د. طلبية وهبة خطاب ، محاضرات في النظرية العامة للالتزام ، ج ١ ، مصادر الالتزام ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
٣٥. د. عبد الباسط جيمع ، نظرية الأوضاع الظاهرة ، رسالة ١٩٥٥ (لم تقف على هذه الرسالة مباشرة لتعذر الحصول على أية نسخة منها) .
٣٦. د. هيد الرشيد مأمون ، الوجيز في العقود المسماة (الكتاب الأول ، عقد البيع والمقايضة) ، دار النهضة العربية ، د.ت .
٣٧. د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط ، ط ٢ ، ١٩٨١ ، ج ١ مصادر الالتزام ، العقد ، المجلدان الأول والثاني (متقعة) .
٣٨. د. الوسيط ج ٢ ، العقود الواردة على العمل ، المقاولة والوكالة والوديعة والحراسة ، المجلد الأول ، طبعة ١٩٨٩ (متقعة) ، دار النهضة العربية .
٣٩. د. الوجيز في شرح القانون المدني ، ج ١ ، نظرية الالتزام بوجه عام . ط ٢ ، ١٩٩٧ (متقعة) . ص ٦٧ .

(٢) المرجع المتخصصة

د. أحمد السيد الزقري ،

التزامات المُنْدَق ومُسْتَوِيلته المَدْنِيَة فِي مَوَاجِهَة السَّالِح أَوْ الْعَمَل - دَرَسَة تَأْصِيلِيَة مَقَارَنَة فِي عَقْد الْإِقَامَة " الْفَزُول " فِي فَنَدَق ، سَلْسَلَة الْبَحْث الْقَانُونِيَّة وَالْاِقْتِسَادِيَّة ، كَلِيَّة الْعُقُوق ، جَامَعَة الْمَنْصُورِيَّة ، ع ٧٨ ، ١٩٩٢ .

د. أحمد محمد محمد الرفاعي ،

الحماية المدنية للمستهلك إزاء المضمون العقدي ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ .

د. أسامة أبو الحسن مجاهد ،

- التوجيه في التشريعات السياحية والمقدنية ، دار الكتب القانونية ، ١٩٩٦ . - فكرة الالتزام الرئيسي في العقد وأثرها على اتفاقات المسؤولية ، دار الكتب القانونية ، ١٩٩٩ .

د. السيد محمد السيد عمران ،

الالتزام بالإخبار ، دراسة مقارنة ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤ .

د. حسام الدين كامل الأهواني ،

المفاوضات في الشتر قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي ، بحث مقدم إلى ندوة الأنظمة التعاقدية للقانون المدني ومقتضيات التجارة الدولية ، معهد قانون الأعمال الدولي ، القاهرة ٢ / ٣ يناير ١٩٩٢ .

د. حسن أبو النجا ،

المسؤولية العقدية من فعل الغير - أساسها وشروطها ، دراسة مقارنة ، ١٩٨٩ .

د. حسن عبد الباسط جمبجي ،

مسؤولية المنتج من الأضرار التي تسببها منتجاته المعيبة " دراسة مقارنة في ضوء تطور القضاء الفرنسي وصدر القانون الفرنسي بشأن مسؤولية المنتج من عيوب البائع في ١٩ مايو ١٩٩٨ .

د. حمد الله محمد حمد الله ،

حماية المستهلك في مواجهة الشروط التعاقدية في عقود الاستهلاك - دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٢ .

د. سعيد سعد عبد السلام ،

- الالتزام بالإفصاح في العقود ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ .

- التوازن العقدي في نطاق عقود الإذعان " دراسة قضائية

مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ .

د. سهيل منتصر ،

الالتزام بالتبصير ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ .

د. سوزان علي حسن ،

التشريعات السياحية والمقدنية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠ .

د. عادل محمد خير الله ،

المخاطبة التشريعية للنشاط السياحي والمقدني ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .

د. عبد الرشيد مأمون ،

المسؤولية من فعل الغير ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .

د. علي سيد حسن ،

الالتزام بالسلامة في عقد البيع ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ .

د. هتيرة قرة ،

أحكام الوضع الظاهر ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، بدون تاريخ .

د. محمد إبراهيم الدسوقي ،

الالتزام بالإعلام قبل التعاقد ، دار إيهاب للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

د. محمد حسام محمود لطفي ،

المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض - دراسة في القانونين المصري والفرنسي ، ١٩٩٥ ، بدون نشر .

د. محمد شكرى سرور ،

مسؤولية المنتج من الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ .

د. محمد عبد الظاهر ، عقد التندقة - طبيعته القانونية -

آثاره - مسؤولية الفنلني ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ .

د. محمد علي عمران ،

الالتزام بضمان السلامة وتطبيقه في بعض العقود ، دراسة قضائية في كل من مصر وفرنسا ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

د. محمد أحمد فتح الباب ،

النظام القانوني للنشاط السياحي في مصر ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٩ .

د. محمد محمد أبو زيد ،

- د. علاء الدين خميس العبيدو ،
المسئولية الطبية عن فعل الغير . رسالة دكتوراه . كلية الحقوق ، جامعة النوفية ، د.ت .
د. مصنف البيه ،
نظرية الوراثة الظاهر - دراسة تحليلية تأصيلية في القوانين المصرية والكويتية والفرنسي ، مكتبة الجلام الجديدة ١٩٩٢ .
د. محمد تيب شنب ،
المسئولية من الأخطاء ، دراسة مقارنة في القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٥٧ .
د. محمود التلي ،
النظرية العامة للالتزام بضمان السلامة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .
د. نعمان خليل جمعة ،
أركان الظاهر كمصدر للحق . التنازع بين القانون والواقع المستقر ، ١٩٧٧ .
د. وهاء أحمد حلمي أبو جميل ،
إخلال التعاقد بالتزامه العقدي بفعل الغير أو مشاركته ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- (٤) المقالات
د. أحمد السيد الزقزقي ،
الروابط القانونية الناشئة عن عقد الرحلة ، مجلة الحقوق الكويتية ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٨ .
د. أحمد عبد الكريم السلامة ،
عقد المشاركة الزمنية الدولي . تأملات في القانون الدولي الخاص السياحي ، مجلة حقوق حلوان ، العدد الرابع ، يوليو / ديسمبر ٢٠٠٠ .
د. جمال فاخر النكاس ،
العقود والاتفاقات الممهدة للتعاقد وأهمية التفرقة بين العقد والاتفاق في المرحلة السابقة على العقد ، مجلة الحقوق الكويتية ، ص ٢٠ ، ١٤ ، مارس ١٩٩٦ ، ص ١٢٢ .
د. صلاح الدين عبد الوهاب ،
مسئولية وكالات السفر والسياحة عن أعمالها ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية
- المفاوضات في الإجازة التعاقدية ، صورها وأحكامها ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥ .
د. مرسى بدر ،
النهاية في التصرفات القانونية ، ١٩٨٠ .
د. نبيل إبراهيم سعد ،
التنازل عن العقد ، أحكام ونطاق التنازل عن العقد ، منشأة المصارف بالإسكندرية ، د.ت .
د. نزيه محمد الصادق المهدي ،
الالتزام قبل التعاقد بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالعقد وتطبيقاته على بعض أنواع العقود " دراسة فقهية مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .
- (٣) رسائل الدكتوراه
د. أسامة أبو الحسن مجاهد ،
مقد استثمارة الأموال - دراسة مفصلة للعقد المبرم مع شركة توظيف الأموال ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .
د. ثروت فتحي اسماعيل ،
المسئولية المدنية للبالغ المهني ، المصانع ، للنوع ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .
د. حسن حسين البراوي ،
عقد تقديم المشورة ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
د. خالد جمال أحمد حسن ،
الالتزام بالتعاقد قبل التعاقد ، رسالة دكتوراه ، حقوق أسبوط ، ١٩٩٦ .
د. رجب كريم عبد اللاه ،
التفاوض على العقد - دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٤ وما بعدها .
د. سليمان مرقس ،
نظرية دفع المسؤولية المدنية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
د. عباس حسن الصراف ،
المسئولية المدنية عن فعل الغير ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ .
د. عبد المنعم فراج الصدة ،
عقد الإذعان في القانون المصري ، رسالة القاهرة ، ١٩٤٦ .

* MALAURIE (PH.) et AYNES (L.):
les obligations, 8éd, 1998.

* RODIERE:
Affrètements et transports, t. III.

* SALEILLES:
de la déclaration de volonté, 1901.

* Terré (FR.), SIMLER (PH.) et LEQUETTE (V.):
droit civil, les obligations, 5éd., 1993

OUVRAGES SPECIAUX

* GOUIN Frédéric:
la responsabilité contractuelle du fait d'autrui, 1999.

* IZORCE (M.L.):
circulation du contrat, Jur. cl. Contrats Distribution,
fasc. 160, 1995.

* LABARTHE (F.):
la notion de document contractuel, 1994, p. 4 et s.

* LARROUMET (christian):
les obligations. Le contrat, 3éd., 1996, p. 242 et s.

* POUQUES (Jeanne):
la responsabilité civile des agences de voyages, issue de
la loi du 13 juillet 1992 et sa prise en charge par
l'assurance, 1997.

THESES

* ARRIGHI (Jean-Pierre):
apparence et réalité en droit privé, th. Nice, 1974

* BATTEUR (Annick):
le mandat apparent en droit privé, th. Caen, 1989.

* CACHYPSAUME (Maire- Christine):
l'estoppel by representation. Etude comparative de droit
privé français et anglais, th. Paris sud XI, 1999.

* CHUNG WU CHEN:
apparence et représentation en droit positif français, th.
Paris, 1997.

ARTICLES

* ARLIE (Didir):
l'obligation de sécurité du vendeur professionnel,
R.J.D.A. 1993, p. 409 et s.

* BATTEUR (A.):
- la protection illusoire du consommateur par le droit
spécial de la consommation : réflexions sur la
réglementation nouvelle régissant le contrat de vente de
voyage, D. 1996, chron., p. 82.

ع ٢٨، ٩، يوليو سنة ١٩٦٧، ص ٣٩٨.
د. هاشم محمد فخري،

حماية الوضع الظاهر - أساس وحدود الحماية، مجلة المحاماة
، السنة ٥٨، المجلدان السابع والثامن، مايو / يونيو ١٩٧٨، ص
٧٢ وما بعدها.

د. عبد الباسط جيمبي، الوكالة الظاهرة، مجلة العلوم
القانونية والاقتصادية، ١٩٦٢، ع ٢، ص ٥، ص ٣٧٢.
د. محمد عبد الظاهر حسين،

الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد، مجلة
الحقوق، ص ٢٧، ع ٢، يونيو ١٩٩٨، ص ٧٧٧.
د. محمود جمال الدين زكي،

- مشكلات المسئولية المدنية، الإضافات المسئولية، دراسة
مقارنة، القانون والاقتصاد، ص ٢٠، ص ٥٢١.
- تعليق على حكم النقض بفساد التصرف المبرم بموشر بين
صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية، مجلة القضاء،
ص ٢٥، ع ١٠، يناير / يونيو ١٩٩٢، ص ٤٦ وما بعدها.

(٥) دوريات:

مجموعة أحكام النقض (الواد المدنية والتجارية).

ثانياً: باللغة الفرنسية،

OUVRAGES GENERAUX

* BENABENT (A.):
droit civil, les contrats spéciaux, 1993.

* BERLIOZ:
le contrat d'adhésion, 2éd., 1976.

* COLLART (FR.) et DELEBECEQUE (PH.)
contrats civils et commerciaux, 1996, 3e éd.

* GHESTIN (J.):
- traité de droit civil, les effets du contrat, 2éd., 1996.
- traité de droit civil, la formation du contrat, 3e éd.
L.G.D.J., 1993, p. 316 et s.

* HEUT (J.):
traité de droit civil. Les principaux contrats spéciaux,
1996.

* MARTY (G.) et RAYNUD (P.):
droit civil, les obligations, 2éd., les sources,

* MAZEAUD (H., L. et J.) et F. CHABAS:
leçons de droit civil, obligations, théorie générale, 1991,
p. 504 et s.

civ. Ire, 31 mai 1978, Bull. Civ., I, no. 210, D. 1979, p.48.

* **LINDON (R.) :**

C.M, 28 janv. 1972, JCP. 1972, II, 117050.

* **MAZEAUD (J.) :**

civ. Ire, 7 mars 1966, JCP 1966, II, 14878.

* **PIGANIOL (Foulon) :**

civ. Ire, 31 mai 1978, Bull. Civ., I, no. 210, D. 1979, p.48.

* **R. RODIERE :**

-cass. Civ., 15 fév. 1977., JCP 1977, éd. G. II, 18757,

-cass. Ire civ., 27 oct. 1970, JCP 1971, éd. G., II, 16624 ; sous CA Paris, 27 janv. 1975, D. 1975, p.336. -com. 4 mars 1965, JCP 1965, II, 14219.

-civ. Ire 27 oct. 1970 JCP 1971, II, 16624.

* **VINEY.**

civ. Ire 6 oct. 1993, JCP 1994, I, 3773, no.7.

* **WAQUET :**

civ. Ire 6 oct. 1993, JCP 1993, II, 22154, JCP 1994, I, 3773, no. 7.

ABBREVIATIONS

Art: article

Bull. Civ: bulletin des arrêts de la cours de cassation (chambre civiles).

C.A.: cour d'appel.

Cass. Civ.: cour de cassation, chambre civile.

Chron.: chronique.

D.: Recueil Dalloz.

Ed: édition.

Fasc.: fascicule.

Gaz. Pal.: gazette de palais.

Ibid: ibidem.

I.R.: informations rapides.

J.-CL.: juris-classeur.

J.C.P.: juris classeur périodique (la semaine juridique).

J.O.: journal officiel.

No.: numéro.

Obs.: observations.

Op. Cit.: ouvrage précité.

p.: page.

Req: cour de cassation, chambre des requêtes.

RTDciv.: revue trimestrielle de droit civil.

RTDcom.: revue trimestrielle de droit commercial.

S.: suivant. 20e. tome.

TH. Thèse.

* **BEQUE, Emile :**

de la responsabilité du fait d'autrui en matière contractuelle, R.T.D Civ., 1914, p.251 et s.

* **BOULANGER (François) :**

les relations juridique entre les agences de voyages et leur clientèle après l'arrêt du 14 juin 1982, JCP 1983, doct., 3117, p. 28.

* **DE JUGLART (M.) :**

l'obligation de renseignements dans les contrat, R.T.D.C., 1945, p. 1.

* **JOURDAIN (P.) :**

- la responsabilité contractuelle des agences de voyages du fait des prestataires de services auxquels elles ont recours, R.T.D.civ. oct. déc. 1989, p. 755.

- le devoir de se renseigner, D. 1983, p. 139.

* **Lambert faivre (Y) :**

fondement et régime de l'obligation de sécurité, D. 1994, p. 81 et s.

* **LEAUTE :**

les contrats types, Rev.trim.dr.civ. 1953, p. 129.

* **ORRICAND :**

observations sur le marché à forfait, D. 1965, chron., p. 107.

* **R. RODIERE :**

- ya-t-il une responsabilité contractuelle du fait d'autrui ? D.1952, chr. P.161 et s. -La responsabilité des agences de voyages, D. 1958, chron. P.241.

* **TESTU :**

le juge et le contrat d'adhésion, JCP, 1993, I, 3673

NOTES SOUS ARRETES

* **BOULOC.** civ. Ire, 12 juin 1985, Bull. Civ., I, no. 185, R. T. D. com., 1986, p.435.

* **BRILL (J.P.) :**

Trib. gr. Inst. Strasbourg 14 fév. 1977, D. 1978, p. 249.

* **COVRAT :**

-civ. Ire 27 oct. 1970, D. 1971, p.449

-civ. Ire 23 fév. 1983, D. 1983, p. 481.

* **De JUGLART (M.) :**

CA Paris, 11 déc. 1952, JCP, 1952, éd. G., II, 7650.

* **FOULON-PIGANIOL (J.) :**

civ. Ire, 31 mai 1978, D. 1979, p.48.

* **GEORGIADIS.**

cass. Ire civ., 28 fév. 1956 : RFD aérien 1956, p. 217.

* **GULPHE :**

civ. Ire 23 fév. 1983, JCP 1983, II, 19967.

* **JEOL :**

com. 3 oct. 1989, D. 1990, p.81.

* **LARROUMET**

١٣ - ويتعلق هذه الأحكام الانتقالية بالشركات القائمة وقت

صدور القانون رقم ٢٨ ولائحته التنفيذية، والتي لا تنطبق

في أوضاعها معها، فحقت المادة ٣٩ على أنه " على أصحاب

المنشآت السياحية القائمة وقت العمل بهذا القانون تعديل

أوضاعهم وشركاتهم وفقا لأحكامه خلال سنة من تاريخ

العمل به " . كما نصت المادة ١٤ من اللائحة على أنه "

أولا : بالنسبة للشركات القائمة في تاريخ العمل بهذا القرار

تسرى عليها الأحكام الخاصة بشروط المقر ومدير الشركة

في حالة حدوث أي تغيير في هذا الشأن . ثانيا ، بالنسبة

للشركات العاملة في مجال النقل السياحي عليها أن تعدل

أوضاعها وفقا لأحكام الخاصة بوسائل النقل والواردة بهذا

القرار خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به " . ومن

الجدول بالذكر أنه لم تعد لهذه الأحكام قيمة عملية

لانقضاء المدد المخصوص عليها منذ وقت بعيد . راجع ،

أسامة أبو الحسن ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

١٤ - راجع في تكوين العقد بوجه عام ، السنهوري ، الوسيط ،

ط ٢ ، ج ١ مصادرات الالتزام ، المجلد الأول ، العقد ، ص ٨٠٤

وما بعدها ، محمد كمال عبد العزيز ، التقنين المدني في

ضوء الفقه والقضاء ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٥ وما بعدها ،

أسامة أبو الحسن مجاهد ، عقد استثمار الأموال . دراسة

مفصلة للعقد المبرم مع شركة توظيف الأموال ، رسالة

دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص

١٦٧ وما بعدها .

J. GHESTIN : traité de droit civil, les effets du contrat,

26d., 1996, no. 52 et s.

١ - حيث لم يتمرس مرسوم ١٤ يونيو ١٩٨٤ إلا لوجود عقد

مبرم بين وكالة السياحة وبين عميلها

art 1re : " il est de l'organisation du voyage ou du séjour et

responsable de sa bonne exécution , à l'exception des

cas de force majeure cas fortuit ou fait de tiers étranger

à la fourniture des prestations prévues au contrat de

voyage " .

١٥ - راجع في عقد الوكالة تفصيلا ، السنهوري ، الوسيط ، ج ٧ ،

العقود الواردة على العمل ، المقاولات والوكالة والوديعية

والحراسة ، المجلد الأول ، طبعة ١٩٨٩ (مقدمة) ، دار

النهضة العربية ، محمد كامل ، العقود المدنية الصغيرة

، ط ٢ ، ١٩٩٢ ، محمد حامد فهمي ، مذكرات في العقود

الصغيرة ، ١٩٢٠ ، أكرم أمين الخولي ، العقود المدنية ، الصلاح

والهبة والوكالة ، ط ١ ، ١٩٥٢ .

المواضع ،

1 - loi no. 92- 645, JO du 14 juillet 1992 .

2 - loi no. 75-627, JO du juillet 1975.

3 - Décret no. 77-363, JO du 3 avril 1977.

4 - " Le titulaire de la licence ou de l'agrément délivré à chaque voyageur un ou plusieurs documents précisant les obligations réciproques des cocontractants "

5 - JO du 27 oct. 1982.

٦ - وهو ما يبين من الفقرة الثانية من المادة الأولى من اللائحة ،

" il est garant de l'organisation du voyage ou du séjour et responsable de sa bonne exécution, à l'exception des cas de force majeure, cas fortuits ou faits de tiers étrangers à la fourniture des prestations prévues au contrat de voyage "

7 - Art. 1 : " les dispositions de la présente loi s'appliquent aux personnes physiques ou morales qui se livrent ou portent leur concours, quelles que soient les modalités de leur rémunération, aux opérations consistant en l'organisation ou la vente :

- De voyages ou de séjours individuels ou collectifs.

- De services pouvant être fournis à l'occasion de voyages ou de séjours, notamment la délivrance de titres transport, la réservation de chambres dans des établissements hôteliers ou dans des locaux d'hébergement touristique, la délivrance de bons d'hébergement ou de restaurant .

- Des services liés à l'accueil touristique, notamment l'organisation de visites de musées ou de monuments historiques "

8 - Art. 4 " les opérations mentionnées à l'article 1re ne peuvent être effectuées dans un but lucratif que par des personnes physiques ou morales ayant la qualité de commerçant, titulaires d'une licence d'agent de voyages "

9 - Art.23 : " toute personne physique ou morale qui se livre mentionnées à l'article 1re est responsable de plein droit à l'égard de l'acheteur de la aux opérations bonne exécution des obligations résultant du contrat, que ces obligations soient à exécuter par elle-même ou par d'autre prestataires de services, sans préjudice de son droit de recours contre ceux-ci "

10 - Directive 314/ 90, JOCE no. L.158 / 59 du 23 juin 1990

١١ - راجع في ذلك تفصيلا ، أسامة أبو الحسن مجاهد ، الوجيز

في التشريعات السياحية والفندقية ، دار الكتب القانونية

، ١٩٩٦ ، محمد أحمد فتح الباب ، النظام القانوني للنشاط

السياحي في مصر ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٩ ،

عادل محمد خير الله ، المخاطبة التشريعية للنشاط

السياحي والفندقي ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ ، سوزان

على حسن : التشريعات السياحية والفندقية ، دار

الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠ .

١٢ - أسامة أبو الحسن ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

cass. Civ. Ire, 10 fév. 1981, Bull. Civ. I, no. 50 ; 19 déc. 1989, Bull. Civ. I, no. 399 ; cass. Com. 22 janv. 1991, Bull. Civ. IV, no. 33.

٢٢- راجع في مسئولية الوكيل بصيغة عامة عن الخطأ العادي، السنهوري، السابق، رقم ٢٥٢، ص ٥٩٦.

23- FR. COLLART et PH. DELEBEQUE : op. Cit., p. 545 no 686.

24- CA Paris, 25 fév. 1962, Gaz. Pal., 1963, I, p. 124 ; CA Aix, 23 mars 1977, Bull. Aix, no. 134.

٢٥- راجع تفصيلا في طبيعة التزام الوكيل، وتعليلها في نظرية تدرج الخطأ والنظرية الحديثة، السنهوري، السابق، رقم ٢٥١، ص ٥٨٩ وما بعدها.

26- civ. Ire, 31 mai 1978, Bull. Civ., I, no. 210, D. 1979, p. 48, note Foulon-PIGNIOL, D., 1979, Inf. Rap., p. 62, obs. LARROUMET.

27- civ. Ire, 12 juin 1985, Bull. Civ., I, no. 185, R. T. D. com., 1986, p. 435, obs. BOULOC.

٢٨- تجدر الإشارة إلى الوكيل ليس ثانيا دائما من الموكل، إذ لا تلازم بين الوكالة والنيابة، هكنا أن هناك نيابة دون وكالة (الوكالة القانونية)، فقد تكون هناك أيضا وكالة دون نيابة، وذلك حين يعمل الوكيل باسمه الشخصي (أكم أمين الحقول، المرجع السابق، ص ١٩٧، رقم ١٥٦)، وهو ما يسمى بالاستثمار - (م ١٠٦ مدني مصري) - راجع في الاسم الاستثمار، السنهوري، الوجيز في شرح القانون المدني، ج ١، نظرية الالتزام بوجه عام، ط ٢، ١٩٩٧ (منقحة)، ص ٦٧، صيد النعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، ١٩٨٦، دار النهضة العربية، ص ١٥٠، صيد النعم البدراني، النظرية العامة للالتزامات، ج ١، مصادر الالتزام، ١٩٩٢، ص ١٠٥.

FR. COLLART et PH. DELEBEQUE : op. Cit., p. 519 et s. ; FR. Terré, PH. SIMLER et Y. LEQUETTE : droit civil, les obligations, Séd., 1993, no. 173, p. 135.

29- Jeanne de POUQUES : la responsabilité civile des agences de voyages, issue de la loi du 13 juillet 1992 et sa prise en charge par l'assurance, 1997, p. 28.

٣٠- صلاح الدين صيد الوهاب، مسئولية وكالات السفر والسياحة عن أعمالها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٢٤، ص ٩، يوليو سنة ١٩٦٧، ص ١٩٨.

٣١- راجع في عقد النقل تفصيلا، في الفقه المصري، عن حسن يونس، عقد النقل، دار الفكر العربي، ١٩٦٥، على السبلودي، العقود وعمليات البنوك التجارية، الناز الجامعية، ١٩٩١، صمد بهجت عبد الله قايد، العقود التجارية، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٩٥، ص ١٤٢ وما بعدها.

J. HEUT : traité de droit civil, les principaux contrats spéciaux, 1996, p. 939 et s. ; FR. COLLART et PH. DELEBEQUE : contrats civils et commerciaux, 1996, 3e éd., p. 491 et s. ; A. BENABENT : droit civil, les contrats spéciaux, 1993, p. 253 et s.

16- Art 1884 : "... un acte par lequel une personne donne à une autre le pouvoir de faire quelque chose pour le mandant et en son nom".

١٧- محمد كامل مرسي، السابق، ص ٤٥٨.

18- " Il y a donc mandat toutes les fois que l'agence n'a accompli personnellement aucune opération de transport par Il ses propres moyens et qu'elle s'est contentée d'adresser ses clients à des transporteurs avec lesquels elle est en relation d'affaires ". Cass. Req., 14 nov. 1939 : d. 1940, p. 75.

19- cass. Civ., 15 fév. 1977, JCP 1977, éd. G. II 18757, note R. RODIERE.

20- cass. Civ. 13 nov. 1956, JCP 1957, 9799, civ. Cass. 17re 15 déc. 1969, D. 1970, p. 326.

٢١- يميز نص المادة ٧٠٤ مدني مصري بين نوصين من الوكالة بحسب ما إذا كانت مأجورة أو غير مأجورة، حيث ينص على

" ١ إذا كانت الوكالة بلا أجر، وجب على الوكيل أن يبدل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة، دون

أن يكشف في ذلك عناية الرجل المعتاد ". ٢ فإن كانت بأجر، وجب على الوكيل أن يبدل دائما في تنفيذها عناية الرجل المعتاد".

سراجح في العناية الواجبة في تنفيذ الوكالة، وفي مسئولية الوكيل تفصيلا، السنهوري، السابق ص ٥٨٧ وما بعدها.

وقد قضى في هذا الخصوص بأن " نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون المدني يلزم الوكيل المأجور أن يبدل دائما عناية الرجل المعتاد بصرف النظر عن مبلغ عنايته يشتملها الخاصة، لأن الاتفاق على مقابل يتضمن حتما

التعهد من جانب الوكيل بأن يبدل في رعاية مصالح الموكل العناية المألوفة، فلا يقتصر له إلا التقصير اليسير، ويحاسب دائما على التقصير الجسيم، ولو كان قد اعتاده في شؤنه الخاصة..." نقض مدني يناير ٢١ مارس ١٩٨٢ مجموعة أحكام النقض، السنة ٢٤ رقم ١٢٩، ٨٧٢.

وقد نصت المادة ١٩٨٦ مدني فرنسي على أن الوكالة تكون غير مأجورة ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك.

Art 1886 : Le mandat est gratuit, s'il n'y convention contraire.

وتكون هناك دائما قرينة على أن الوكالة مأجورة إذا باشرها مهني مستترف لمصالح الغير.

مسئولية الناقل المقررة في المواد ٢٥٦ وما بعدها من التقنين البحري المصري، فتضمن سلامة المميل، ولا تستطيع دفع مسؤوليتها إلا بإثبات السبب الأجنبي، كما تسأل عن الأمتعة المسجلة، ولا تسأل عن الأمتعة غير المسجلة إلا بإثبات الخطأ. راجع في مسؤولية الناقل البحري في عقد نقل الأشخاص تفصيلاً، مسعود مختار أحمد بريري، المرجع السابق، ص ٤٤٥ وما بعدها، محمد بهجت عبد الله قايد، المرجع السابق، ص ١٧٦ وما بعدها. 43- RODIERE : Affrètements et transports, t. III, no. 1119.

مشار إليه عند،

A. CHEMEL : juris-classour, 1995, fasc. 312-1, p. 12. ٤٤- تكريم التفرقة - عموماً - في هذا الخصوص بين فرضين

الأول هو استئجار الطائرة بدون طاقمها، حيث يكون المستأجر مسئولاً عن رحلة الطائرة سواء من الناحية الفنية أو التجارية، كما يسأل في مواجهة العملاء، وفقاً لأحكام اتفاقية وارسو، بصفته ناقلًا جويًا، ولا تكون تلك الطائرة أية رابطة بالعملاء المسافرين، والثاني هو استئجار الطائرة بطاقمها مع بقاء المالك مسئولاً بالإشراف على الرحلة من الناحية الفنية (الملاحية)، وهنا يكون المالك هو الناقل الفعلي. راجع في ذلك تفصيلاً، مسعود مختار أحمد بريري، دروس في عقد النقل الجوي الداخلي والدولي، وفقاً لنصوص قانون التجارة الجديد واتفاقية وارسو، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٧٠ وما بعدها.

٤٥- إذ أن وكالة السياحة إذ تتعاقد على هذه الرحلات، فإنها - في أغلب الأحوال - تبرز صفتها كوكالة سياحية، ولا تتعاقد باسمها، وإنما باسم العميل الذي تتميز له، لأنها تقدم خدمات لصالحه نظير عمولة لقاء ذلك، دون أن تشارك بقدر ما في تنفيذ عقود النقل التي تبرعها، وبالتالي فإنها لا اكتسب صفة الناقل. راجع، مسعود مختار أحمد بريري، المرجع السابق، ص ٢٣ وما بعدها. على أنه يلاحظ أنه إذا قامت وكالة السياحة باستئجار الطائرة واحتفظت بالإشراف عليها فنياً وتجارياً، ومارست عمليات النقل، فإنها تكتسب وصف الناقل. راجع الهامش السابق، والمراجع المشار إليه فيه.

٤٦- راجع في نظرية الظاهر تفصيلاً، في الفتحة المصرية، عبد الياسط جمهي، نظرية الأوضاع الظاهرة، رسالة ١٩٥٥

في الفتحة الفرنسية، FR. COLLART et PH. DELEBEQUE : op. Cit., p.622 et s.; J. HEUT : op. Cit., p. 1369 et s.

٢٢- على حسن يونس، المرجع السابق، ص ٢. ٢٣- على البارودي، المرجع السابق، ص ١٠٥.

٢٤- راجع في خصائص عقد النقل تفصيلاً، على حسن يونس، المرجع السابق، ص ٥ وما بعدها، على البارودي، المرجع السابق، ص ١٠٣، محمد بهجت قايد، المرجع السابق، ص ١٥٥ وما بعدها.

٢٥- وقد نص المشرع المصري، كما تقدم، على أن تشغيل وسائل النقل سواء كانت برية أو جوية أو نهريّة يدخل في نشاط الشركات السياحية (المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ / ١٩٧٧).

36- Tr. De comm. De la seine, 22 jan. 1960, Gaz. Pzl. 1960, I, p. 227.

37- CA Paris, 30 juin 1964, Gaz. Pal. 1964, II, p. 295.

38- CA Lyon, 23 juill. 1952, D. 195, p. 586, " le chauffeur était devenu le préposé de l'agence et mise hors de cause le propriétaire du véhicule, et l'agence était responsable parce qu'elle avait assumé la qualité de transporteur ", 39 R. RODIERE : La responsabilité des agences de voyages, D. 1958, chron. P. 244.

40- Art. L 1797 : " L'entrepreneur répond du fait des personnes qu'il emploie ".

٤١- انتشرت في السنوات الأخيرة الرحلات البحرية السياحية، وازدادت أهميتها، وفي هذا النوع من الرحلات لا يتعاقد العميل (الناقل) مع الناقل، وإنما مع وكالة السياحة التي تتولى تنظيم الرحلة، وتتعهد بعملية النقل، فضلاً عن الخدمات السياحية الأخرى، كالبحر في الفنادق وزيارة الأماكن الأثرية، مما حدا بالمشرع المصري إلى تنظيم عقد الرحلات البحرية السياحية حماية للعملاء من إخلال وكالة السياحة بالتزاماتها قبلهم، وعالج ذلك في المواد من ٢٢٢ إلى ٢٢٨ من التقنين البحري. راجع تفصيلاً في عقود الرحلات البحرية السياحية، مسعود مختار أحمد بريري، قانون التجارة البحرية، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٤٥٤ وما بعدها، محمد بهجت عبد الله قايد، العقود البحرية (إيجار السفينة - النقل البحري - البعوض البحرية - التأمين البحري)، دار النهضة العربية، ط ٢، ١٩٧٧، ص ١٨٩ وما بعدها.

٤٢- في هذا العقد تكون وكالة السياحة في مركز الناقل فيما يلحق بالعمل أو بأمتعته من أضرار، ويسأل وفقاً لأحكام

يجريها صاحب الظاهر في مواجهة صاحب الحق، ولكن حماية للغير حسن النية، وبشروط معينة، أصبح من المسلم به وفقاً لهذه النظرية صحة ونفاذ تلك التصرفات، وهي تعتبر بذلك استثناء على مبدأ نسبية العقود. وقد اقترحت لهذه النظرية عدة أسس قانونية، ففى رأى البعض أنها تقوم على فكرة النيابة، ولدى رأى آخر أنها تقوم على الصورية، وعند فريق ثالث أن أساسها هو فكرة الاشتراط لمصلحة الغير، ويرى رأى رابع أنها تقوم على فكرة المستولية، ويقرر رأى خامس أنها تقوم على فكرة الخلط الشائع بولد الحق، وهي كلها أسس تعرضت للنقاش والنقد (راجع فى عرض هذه الأسس، نعمان جمعة، المرجع السابق، ص ٢٧ وما بعدها، عاطف محمد فخرى، المرجع السابق، ص ٧٤ وما بعدها). وقد أجمعت محكمة النقض المصرية شروط حماية الغير الذى تعامل مع صاحب الظاهر وفقاً لهذه النظرية بقولها: "إذا كان صاحب الحق قد أسهم بخطئه، سلباً أو إيجاباً فى ظهور التصرف على الحق بمظهر صاحبه، مما يدفع الغير حسن النية إلى التعاقد معه للشواهد المحيطة بهذا المركز، والتي من شأنها أنه تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة، مقتضاه نفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية فى مواجهة صاحب الحق". (نقضى ١٦ فبراير ١٩٨٦، الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٤ ق، مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢، ج ١، ص ٦٣٩). ويمكن استخلاص شروط تطبيق النظرية فى ضوء هذا الحكم فيما يلى:

- ١- أن يكون التصرف إثنية (الغير) حسن النية بجهل وقت إبرام التصرف أنه يتعامل مع غير صاحب الحق.
- ٢- أن تكون الظواهر المحيطة بصاحب الوضع الظاهر من شأنها أن تولد الاعتقاد الشائع بمطابقة هذا المظهر للحقيقة.
- ٣- أن تكون الشواهد التى كوّنت الوضع الظاهر قد قامت نتيجة مساهمة صاحب الحق بفعله.
- ٤- أن يكون التصرف الذى أبرمه الغير مع صاحب الوضع الظاهر معاوضة (محمود جمال الدين زكى، المرجع السابق، ص ٥٦ وما بعدها).

48- RODIERE op. Cit., no. 1403 et 1404. "Ainsi en vertu de la théorie de l'apparence, l'agence sera considérée comme transporteur, lorsqu'elle laisse croire à ses clients qu'elle assume personnellement le transport".

(لم نقف على هذه الرسالة مباشرة تعذر الحصول على أية نسخة منها)، الوكالة الظاهرة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٦٢، ج ٢، ص ٥، ص ٢٣، محمود جمال الدين زكى، تعليق على حكم النقض بنفاذ التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية، مجلة القضاء، ص ٢٥، ج ١٠، يناير / يونيو ١٩٩٢، ص ٤٦ وما بعدها، نعمان خليل جمعة، أركان الظاهر كمصدر للحق. التنازع بين القانون والواقع المستقر، ١٩٧٧، محسن البيه، نظرية الوراثة الظاهر. دراسة تحليلية تأسيسية فى القوانين المصرى والكويتى والفرنسى، مكتبة الجلاء الجديدة ١٩٩٢، مرسى بدر، النهاية فى التصرفات القانونية، ١٩٨٠، هبة قرة، أحكام الوضع الظاهر، منشأة المعارف بالأسكندرية، بدون تاريخ، عاطف محمد فخرى، حماية الوضع الظاهر. أساس وحدود الحماية، مجلة الحمامة، السنة ٥٨، العددان السابع والثامن، مايو / يونيو ١٩٧٨، ص ٧٢ وما بعدها.

وفى الفقه الفرنسى،

ARRIGHI (Jean-Pierre): apparence et réalité en droit privé, th. Nice, 1974; CHUNG WU CHEN: apparence et représentation en droit positif français, th. Paris, 1997; BATTEUR (Annick): le mandat apparent en droit privé, th. Caen, 1989; CACHY PSAUME (Maire-Christine): l'estoppel by representation. Etude comparative de droit privé français et anglais, th. Paris sud XI, 1999;

٤٧- نظرية الظاهر من ابتداء القضاء الفرنسى الذى تبعه فى ذلك الفقه الفرنسى، ومن وراءهما الفقه والقضاء فى مصر، وتقوم هذه النظرية على أن شخصاً، يعرف بصاحب الظاهر، ويدو أمام الآخرين على أنه صاحب حق، خلافاً للحقيقة، فيتعامل معه الغير على هذا الأساس، وبعبارة أخرى، فإن الوضع الظاهر يشترط حيالة شخص لسفلة ليس استناداً إلى القانون، وإنما إلى الواقع المخالف للحقيقة، ومن أبرز التطبيقات القضائية فى ذلك حالة الوراثة الظاهر، وحالة الوكيل الظاهر، كما وردت العديد من التطبيقات التشريعية لهذه النظرية بين خصوص القانون المدنى المصرى، من ذلك المادة ١٠٧ مدنى فى خصوص النيابة الظاهرة، والمادة ٢٤٤ مدنى فى شأن الصورية، والمادة ٣٣٣ فى شأن الوفاء للداين الظاهر. وكان المحقق القانونى المجرد يقتضى عدم نفاذ التصرفات التى

٥٧- محمد لبيب شنب، المرجع السابق، ص ١١، رقم ٦.

٥٨- وقد أورد البعض الآخر من الفقه تمريضاً للمقاول حيث عرفها بأنها " عقد يقصد به أن يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص آخر في مقابل أجر، دون أن يوضع لإشرافه أو إدارته - تمييزاً له عن عقد العمل - ، ودون أن ينوب عنه أو يمثله - تمييزاً له عن عقد الوكالة - " راجع محمد ناجي ياقوت، السابق، ص ٤.

٥٩- فتية قرة، المرجع السابق، ص ١٨.

60- note RODIERE, sous cass. Ire civ., 27 oct. 1970, JCP 1971, éd. G., II, 16624 ; sous CA Paris, 27 janv. 1975, D. 1975, p. 336 ; note COUVREAU sous cass. Ire civ., 15 déc. 1969, D. 1970, p. 326 ; sous cass. Ire civ., 27 oct. 1970, D. 1971, p. 449.

" les agences de voyages ne se contentent plus de retenir des billets de transport, des chambres d'hôtel ou de vendre des voyages organisés par d'autres professionnels, elles organisent des voyages, devenant ainsi l'architecte des voyages, elle en assurent l'entière réalisation en proposant un plan détaillé et préalable ainsi qu'en s'engageant à mettre en œuvre tous les moyens nécessaires à leur réalisation (transports divers, logement, nourriture, excursions, divertissement) ".

٦١- وهو ما يميز عقد المقاول عن عقد العمل، حيث لا يوضع المقاول لإدارة رب العمل وإشرافه، بل يعمل مستقلاً طبقاً لشروط العقد المبرم بينهما، ومن ثم لا يعتبر المقاول تابعاً لرب العمل، ولا يكون هذا الأخير مسئولاً عن المقاول مسئولية التبوع عن التابع، أما هي عقد العمل، فالعامل يوضع لإدارة رب العمل وإشرافه. راجع، السنهوري، السابق، ص ١٥.

٦٢- وهو ما يميز عقد المقاول عن عقد الوكالة، فالمقاول وهو يؤدي العمل المادى لمصلحة رب العمل لا يتوب عنه، وإنما يعمل استقلالاً، أما الوكيل وهو يقوم بالتصرف القانوني لمصلحة موكله، يكون نائباً عنه ويمثله في التصرف الذي يقوم به، فيُصرف أجرة التصرف إلى الوكيل. راجع، السنهوري، السابق، ص ١٩.

63 CA Paris 23 mai 1961, Gaz. Pal., 1961, II, p. 283.
64 " la convention qui liait les parties était un contrat d'entreprise et qu'il avait lieu en conséquence d'appliquer les dispositions de l'article 1794 du code civil ".

٦٥- تنص المادة ١٩٩٤ مدني فرنسي المشار إليها في هذا الحكم على إحدى حالتين ينتهي عقد المقاول خصوصاً بتوافر إحداهما، والحالة التي يتناولها هذا النص الفرنسي هي

49- cass. Ire civ., 26 avr. 1966 : Bull. Civ. I, no 247, p. 192.

٥- وكانت محكمة النقض الفرنسية قد أبدت في هذا الحكم ما سبق أن قررته محكمة استئناف تولوز في ٨ يونيو ١٩٦٤، مقرة ذلك بقولها :

51- " attendu qu'après avoir relevé que la fiche d'inscription remise à ... et ... ne comportait aucune précision sur les services de l'agence en matière de transport, mais qu'il était indiqué, sur le programme du voyage, qu'un représentant de l'agence attendrait les voyageurs à leur débarquement pour les conduire à l'hôtel choisi, Expression " notre service routier " mentionné sur dépliants ; nom de l'agence peint sur le car transporteur " 51 CA Paris 11 déc. 1952, JCP, 1952, éd. G., II, 7650, note de JUGIART.

52- " l'agence de voyage avait laissé croire à ses clients par certaines attitudes, qu'elle se comportait à leur égard comme un véritable transporteur, notamment parce que l'agence avait fait figurer son nom dans la case intitulée " nom du transporteur " 53 cass. Ire civ., 28 fév. 1956 : RFD adrien 1956, p. 217, note GEORGIADIS.

54- CA Paris, 26 mars 1958, JCP 1958, éd. G, II, 10617 ; cass. Com., 11 mai 1960, Gaz. Pal. 1960, 2, p. 88.

ينظر أيضاً :

civ. I soci. 1974, JCP 1975, éd. G, II, 18071 bis.

٥٥- راجع في عقد المقاول تفصيلاً :

في الفقه المصري، السنهوري، الوسيط، ج ٧، العقود الواردة

على العمل، المقاول والوكالة والوديعة والحراسة، ط ٢،

١٩٨٨ (منقحة)، سالف الإشارة، محمد لبيب شنب، شرح

أحكام عقد المقاول، دار النهضة العربية ١٩٦٢، محمد

ناجي ياقوت، عقد المقاول، ١٩٩٧، بدون نشر، سعيد

سعد عبد السلام، الوجيز في العقود المدنية السمات،

المقاول والبيع، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، فتية قرة،

أحكام عقد المقاول، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٢.

وفي الفقه الفرنسي :

J. HEBT : op. Cit., p. 1115 et s. ; FR. COLLART et PH. DELBECQUE : op. Cit., P. 557 et s. ; PH. MAJOURIE et L. AYNES : op. Cit., p. 406 et s.

٥٦- يقابل هذا النص في القانون المدني الفرنسي نص المادة

١٧١٠، الذي يعد المقاول من قبيل إجازة الأعمال، ويعرفها

بأنها " عقد يتعهد فيه أحد الأطراف بعمل شئ ما لمصلحة

الأخر، مقابل أجر متفق عليه بينهما "

Art. 1710 : " Le louage d'ouvrage est un contrat par lequel l'une des parties s'engage à faire quelque chose pour l'autre, moyennant un prix convenu entre elles "

من آثار البيع . وهو نقل الملكية . راجع : سليمان مرقس .
الرجع السابق ، ص ٤ ، جميل الشرقاوى ، الرجع السابق .
ص ١٢ . بينما ذهب جاذب آخر إلى أن تعبير "المشترع" ...
يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري " ... الوارد في المادة ١٨٨
مدنى مصرى يقصد به تعبير "تجسه فيه الإرادة إلى أن
ينقل البائع للمشتري " ... ، وهو ما يعنى أن المشترع قد عنى
بالعناصر المكونة للعقد لا إلى آثاره ، وهو مسلك صحيح من
جانب المشترع . راجع : منصور مصطفى منصور ، الرجع
السابق ، ص ١٤ ، رقم ٩ ، خميس خضر ، الرجع السابق .

ص ١٤ ، عبد الرشيد مأسون ، الرجع السابق ، ص ١٥ .
71- art 1582 : " la vent est une convention par laquelle l'un
s'oblige à livrer une chose, et l'autre à la payer"

٧٢- راجع : منصور مصطفى منصور ، الرجع السابق ، ص ٢٤ وما

بعدها ، خميس خضر ، الرجع السابق ، ص ١٤ وما بعدها .

73- CA Paris, 9 fév.1988, D.1988 inf. Rap., p. 73.

74- " considérant que le vendeur est tenu par une
obligation de garantie vis-à-vis de l'acheteur, qu'en
l'espèce il doit le garantir de l'exécution d'un voyage
dans les conditions normales, non seulement aux
dates prévues mais encore dans la précédent le
voyage " .

ويستند هذا الاتهام إلى لائحة ١٤ يونيو ١٩٨٢ فى فرنسا
والخاصة بشروط البيع العامة ، والمنظمة لعلاقة وكالة
السياحة بعملائها . راجع فى ذلك ،

JO 27 oct. 1982 .

٧٥- غنى عن البيان أن تكليف عقد من العقد لا يلتفت فيه

إلى ما أطلقه عليه أطرافه من وصف ، وإنما بحقيقة هذه

العلاقة . وهو ما أكدت عليه محكمة النقض المصرية

بقولها : " إن المناط فى تكليف العقود هو بما عناء

المتعاقدان دون اعتداد بما أطلقاه عليها من تسمية متى

تبين أن هذه الأوصاف تخالف حقيقة التعاقد ، وقصد

المتعاقدين ، وإن كان تعرف هذا القصد من سلطة محكمة

الوضوع ، وصولاً منها للتكليف القانونى الصحيح ، إلا أن

هذا التكليف يقصد المتعاقدين ، وإنزال حكم القانون على

العقد من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة

النقض " . نقض مدنى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٨٥ ، مجموعة

الكتب الفتى ، ص ٦١ ، ص ٩١٢ ، رقم ١٩٩ وما بعدها .

٧٦ راجع فى عقود الإذعان تفصيلاً ،

فى الفقه المصرى ، السنهورى ، الوسيط ، ج ١ ، المجلد

الأول ، يند ١١٦ ، ص ٩٢ ، عبد القهم فرج الصدة ،

جواز تحلل رب العمل من المقاولة بإرادته المنفردة . وقد أكدت
محكمة النقض الفرنسية على تطبيق هذا الحكم فى
معرض تكيفها للعلاقة بين وكالة السياحة - وبين العمل
، ويقابل هذا النص فى التقنين الدنى المصرى ، الفقرة
الأولى من المادة ٦٦٢ التى تنص على أن " لرب العمل أن
يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ فى أى وقت قبل إتمامه ،
على أن يعوض المقاول عن جميع ما أنفق من المصروفات وما
أنجزه من الأعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم
العمل " .

راجع تفصيلاً فى تحلل رب العمل من المقاولة بإرادته المنفردة

كسب خاص لا انتهاء عقد المقاولة ، السنهورى ، السابق ،

ص ٢٠٢ وما بعدها .

J. HEUT : op. Cit., p. 1307 et s. ; FR. COLLART et PH.

DELEBECQUE : op. Cit., p. 604 et s. ; J.

BORRICAND : observations sur le marché à forfait,

D. 1965, chron., p. 107 ;

66-CA Paris, 12 juill. 1989, Juris-Data, no. 024683 ; CA

Paris, 8 déc. 1988, Juris-Data no. 027612.

١٧- وفقاً لنص المادة ٦٦٥ مدنى مصرى " إذا هلك الشئ بسبب

حادث مفاجئ قبل تسليمه لرب العمل ، فليس للمقاول أن

يطلب لا يضمن عمله ، ولا يرد نفقاته "

١٨- محمد لبيب شنب ، المرجع السابق ، هامش ص ٢٢ .

١٩- راجع فى عقد البيع بوجه عام ، فى الفقه المصرى ،

سليمان مرقس ، شرح القانون المدنى فى العقود المسماة ، المجلد

الأول ، عقد البيع ، ذ ٤ ، ١٩٨٠ ، جميل الشرقاوى ، شرح

العقود المدنية فى البيع والمقايضة ، ١٩٨٢ ، منصور مصطفى

منصور ، منكرات فى القانون المدنى ، العقود المسماة ، عقد

البيع والمقايضة والإيجار ، ١٩٥٨ ، خميس خضر ، العقود

المدنية الكبيرة (البيع والتأمين والإيجار) ، دار النهضة

العربية ، ذ ٤ ، ١٩٨٤ ، عبد الرشيد مأسون ، الوجيز فى

العقود المسماة (الكتاب الأول ، عقد البيع والمقايضة) ، دار

النهضة العربية ، د ب ، محمد نصر الدين منصور ، عقد

البيع فى القانون المدنى ، بدون ناشر ، ١٩٩٨ .

وفى الفقه الفرنسى ،

J. HEUT : op. Cit., p. 35 et s. ; FR. COLLART et PH.

DELEBECQUE : op. Cit., p. 35 et s.

٧٠- وقد أخذ جانب من الفقه المصرى على هذا التعريف أنه

يعرف عقد البيع بآكراه ، أى بالالتزامات الناشئة منه ،

دون أن يشير إلى العناصر المكونة له ، ولا يتبين عن أهم أثر

السابق ، ص ٧٧ . ويذكر في ذات الموضوع أن هذه العقود على وجهين : الأول عندما يرمى المتعاقدان إلى عدة أغراض ، ولا صعوبة هنا إذ تخضع كل عملية لأحكام العقد الخاص بها ، وبمثل ذلك عقد النزول في الفندق ، والثاني عندما يرمى المتعاقدان إلى غرض واحد يراد تحقيقه من مجموع العمليات القانونية التي يشتمل عليها العقد ، ويمكن التمثيل لذلك بعقد السياحة الذي يهدف إلى تنفيذ برنامج الرحلة بما يتفق ورغبات العملاء ، وهنا تكوّن الصعوبة بسبب تنافر الأحكام الخاصة بكل من هذه العمليات ، ولهذا يجب تغليب العقد الذي يعتبر أساسا في هذه العمليات بحيث يتفق مع الغرض المنشود منها ، ونجسرى حكمه على التعاقد كله . وهو ما قررناه بصدد تكييف عقد السياحة .

٨٢- ذنبه معصم الصادق المهدي ، الالتزام قبل التعاقدى بالإلزام بالبيانات المتعلقة بالعقد وتطبيقاته على بعض أنواع العقود " دراسة فقهية مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

٨٤- وتتمثل تلك الالتزامات فيما يلي ،

١ - لا يجوز للشركات السياحية مزاوله نشاطها في المناطق العسكرية أو في مناطق الحدود إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الدفاع بناء على اقتراح وزارة السياحة (م ٢)

٢ - تلتزم الشركات السياحية بأسعار الخدمات التي تضعها وزارة السياحة (م ١٢) .

٣ - تلتزم الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية الخاصة بالأفواج القادمة إلى مصر قبل تنفيذها بشمسة عشر يوما على الأقل ، وعلى أن يتضمن الإخطار أسماء الفنادق وأماكن الإقامة ودرجتها وعنوانها وطريقة السداد ومصدره ، على أن يكون السداد من خلال البنوك الرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي والعملة القبوله قانونا (م ١٢) .

٤ - تلتزم الشركات السياحية أن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفات بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها مرفقا بها بيان القيمة النقدية للخدمات التي قدمتها الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تحويلها من وإلى مصر بإحدى طرق الدفع القبوله وتقديمها ما يثبت ذلك (م ١٤) .

الإذعان في القانون المصري ، رسالة القاهرة ، ١٩٦٦ ، صيد النعم البدراوي ، النظرية العامة للالتزامات ، ج ١ ، مصادر الالتزام ، ١٩٩٢ ، ص ٧٤ وما بعدها ، تيبب شنب ، دريس في نظرية الالتزام . مصادر الالتزام ، ١٩٩٢ ، ص ٤٨ وما بعدها ، طلبة وهبة خطاب ، ماضرات في النظرية العامة للالتزام ، ج ١ ، مصادر الالتزام ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٢ وما بعدها ، في اللغة الفرنسي ،

SALEILLES : de la déclaration de volonité, 1901 ; LEAUTE : les contrats types. Rev.trim.dr.civ. 1953, p. 129 ; BERLIOZ : le contrat d'adhésion, 2éd., 1976 ; TESTU : le juge et le contrat d'adhésion, JCP, 1993, I, 3673 ; PH.MALAURIE et L.AYNES : les obligations, 8éd., 1998, p.194 ; christian LARROUMET , les obligations. Le contrat, 3éd., 1996, p. 242 et s.

٧٧- راجع في فكرة الالتزام الرئيسي في العقد تفصيلا ، أسامة أبو الحسن مجاهد ، فكرة الالتزام الرئيسي في العقد ولها على اتفاقات السنوية ، دار الكتب القانونية ، ١٩٩٩

٧٨- محمد عبد الظاهر ، عقد الفندقية ، طبيعته القانونية - آثاره - مسئولية الفندقية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٤٨ .

٧٩- يرى البعض أن عقد السياحة يتميز إلى جانب هذه الخصائص ، بأنه عقد من عقود الاستهلاك ، وأنه من عقود الخدمات . راجع في ذلك تفصيلا ، أحمد السيد الزقرد ، الروابط القانونية الناشئة عن عقد الرحلة ، مجلة الحقوق الكويتية ، السنة الثانية والعشرون ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٨ ، ص ٨٩ وما بعدها . انظر كذلك في الطابع الدولي لعقد السياحة ، أحمد عبد الكريم السلامة ، عقد المشاركة الزمنية الدولي . تأملات في القانون الدولي الخاص السياحي ، مجلة حقوق حلوان ، العدد الرابع ، يوليو / ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ١٦ وما بعدها .

٨٠- عبد النعم فرج الصدة ، مصادر الالتزام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ٥٩ .

81- Annick BATTEUR : la protection illusoire du consommateur par le droit spécial de la consommation : réflexions sur la réglementation nouvelle régissant le contrat de vente de voyage, D. 1996, chron., p. 35.

٨٢- السنهوري ، الوسيط ، ج ١ ، السابق ، بند ٥٢ ، ص ١٩٥ وما بعدها ، عبد النعم فرج الصدة ، مصادر الالتزام ، المرجع

وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة (م ١٦) .

٨٥- راجع في ذلك تفصيلا ،

في الفقه المصري : ثرية المهدي ، المرجع السابق ، سعيد سعد عبد السلام ، الالتزام بالإفصاح في العقود ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ ، السيد محمد السيد عمران ، الالتزام بالإخبار ، دراسة مقارنة ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٤ ، سهير منتصر ، الالتزام بالتبصير ، دار النهضة المصرية ، ١٩٩٠ ، محمد إبراهيم الدسوقي ، الالتزام بالإصلاح قبل التعاقد ، دار إيهاب للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، محمد عبد القاهر حسين ، الجوانب القانونية لمرحلة السابقة على التعاقد ، مجلة الحقوق ، س ٢٢ ، ع ٢ ، يونيو ١٩٩٨ ، ص ٧٧ ، محمد حسام محمود لطفي ، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض ، دراسة في القانونين المصري والفرنسي ، ١٩٩٥ ، بدون نشر ، ص ١٨ وما بعدها ، خالد جمال أحمد حسن ، الالتزام بالتعاقد قبل التعاقد ، رسالة دكتوراه ، حقوق أسسيوط ، ١٩٩٦ .

في الفقه الفرنسي ،

DE JUGLART (M) : l'obligation de renseignements dans les contrat, R.T.D.C., 1945, p. 1 .

٨٦- فقد أورد مرسوم ١٤ يونيو ١٩٨٢ ، المتعلق بشروط البيع العامة في صلافة وكالة السياحة بعملائها ، هذه التزامات على مائل وكالة السياحة ، تهدف في جملتها إلى حماية العميل (المستهلك) ، لا سيما فيما يتعلق بتبصيره ، وهو ما أكدته التوجيه الأوربي في ١٢ يونيو ١٩٩٠ .

وكذلك قانون ١٢ يوليو ١٩٩٢ ، ولائحته الصادرة في ١٩٩٤ التي أكدت على هذه الحماية في المادة ٩٧ منها حين اشترطت ضرورة الإعلام السابق للعميل لـ l'information préalable faile au consommateur بتفاصيل الرحلة ، حين أكدت على صفته كمستهلك وحقه في التماس في العلم مع وكالة السياحة ، وهي الطرف المحترف في العقد .

٨٧- راجع في موضوع التوازن العقدي وحماية المستهلك في عقود الإذمان بوجه عام ، سعيد سعد عبد السلام ، التوازن العقدي في نطاق عقود الإذمان " دراسة فقهية مقارنة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ ، حمد الله - محمد حمد الله ، حماية المستهلك في مواجهة الشروط التحسسية في عقود الاستهلاك . دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ،

٥ - تلتزم الشركات السياحية بأن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد أو خارجها على وزارة السياحة والحصول منها على إذن كتابي بالطبع والتوزيع ، ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك (م ١٥) .

٦ - تلتزم الشركات السياحية بموافقة وزارة السياحة بميزانيتها وحساباتها الختامية في ميعاد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة (م ١٦) .

٨٤- ويتمثل تلك الالتزامات فيما يلي ،

١ - لا يجوز للشركات السياحية مزولة نشاطها في المناطق العسكرية أو في مناطق الحدود إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الدفاع بناء على اقتراح وزارة السياحة (م ٢)

٢ - تلتزم الشركات السياحية بأسعار الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة (م ١٢) .

٣ - تلتزم الشركات السياحية بإخطار وزارة السياحة بالبرامج السياحية الخاصة بالأفواج القادمة إلى مصر قبل تنفيذها بخمسة عشر يوما على الأقل ، وعلى أن يتضمن الإخطار أسماء الفنادق وأماكن الإقامة ودرجتها وعنوانها وطريقة السداد ومصدره ، على أن يكون السداد من خلال البنوك المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وبالمعامل المقبولة قانونا (م ١٢) .

٤ - تلتزم الشركات السياحية أن ترسل لوزارة السياحة في الأسبوع الأول من كل شهر كشوفها بأسماء وجنسيات المسافرين عن طريقها مرفقا بها بيان القيمة النقدية للخدمات التي قدمتها الشركة لعملائها ونوعها وطريقة تعويضها من وإلى مصر بإحدى طرق الدفع المقبولة وتقديمها ما يثبت ذلك (م ١٤) .

٥ - تلتزم الشركات السياحية بأن تعرض جميع المطبوعات والنشرات ومختلف أنواع الصور والأدلة السياحية التي تصدرها لتوزيعها داخل البلاد أو خارجها على وزارة السياحة والحصول منها على إذن كتابي بالطبع والتوزيع ، ويعتبر عدم الرد خلال شهر من تاريخ العرض بمثابة موافقة على ذلك (م ١٥) .

٦ - تلتزم الشركات السياحية بموافقة وزارة السياحة بميزانيتها

السابق، رقم ٨٤، ص ٩٩.

٩٤- المرجع السابق، رقم ٨٢، ص ٩٨.

95- Art 15 : " le vendeur (l'agence de voyage) doit informer les intéressés, par écrit préalablement à la conclusion du contrat, du contenu des prestations proposées relatives au transport et au séjour, du prix et des modalités de paiement, des conditions d'annulation du contrat ainsi que des conditions de franchise des frontières ".

٩٦- من الجدير بالملاحظة أن لائحة ١٩٩٤ لم تستلزم الإدلاء

بهذه البيانات في الوثيقة العقدية فحسب، وإنما استلزم

ذلك أيضاً في عقد السياحة كذلك، الأمر الذي لم يفضله

التوجيه الأوروبي في ١٩٩٠.

٩٧- ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن المادة ١٠٤ من لائحة ١٩٩٤ قد

استلزم أن تدرج أحكام المواد من ٩٥ إلى ١٠٢، المتعلقة

بالشروط العامة للبيع، في نشرات ومقود السياحة التي

تقدم وكالات السياحة إلى عملائها.

٩٨- وفي هذه الحالة، أي عند احتفاظ وكالة السياحة بعقدها

في المدول عن بعض ما أوردها في الوثيقة العقدية، تكون

بمصد إيجاب مسعوب يتحفظ réserve، أو إيجاب معلق لا

يُنقذ إلا إذا تعلقت الشرط الذي علق عليه. راجع،

السنهوري الوسيط، السابق، بند ١٠١، ص ٦٤.

وبلاحظ أننا لا نكون، في هذه الحالة، بمصد إيجاب

بالعقد، حيث يفترض هذا الأخير توافر إرادة بالية جازمة

لإبرام العقد، وفقاً لما قضت به محكمة النقض من أن

" الإيجاب هو العرض الذي يعبر عنه الشخص الصادر منه

على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين، بحيث إذا

ما اقترن به قبول مطابق، له انعقد العقد " - نقض مدني

في ١٩ يونيو ١٩٩٦، مجموعة أحكام النقض، ص ٢٠، ص

١٠١٧. ولما لم يكن ذلك الإيجاب المسعوب يتحفظ من جانب

وكالة السياحة لا يعد إيجاباً بالمعنى الذي حددته محكمة

النقض، فإنه لا يعدو أن يكون مجرد دعوة إلى التعاقد،

حيث تحث وكالة السياحة العملاء إلى إبرام عقد من

المقود غير القابلة للتفاوض (وذلك حينما يكون عقد -

السياحة من عقود الإذعان) - راجع تفصيلاً في الدعوة

إلى التعاقد وتمييزها عن الدعوة إلى التفاوض، رجب

كريم، المرجع السابق، ص ٨٩ وما بعدها.

١٩٩٧. أحمد محمد محمد الرفاعي، العملية المدنية للمستهلك

إزاء المضمون العتدي، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

٨٨- نزيه المهدي، المرجع السابق، ص ٤٢ وما بعدها.

٨٩- يقصد بالوثيقة العقدية بوجه عام " كل وثيقة تسلم

بمناسبة إبرام عقد، وتتضمن بعض عناصره " أو، بعبارة

أخرى " هي كل وثيقة تسلم في إبرام أو تنفيذ العقد،

وتتضمن بعض عناصره " - راجع في ذلك تفصيلاً،

F. LABARTHE : la notion de document contractuel, 1994,

p. 4 et s.

90- François BOULANGER : les relations juridique entre

les agences de voyages et leur clientèle après l'arrêt

du 14 juin 1982, JCP 1983, doct., 3117, p. 28.

٩١- راجع في عقود التفاوض تفصيلاً،

في الفقه المصري، حسام الدين كامل الأهواني، المفاوضات في

الفترة قبل التعاقدية ومراحل إعداد العقد الدولي، بحث

مقدم إلى ندوة الأنظمة التعاقدية للقانون المدني

ومقتضيات التجارة الدولية، معهد قانون الأعمال الدولي،

القاهرة ٢ / ٢ يناير ١٩٩٢، جمال فخر التكاوي، المقود

والاتفاقيات الممهدة للتعاقد وأهمية التفرقة بين العقد

والاتفاق في المرحلة السابقة على العقد، مجلة الحقوق

الكويتية، ص ٢٠، ع ١، مارس ١٩٩٦، ص ١٣٢، محمد محمد

أبو زيد، المفاوضات في الإطار التعاقدية، صورها وأحكامها

، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، رجب كريم عبد الله،

التفاوض على العقد - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية

الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٤ وما بعدها.

في الفقه الفرنسي،

- J. GHESTAIN : Traité de droit civil, la formation du

contrat, 3^e éd., L.G.D.J., 1993, p. 316 et s.

92- J. GHESTAIN : op. Cit., no. 344, p. 316.

حيث يعبر عن ذلك بقوله،

" comme l'engagement contractuel de faire une offre ou de poursuivre négociation en cours afin d'aboutir à la conclusion d'un contrat, dont l'objet n'est encore déterminé que de façon partielle et en tous cas insuffisante pour que le une contrat soit formé ".

٩٢- حيث تسبق هذه المرحلة مرحلة الإيجاب البات، فلا تعدو

أن تكون مجرد اقتراح يصدر من أحد الطرفين - وكالة

السياحة - يريد أن يستطلع رأي الطرف الآخر - العميل -

ويقف على مدى استعداده، فإذا تبين أن لديه الرغبة في

التعاقد، دخل معه في مفاوضات بهدف التوصل إلى إبرام

العقد النهائي. راجع، الصدة، مصادر الالتزام، المرجع

- ١٠٧ ارجاع المدة الأولى من هذا القانون بما سبق ، ص ٩ .
- ١٠٨ راجع الأحكام التي أكدت مبدأ التزام وكالة السياحة بتحقيق نتيجة ، لاحقا ، ص ٦٩ وما بعدها .
- 109 cass. civ. 1re 31 mai 1978, D. 1979, P.48 .
- 110 " l'agence de voyage, lorsqu'elle se charge de fournir au voyageur un titre de transport, contracte l'obligation d'assurer l'efficacité du titre ainsi délivré " .
- 111 cass. Civ. 1re 31 mai 1978, préc.
- 112 " la société T. qui avait pour mission ... de faire confirmer les billets afin d'éviter à ses clients toute initiative, était tenue, sur ce point, d'une obligation de résultat " .
- 113 cass. Civ. 1re 13 nov. 1956, J.C.P., 1957, II, 9799.
- ١١٤ راجع في الالتزام بالسلامة تفصيلا ،
- في الفقه المصري ، محمد علي عمران ، الالتزام بضمان السلامة وتطبيقاته في بعض العقود ، دراسة فقهية قضائية في كل من مصر وفرنسا ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، على سيد حسن الالتزام بالسلامة في عقد البيع ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ ، محمود التلي ، النظرية العامة للالتزام بضمان السلامة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .
- في الفقه الفرنسي ،
- ARLIE (Didier) : l'obligation de sécurité du vendeur professionnel, R.J.D.A. 1993, p. 409 et s. ; Lambert faivre (Y) : fondement et régime de l'obligation de sécurité, D. 1994, p. 81 et s.
- 115 Cass. Civ. 1re 15 déc. 1969, D. 1970, p. 326.
- 116 Cass. Civ. 1re 3 mai 1977, Bull. Civ. I, no. 195.
- 117 Cass. Civ. 29 mai 1990, Bull. Civ. I, no. 128, D. 1990, Inf. Rap. P. 151, J.C.P. 1990, éd. G. IV, 290.
- ١١٨ وهو ما عبرت عنه المحكمة بقولها ،
- " l'organisateur d'un voyage n'est tenu en ce qui concerne la sécurité des ses clients pendant les transports relevant de ce voyage que d'une obligation de moyens " .
- ١١٩ محمد بهجت عبد الله قايد ، العقود التجارية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، مختار أحمد بيري ، قانون المعاملات التجارية ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ وما بعدها .
- وفي الفقه الفرنسي ،
- PH.MALAURIE et L.AYNES : op. Cit., no.824, p. 473.
- ويشير عن ذلك بقوله ،
- " le transporteur promet non seulement de transporter une personne d'un point à un autre, mais de la transporter saine et sauve " .

99- A. BATTEUR : réflexions sur la réglementation nouvelle régissant le contrat de vente de voyages, D. 1996, chron., p. 82.

100- Syndicat national des agences de voyages .

١٠١ راجع ص ٤١ .

١٠٢ راجع المادة ٢١١ / ١ مدني مصري حيث نصت على أنه "

في الالتزام بعمل ، إذا كان المطلوب من المدين هو أن يوافق على الشئ ، أو أن يقوم بإدرايته ، أو أن يتوخى الحيلة في تنفيذ التزامه ، فإن المدين يكون قد وفى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادي ، ولو لم يتحقق القرض المقصود ، هذا ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك " .

وراجع في ذلك أيضا نفس مدني في ١٢ يوليو ١٩٦١ ، ص ٢٠ ، ص ٩٩ ، حيث جاء به أنه ، " إذا كانت الالتزامات التي اعتبر الحكم المطعون فيه الطامن مثلا بها ، هي الالتزام بتحقيق نتيجة إيجابية ، فإن صدم إيجاب تحقق هذه النتيجة ، يقع على حائق المدين الطامن ، وما على الدائن إلا أن يثبت الالتزام ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر إخلال الطامن بتلك الالتزامات ثابتا بعدم تقديمه أي دليل على وفائه بها ، لم يخالف قواعد الإثبات " .

103 art 12 : " il répond de tout manquement à l'une de ses obligations, dont il est tenu de s'acquitter avec diligence.... " .

104 " il est garant de l'organisation du voyage ou du séjour et responsable de sa bonne exécution, à l'exception des cas de force majeure cas fortuits ou faits de tiers étrangères à la fourniture des prestations prévues au contrat de voyage " .

105 CA de Paris, 23 nov. 1988, D. 1989, no. 2, IR, p. 9.

حيث قضى بأنه " يجب على وكالة السياحة أن تعوض الضرر

الذي أصاب المسافرين إذا لم تكن قد نفذت كافة التزاماتها التعاقدية التي تعهدت بها ، أو إذا لم تمتد بعضها على نحو مرض " .

وهو ما عبرت عنه المحكمة بقولها ،

" une agence de voyage doit réparation du préjudice subi par des voyageurs si elle n'a pas exécuté toutes les prestations contractuelles promises et que certaines autres ont été mal exécutées " .

١٠٦ أحمد السيد الزقيد ، التزامات الضمان ومسؤوليته

المدنية في مواجهة السائح أو العميل دراسة تأسيسية

مقارنة في عقد الإقامة " النزول " في فندق ، سلسلة

البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة

المنصورة ، ج ٢٨ ، ١٩٩٢ ، ص ٩١ .

125 cass. Civ. 1re jan. 1961, J.C.P. 1961, II, 11979
126 Cass.civ. 1re 15 oct. 1974, R.T.D.comm. 1975, p. 904.
127 Cass. Civ. 3 nov. 1983, J.C.P. 1984, II, 20147
128 cass. Soc. 27 mai 1964, Gaz. Pal. 1964, II, p. 201.
١٢٩-راجع في الالتزام بالاستعلام ،

في الفقه المصري ، نزيه المهدي ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ وما
بعدها ، محمد حمام سمود لطفي ، المسؤولية المدنية في
مرحلة التفاوض ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢ وما بعدها .

في الفقه الفرنسي ،
P.JOURDAIN : le devoir de se renseigner, D. 1983, p. 139.
١٢٩ نزيه المهدي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ وما بعدها ، سعيد
سعد عبد السلام ، الالتزام بالإفصاح في العقود ، سالف
الإشارة ، ص ٢٨ وما بعدها .

١٣٠ نزيه المهدي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ وما بعدها ، سعيد
سعد عبد السلام ، الالتزام بالإفصاح في العقود ، سالف
الإشارة ، ص ٢٨ وما بعدها .

١٣١ أحمد السيد الزقري ، الروابط الناشئة عن عقد الرحلة ،
سابق الإشارة ، ص ١٨٤ .

132 cass. Civ. 1re 23 fév. 1983, D. 1983, p. 481 .
وراجع أيضا في هذا الخصوص ،

civ. 1r, 23 fév. 1983, JCP 1983, éd. G. II, 19967.
133 " l'organisateur d'un voyage à l'étranger qui fait appel
à un transporteur local tenu une obligation de surveillance de ce transporteur et à, notamment,
l'obligation de veiller à ce que le transport soit exécuté
dans des conditions de sécurité suffisantes " .
134 Jeanne de POUQUES : la responsabilité civile des
agences de voyages, 1997, p. 42.
135 F. BOULANGER : op. Cit., p. 31.

١٣٦ أحمد السيد الزقري ، الروابط الناشئة عن عقد الرحلة
المرجع السابق ، بند ١٢٠ ، ص ١٧٧ وما بعدها .
١٣٧ راجع في هذا التمييز تفصيلا ، حسن حسين البراوي ، عقد
تقديم المشورة ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠ وما
بعدها .

١٣٨ للمرجع السابق ، ص ١٥ وما بعدها .
١٣٩ نزيه المهدي ، المرجع السابق ، ص ١٧ وما بعدها .
١٤٠ حسن البراوي ، للمرجع السابق ، ص ٤٢ .
141 cass. Civ. 27 oct. 1970, D. 1971, p. 449 .

١٤٢- فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه " من المقرر في
قضاء هذه المحكمة أن عقد نقل الأشخاص يلقى على
مالك الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب ، وهو التزام
بتحقيق غاية ، فإذا أصيب الراكب بنسب أثناء تنفيذ
- عقد النقل ، تقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير
حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ، ولا ترتفع هذه
المسؤولية إلا إذا أثبت هو أن الحادث نشأ عن قوة القاهرة ،
أو عن خطأ من الراكب ، أو خطأ من الغير " . نقض مدنى
في ٧ مارس ١٩٧٩ ، الطعن رقم ٧٨٤ ، ص ٤٥ ق ، ص ٧٤٢ وما
بعدها . كما قضى ، في ذات المعنى بأن " عقد نقل
الأشخاص يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة
الراكب ، بمعنى أن يكون ملزما بأن يوصله إلى الجهة المتفق
عليها سائما ، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية ، فإذا
أصيب الراكب ، فإنه يكفي أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ
عقد النقل ، ويعتبر هذا منه إثباتا لعدم قيام الناقل
بالتزامه ، فتقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير
حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه " نقض مدنى في
١٧ يناير ١٩٦٦ ، ص ١٧ ، ص ١٩٩ . وفي ذات المعنى ، نقض ٢٦
أبريل ١٩١٢ ، مجموعة أحكام النقض (المواد المدنية
وال تجارية) ، ص ١٢ ، ع ٢ ، ص ٥٢٢ .

ولقد أكد القضاء الفرنسي على هذا الالتزام ، طالما أن المسافر في
مرحلة النقل بالمعنى الضيق (أى خلال تواجده بوسيلة
النقل) . راجع ،

civ. I, 1re juill. 1969, J.C.P. 1969, II, 16091.
121 Patrice JOURDAIN : la responsabilité contractuelle
des agences de voyages du fait des prestataires de
services auxquels elles ont recours, R.T.D.civ. oct.
déc. 1989, p. 755.

يغير من ذلك بقوله ،

" les agences de voyages seront donc responsables dans
les mêmes conditions que les prestataires de services
auxquels elles font appel . et lorsque le dommage est
causé par un transporteur, l'obligation de résultat à
laquelle celui-ci est tenu conduira à une aggravation
sensible de la responsabilité de l'agence " .
122 cass. Civ. 1re ch. 10 mai 1989, D. 1989, IR, p. 171.
123 Trib. gr. Inst. Strasbourg 14 fév. 1977, D. 1978, p. 249,
note J. P. BRILL.
124 René RODIERE : la responsabilité des agences de
voyage, D. 1958, p. 243.

والنظر لاحقا ص ١٠٠ وما بعدها في المسؤولية العقدية لوكالة
الساحبة عن فعل الغير .

ويقرر الحكم ذلك في العبارة التالية :

" elle a l'obligation d'apporter toute diligence pour assurer l'exécution du contrat et, surtout en pays étranger, de porter assistance à son client dans toute la mesure de ses moyens "

142 cass. Civ. 1re 15 déc. 1969, préc.

١٤٧ راجع تفصيلاً في التمييز بينه وبين الالتزام قبل

التعاقدي بالإدلاء بالبيانات العقيدية ، فزبه المهدي ،

الرجع السابق ، ص ٢٢ وما بعدها .

١٤٨ راجع ما سبق ، ص ٥٤ وما بعدها .

١٤٩ يتقبله نص المادة ١١٧٥ مدني فرنسي التي تنص على :

" les conventions obligent non seulement à ce qui y est exprimé, mais encore à toutes les suites que l'équité, l'usage ou la loi donnent à l'obligation d'après sa nature "

١٥٠ راجع في عرض ذلك تفصيلاً ، فزبه المهدي ، الرجع السابق

، ص ٢٧ وما بعدها .

147 F. BOULANGER : op. Cit., p. 30.

148 cass. Civ. 1re 29 Juin 1976, J.C.P., 1978, 18995.

149 CA de Paris, 30 mars 1989, D. 1989, inf. Resp., p. 141.

١٥٠ وقد عبرت المحكمة عن ذلك بقولها :

" l'agence de voyage doit réparer le préjudice non couvert par l'assurance grecque au motif que, par une formule inexacte et incomplète, elle n'a fait état d'aucune limitation de garantie et n'a pas attiré l'attention des clients sur l'intérêt de souscrire une assurance complémentaire, ces derniers étant en droit de considérer qu'ils étaient entièrement couverts dès lors que, avant leur départ, ils avaient acquitté la prime comprise dans le prix du voyage pour une assurance sans limitation, conformément à la formule du catalogue "

151 cass. Com., 20 nov. 1967, D. 1968, p. 362.

١٥٢ وقد عبرت المحكمة عن ذلك بقولها :

" une agence à laquelle un hôtelier réclamait le paiement des prestations fournies avait agi comme un commissionnaire, puisqu'elle avait traité en son propre nom et pour son propre compte avec l'hôtelier "

١٥٣ يميز التمييز في هذا الخصوص تبين الوكالة بالمولة وما

قد يشتهر بها من عقود أخرى ، فمن ناحية ، تتميز

الوكالة بالمولة عن الوكالة العادية في أن الوكيل العملي

يتعامل باسم ولحساب الموكل ، فهو يتعامل بمسئله وكيلا لا

أصيلا ، وما يتشأ عن العقد من آثار يتصرف مباشرة إلى

الموكل مباشرة دون الوكيل ، أما الوكيل بالمولة فيتعاقد

باسمه الشخصي وليس باسم الموكل ، فيتعامل بصفته

أصيلا في العقد الذي يبرمه مع الغير ، ويتصرف إليه آثاره

، ثم يقوم بتقلها بعد ذلك إلى الموكل .

ومن ناحية ثانية ، تتميز الوكالة بالمولة عن وكالة العقود ،

حيث يتعامل وكيل العقود باسم الموكل ولحسابه ، فتنب

في ذمة هذا الأخير كافة الحقوق والالتزامات الناشئة من

العقد الذي يبرمه الوكيل ، فهذه الوكالة (وكالة العقود)

تتضمن فكرة النيابة ، حيث يعد وكيل العقود نائباً مباشر

مهمته على وجه الاستقلال . ومن ناحية ثالثة ، وأخيرة ،

لتتميز الوكالة بالمولة عن السمسرة ، هي أن السمسار

يقتصر دوره على مجرد التقريب بين المتعاقدين بغية إبرام

العقد بينهما دون أن يكون السمسار طرفاً في العقد الذي

يتوسط في إبرامه ، ولا يسأل عن تنفيذ الحقوق

والالتزامات الناشئة عنه . راجع ، محمد بهجت عبد الله

قائلا ، العقود التجارية ، الرجع السابق ، ص ٦٩ وما بعدها

، مختار أحمد ديري ، قانون المعاملات التجارية ، الرجع

السابق ، ص ٦٦ وما بعدها .

١٥٤ راجع في الالتزام بالتعويض أو بحث الانتباه ، فزبه المهدي ،

الرجع السابق ، ص ١٧ وما بعدها .

155 cass. 1re civ., 24 mai 1989, Bull. Civ. I, no. 207, J.C.P. 1989, éd. G. IV, p. 277.

١٥٦ وقد عبرت المحكمة عن ذلك بقولها :

" le client doit attirer l'attention de l'agence de voyages sur tout élément déterminant de son choix, sur toute particularité le concernant susceptible d'affecter le déroulement du voyage et du séjour "

وكان هذا الحكم بمناسبة دعوى لتكليس وقضاهي أن إحدى

وكالات السياحة كانت قد نظمت رحلة سياحية إلى

إسرائيل ، وكان أحد العملاء يهوديا ، وكان مقبرا ، وفقا

لبرنامج الرحلة ، أن يكون موعد السفر من إسرائيل في

ساعة متأخرة من مساء يوم جمعة ، وهو ما كان يعني أن

جزءا من الرحلة كان سيقع في أول جزء من يوم السبت

الذي يعتد اليهود حرمة عمل أي شيء فيه ، فرفض هذا

المسافر اليهودي الاشتراك في الرحلة . وطالب باسترداد

قيمة التذاكر التي كان قد دفعها ، على أساس أنه كان يجب

على وكالة السياحة أن تأخذ في اعتباها مثل هذه

الظروف الخاصة عند تصديدها لوجده الرحلة ، وهو ما

أخذ به قضاء أول درجة ، إلا أن محكمة النقض ألقت ذلك

، وقضت بأنه كان يجب على العميل لفت انتباه وكالة

السياحة إلى هذه الظروف الخاصة .

٤٨١ وما بعدها .

١٧٧ تمس المادة ١٦٥ مدنى مصرى على أنه " إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يند له فيه كحادث مفاجئ أو قوة القاهرة أو خطأ من الضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك " .

168 CA Paris, 5e ch., 22 janv. 1981, Juris-Data no 000520.
١٦٩ وقد نصت على هذه الحالة المادة ١٠١ من لائحة ١٥ يونيو

١٩٩٤ بقولها ،

" Lorsque, avant le départ de l'acheteur, le vendeur se trouve contraint d'apporter une modification à l'un des éléments essentiels du contrat tel qu'une hausse significative du prix, l'acheteur peut, sans préjuger des recours en réparation pour dommages éventuellement subis, et après en avoir été informé par le vendeur par lettre recommandée avec accusé de réception : soit résilier son contrat et obtenir sans pénalité le remboursement immédiat des sommes versées

١٧٠ أحمد السعيد الزقرد ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ وما بعدها .

١٧١ راجع فى حوالة العقد ، أو التنازل عن العقد ، بوجه عام ،

سليمان مرقس ، الوالى فى شرح القانون المدنى ، ج ٢ فى

الالتزامات ، المجلد الرابع ، أحكام الالتزامات ، ط ٢ ، ١٩٩٧ ،

ص ٦٧١ وما بعدها ، نبيل إبراهيم سعد ، التنازل عن

العقد ، أحكام ونطاق التنازل عن العقد ، منشأة المعارف

بالإسكندرية ، دت .

J. GHESTIN : op. Cit. No. 355 et s. ph. MALAURI et L. AYNES : op. Cit., no. 778 et s.

وفى خصوص حوالة عقد السياحة ،

M.L. IZORCE : circulation du contrat, Jur. cl. Contrats Distribution, fasc. 160, 1995.

١٧٢ وقد نصت على هذه الأحكام المادة ١٨ من قانون ١٢ يوليو

١٩٩٢ بقولها ،

" l'acheteur peut céder son contrat, après en avoir informé le vendeur dans un délai fixé par voie réglementaire avant le début du voyage ou du séjour, à une personne qui remplit toutes les conditions requises pour le voyage ou le séjour. Le cédant et le cessionnaire sont responsables solidairement, vis-à-vis du vendeur, du paiement du solde du prix ainsi que des frais supplémentaires éventuels occasionnés par cette cession " .

١٥٧ راجع ، أحمد السعيد الزقرد ، المرجع سالف الإشارة

، ص ١٥٧ وما بعدها .

١٥٨ ويعبر النص عن ذلك بقوله ،

" les conventions légalement formées tiennent lieu de loi à ceux qui les ont faites " .

١٥٩ راجع ، السنهوري ، السابق ، بند ٤٠٩ ، ص ٨٤٢ ، الصدة ،

مصادر الالتزام ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩ وما بعدها ،

البدراوى ، مصادر الالتزام ، المرجع السابق ، ص ٣٩٥ وما

بعدها .

١٦٠ وهو ما نصت عليه المادة ٥٠ / ١ من لائحة ١٤ يونيو ١٩٨١

فى فرنسا ، حيث ألزمت وكالة السياحة بضرورة إعلام

العميل بتمن الرحلة قبل إبرام عقد السياحة ، ويكون

ذلك عند التسجيل للرحلة .

١٦١ وقد ألزمت لائحة ١٩٨٢ فى فرنسا وكالة السياحة التى

تعدت تقويماً أو تصديلاً فى ثمن الرحلة أن تقدم ما يبيّن

لها ذلك من النصوص المنظمة . وهو ما أبانت منه المادة

٥ / ٢ من اللائحة بقولها ،

" en cas de révision de prix, la justification des modifications intervenues ainsi que les textes réglementaires les autorisant sont fournis " .

١٦٢ حيث يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند وجود مثل هذا

الاتفاق بعض العناصر المؤثرة فى الثمن ، كتكاسة وسائل

النقل ، والرسوم التى تفرض على بعض الخدمات التى

تقدم للعملاء .

163 art 19 : " les prix prévus au contrat ne sont pas révisables, sauf si celui-ci prévoit expressément la possibilité d'une révision tant à la hausse qu'à la baisse et en détermine les modalités précises de calcul, uniquement pour tenir compte des variations Au cours des trente jours qui précèdent la date de départ prévue, le prix fixé au contrat ne peut faire l'objet d'une majoration " .

١٦٤ ولذلك تنص عقود النقل عادة على أنه فى حالة حدوث

المساخر عن العقد بإرادته المتعردة ، فى توقيت غير مناسب

، قبيل بدء الرحلة ، يتربط عليه أن يعقد العميل جزءاً

من ثمن الرحلة ، أو مبلغ العروين le dédit الذى يكون قد

دفعه مقدماً ، كتمن أو مقابل تعسوله من العقد .

١٦٥ راجع فى هذا التمييز تفصيلاً ، البدراوى ، مصادر الالتزام

، المرجع السابق ، ص ٤٨٠ وما بعدها .

١٦٦ السنهوري ، السابق ، بند ٤٥٨ ، ص ٩٤٢ وما بعدها ، الصدة ،

المرجع السابق ، ص ٣٩٥ ، البدراوى ، المرجع السابق ، ص

وقد أعطى المشرع الفرنسي للموزع " المنتج البديل " الحق في الرجوع على المنتج الأصلي بذات الدوى المقررة للمضرب ، وبناء على ذات الأحكام المقررة في القانون ، دون أن يكون له - أي للموزع - أن يلغى مسؤوليته بإحالة المضرب إلى المنتج الأصلي ، وهو ما نصت عليه المادة ١٢٨٦ / ٢ بقولها ،
 " le recours du fournisseur contre le producteur obéit aux mêmes règles que la demande émanant de la victime directe du défaut " .

ولضمان حماية أكبر للمضرب ، فإن له أن يطالب أيا من المنتجين المتعددين استقلالا بكل مبلغ التعويض ، كما يجوز له أن يطالبهم جميعا بالتعويض ، وعلى سبيل التضامن ، وهو ذات الحق الذي يكون للعميل في عقد السياحة الذي يجوز له ، إما الرجوع على أي من وكالة السياحة المنظمة (المنتج الأصلي أو الفعلي) أو وكالة السياحة الموزعة (المنتج البديل) ، بكامل مبلغ التعويض ، أو عليهما معا على سبيل التضامن . وقد قررت مبدأ المسؤولية التضامنية بين المنتجين المتعددين ، المادة ٨ / ١٢٨٦ مدنى فرنسى بقولها ،

" en cas de dommage causé par le défaut d'un produit incorporé dans un autre, le producteur de la partie composante et celui qui a réalisé l'incorporation sont solidairement responsables " .

وقد طبق القضاء الفرنسى أحكام هذه المسؤولية بين المنتج (نظم الرحلة) ، والمشتري الأول (موزع الرحلة) في مواجهة المشتري من الباطن (العميل السائح) ، حيث قضى بأن المشتري من الباطن le sous-acquéreur يستطيع رفع دعوى التعويض بدنا من وسيط تسويق وتوزيع المنتج حتى المنتج الأصلي ، حيث تقوم بين هؤلاء جميعا مسؤولية تضامنية . وقد أوضحت المحكمة عن ذلك بقولها ،

" le sous-acquéreur a une action contractuelle en dommages et intermédiaire de commercialisation du produit, jusqu'au fabricant, tous ces débiteurs étant tenus in solidum " . civ. Ire 9 oct. 1979, D.1980, IR, p.222.

ونظر كذلك ،

CA Paris 14 janv. 1988 (juris-data no.020038) ; CA Paris 30 mars 1989 (juris-data no. 021742) .

راجع في هذا الموضوع بوجه عام ، محمد شكرى سرلا ، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة ، دار الفكر العربى ١٩٨٢ ، حسن عبد الباسط جيمى ، مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتجاته العيبة * دراسة مقارنة في ضوء تطور القضاء الفرنسى وملاحق القانون الفرنسى بشأن مسؤولية المنتج عن عيوب المبيع في

١٧٢ وقد عبرت المادة ٢٢ من القانون عن ذلك بقولها ،

" toute personne physique ou morale qui se livre mentionnées à l'article Ire est responsable de plein droit à l'égard de l'acheteur de la aux opérations bonne exécution des obligations résultant du contrat, que ces obligations soient à exécuter par elle-même ou par d'autre prestataires de services, sans préjudice de son droit de recours contre ceux-ci " .

١٧٤ راجع في ذلك على سبيل المثال ،

cass. Ire civ., 12 juin 1985, Bull. civ. I, no.185 ; CA Paris, 5 nov. 1962, Gaz.Pal. 1963, I, p.124 ; cass. Ire civ., 13 janv. 1965, Bull.civ., I, no.37 ; CA Paris, 9 fév. 1988, D.1988, IR, p. 73.

١٧٥ ويبر إيمان عقد السياحة في هذه الحالة بعدة خطوات أو مراحل ،

١ - تقوم وكالة السياحة الموزعة بعرض رغبة العملاء في القيام برحلة معينة ، على وكالة السياحة المنظمة ، لوقوف على مدى استعداد هذه الأخيرة لتنظيم برنامج الرحلة المقترحة .

٢ - يبرم : لصالح العميل ، عقد السياحة باسم وكالة السياحة المنظمة مع وكالة السياحة الموزعة التي تقوم بدفع حريون الرحلة ضد إبرام العقد .

٣ - تتسلم وكالة السياحة الموزعة الوثائق والأوراق المتعلقة بالرحلة ، لتقديمها إلى العميل ، وتقوم بدفع الباقي من ثمن الرحلة ، ضد استلام هذه الوثائق .

J. POUQUES : op. Cit., p. 58.

١76 Ibid.

177 civ. Ire 15 oct. 1974, JCP 1975, éd. G., II, 18071 bis.

178 J. POUQUES : op. Cit., p. 59.

١٧٩ وقياس علاقة وكالة السياحة الموزعة بوكالة السياحة المنظمة على علاقة منتج السلامة بموزعها ، يستند إلى

نص المادة ١٢٨٦ / ٢ مدنى فرنسى الذى وسع من مفهوم المنتج ، ووسع من نطاق الحماية للمضرب في حالة تعدد المنتجين ، وعلى ذلك تعتبر وكالة السياحة الموزعة منتجا بدليا تتسوى مع وكالة السياحة المنظمة بوصفها المنتج الفعلى أو الأصلي لخدمة السياحة . وقد عبرت عن ذلك بقولها ،

" le vendeur, Ou tout autre fournisseur professionnel est responsable du défaut de sécurité du produit dans les mêmes conditions que le producteur " .

188 " les défaillances de l'agent de voyages résultat de son fait ou celui des prestataires de services Sont couvertes par une assurance de responsabilité civile professionnelle ".

189 civ. Ire ch., 10 mai 1989, Gaz. Pal. 1989, II, p.126 .

وتعتبر المحكمة من ذلك بقولها ،

" la société voyage-conseil, directement tenue de la même responsabilité que les divers prestataires de services auxquels elle avait eu recours pour l'exécution du contrat proposé par elle à Mme J., devait indemniser celle-ci de la perte de ses bagages survenue au cours des opérations de transport ".

190 civ.Ire 15 janv.1991, D.1992, p.242 et s.

١٩١ وقد أوضحت من ذلك بقولها ،

" toute personne physique ou morale qui se livre mentionnées à l'article 1re est responsable de plein droit à l'égard de l'acheteur de la aux opérations bonne exécution des obligations résultant du contrat, que ces obligations soient à exécuter par elle-même ou par d'autre prestataires de services, sans préjudice de son droit de recours contre ceux-ci " .

- وهو ذات ما لقرره ولكده التوجيه الأولى في ١٢ يونيو ١٩٩٠

، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه .

192 J. POUQUES : op. Cit., p. 50.

١٩٣ تنص المادة ٢٢١ / ١ مدني مصري - يقابلها نص للمادة ١١٥

مدني فرنسي - على أنه " إذا لم يكن التعويض مقدرا في

العقد أو بخص في القانون ، فالقاضى هو الذى يقدره ،

ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من

كسب ، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء

بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة

طبيعية إذا لم يكن في استطلاعة الدائن أن يتوقع تبدل

جهد مقبول " . وانظر في ذلك ، نفس مدني بتاريخ ٤

ديسمبر ١٩٩٤ ، في الطعن رقم ١٢٨٥ ، س ٦٠ ، س ١٥٢٥ وما

بعدها .

١٩٤ انظر تقييلا في ذلك ، أحمد السعيد الزقرد ، الرجوع

السابق ، ص ٢٠٥ وما بعدها .

195 CA Douai, 2 mai 1958, Gaz. Pal. 1958, I, p. 443.

196 J. POUQUES : op. Cit., p. 54.

197 F. BOULANGER : op. Cit., p. 31.

198 CA Paris 26 mars 1958, J.C.P. 1958, II, 10617.

وتعتبر المحكمة من ذلك بقولها ،

" que ce manquement tire un caractère particulièrement préjudiciable du fait que le passage à la banque et les escales constituaient pour eux à l'évidence, non seulement un des attraits majeurs et essentiels de la traversée, mais le but principal qu'ils recherchaient et il avait été le mobile déterminant de leurs adhésions ... qui se sont vus privés des agréments

١٩ مايو ١٩٩٨ ، ثروت فتحي اسماعيل ، المسؤولية المدنية

للبنك المهني ، الصانع ، الموزع - دراسة مقارنة ، رسالة

دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

١٨٠ راجع في المسؤولية العقدية من فصل الفيدر ،

في الفقه المصري ، عباس حسن الصراف ، المسؤولية العقدية

من فصل الفيدر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة

القاهرة ، ١٩٥٤ ، عبد الرشيد مأمون ، المسؤولية من فصل

الفيدر ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، حسن أبو النجا ،

للمسؤولية العقدية من فصل الفيدر - أساسها وشروطها ،

دراسة مقارنة ، ١٩٨٨ ، وفام أحمد حلمي أبو جميل ، إخلال

المتعاقد بالتزامه العقدي بفعل الغير أو شركته ، رسالة

دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، صلام

الدين خميس الميهدي ، المسؤولية الطبية عن فعل الغير ،

رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، دت .

في الفقه الفرنسي ،

BEQUE, Emile : de la responsabilité du fait d'autrui en matière contractuelle, R.T.D.Civ., 1914, p.251 et s.; RODIERE : ya-t-il une responsabilité contractuelle du fait d'autrui? D.1952, chr. P.161 et s.; G. MARTY et P. RAYNUD : droit civil, les obligations, 26d., les sources, p. 675 et s.; H.et L. MAZEAUD, J. MAZEAUD et F. CHABAS : leçons de droit civil, obligations, théorie générale, 1991, p.504 et s.; GOUIN Frédéric : la responsabilité contractuelle du fait d'autrui, 1999.

١٨١ السهوري ، الوسيط ، السابق ، بند ٤٣٢ ، ص ٩٠٧ وما بعدها

، الصدة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

182 J. POUQUES : op. Cit., p. 49 .

١٨٢ أحمد السعيد الزقرد ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ وما بعدها .

١٨٤ البدرأوى ، المرجع السابق ، ص ٤١٩ وما بعدها ، الصدة ،

الرجوع السابق ، ص ٢٥٢ وما بعدها .

١٨٥ أحمد السعيد الزقرد ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

186 J. POUQUES : op. Cit., p. 47.

187 M.RODIER : la responsabilité des agences de voyages, D. 1958, chr. P. 241.

ولم يكن يستثنى من ذلك سوى مسؤولية وكالة السياحة عن

فعل الناقل البحري ، وذلك بخصوص رحلات السياحة

البحرية ، وهو ما كانت تنص عليه المادة ٤٩ / ١ من قانون

١٨ يونيو ١٩٦٦ بقولها ،

" l'organisateur de croisières est personnellement responsable dommages survenus aux passagers ou à leurs bagages " .

النقض، ص ١٥، ص ٦٢١. وفي ذات المعنى، نقض مدني ٢٢ مارس ١٩٦٦، مجموعة أحكام النقض، ص ١٧، ص ٦٦٦.
٢٠٢ راجع في ذلك، نقض مدني ٢٧ يونيو ١٩٦٧، مجموعة أحكام النقض، ص ١٨، ص ١٢٨٦، نقض مدني ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧، مجموعة أحكام النقض، ص ٢٧، ص ١١٢، نقض مدني ١٦ مايو ١٩٧٩، ص ٤٥، ص ٣٦١.
وراجع أيضا المادة ١١٥٠ مدني فرنسي التي تنص على ذات المعنى بقولها،

"le débiteur n'est tenu que des dommages et intérêts qui ont été prévus ou qu'on a pu prévoir lors du contrat, lorsque ce n'est point par son dol que l'obligation n'est point exécutée".

وفي القضاء الفرنسي،

civ. Ire, 25 janv. 1989, D. 1989, IR, p.47; CA Paris 31 mars 1994, Gaz. Pal., I, p.407; com. 4 mars 1965, D. 1965, P. 449, JCP 1965, II, 14219, note R. RODIERE; civ. Ire, 6 déc. 1983, Bull. Civ., I, no. 287.

٢٠٤ تنص المادة ٢١٧ / ٢ مدني مصري على أنه "وكذلك يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه المتعاقد، إلا ما ينشأ من غش أو خفائه الجسيم ...".

٢٠٥ وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص بأن "المسئولية العقدية من تعويض الضرر الذي تسبب من خطأ المدين متى تحققت لا ترتفع عن هذا المدين بإقرار الغير بتحمل هذه المسئولية عنه ما دام الدائن المضرور لم يقبل ذلك، ولم يكن طرفا في الورقة التي أقر فيها الغير بتحمل تلك المسئولية. ولا يعتبر هذا الإقرار من الغير اتفاقا على الإعفاء من المسئولية مما تجبزه المادة ٢١٧ من القانون المدني، لأن الاتفاق الذي تمته به هذه المادة هو الاتفاق الذي يحصل بين الدائن المضرور وبين المدين المسئول، بشأن تعديل أحكام المسئولية الواردة في القانون إعفاء أو تضييق أو تشديد، أما حيث يتفق المسئول مع الغير ليتحمل عنه المسئولية دون دخل للضرور في هذا الاتفاق، فإن هذا يكون اتفاقا على ضمان المسئولية لا يؤثر على حق الضرور في الرجوع على المسئول الأصلي، ولا ينتقص من هذا الحق". نقض مدني ٤ أبريل ١٩٦٨، مجموعة أحكام النقض، ص ١٩، ص ٧٧٩.

satisfactions qu'ils attendaient de leur visite de ces régions encore peu fréquentée, l'exécution, même partielle, des engagements assumés par les agences ... est de nature à engager pleinement leur responsabilité".

١٩٩ انظر على سبيل المثال،

civ. Ire 24 mai 1989, p.rréc.

٢٠٠ راجع ما تقدم بخصوص التزام العميل بالإعلام، ص ١١٧ وما بعدها.

٢٠١ السهوري، الوسيط، مصادر الالتزام، المجلد الثاني، يتد ٥٧٩، ص ١٢١٥ وما بعدها، فانتهال الحق في التعويض الأدبي لا يتم إلا بإحدى طريقتين (نصت عليهما المادة ٢٢٢ مدني) الأولى، أن يكون التعويض قد اتفق على مبدئه وعلى مقداره بين المضرور والمسئول، والثانية، أن يكون الاتفاق قد استعصى هاجما المضرور إلى القضاء ومطالب المسئول بالتعويض، أما قبل الاتفاق أو المطالبة القضائية فلا ينتقل الحق في التعويض (الأدبي) إلى أحد، فإذا مات المضرور قبل ذلك، فلا ينتقل التعويض إلى ورثته، بل يزول الحق بومه. السهوري، السابق، يتد ٥٨٠، ص ١٢١٨ وما بعدها. وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص بأن "التعويض عن الضرر الأدبي، عملا بنص المادة ٢٢٢ / ١ من القانون المدني لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تعدد بمقتضى اتفاق أو مطالب الدائن به أمام القضاء، فإذا كانت المطالبة لم تعد وجود اتفاق على تصديد هذا التعويض، كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته، فإنه لا ينتقل إلى ورثته، ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به". نقض مدني ٢٢ فبراير ١٩٧٧، مجموعة أحكام النقض، ص ٢٨، ص ١١٢، وفي ذات المعنى، نقض مدني ٢٠ يناير ١٩٥٨، مجموعة أحكام النقض، ص ٩، ص ٥١.

٢٠٢ وقد قضى في هذا الخصوص بأن "الأصل في المسائلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر، يستوي في ذلك الضرر المادي والأدبي، على أنه إذا كان الضرر أدبيا، ونشأ عن موت الحساب، فإن اقرباءه لا يعوضون جميعهم عن الضرر الذي يصيبهم شخصيا، إلا قصور المشرع في المادة ٢٢٢ / ٢ التعويض على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية، ولازم ذلك أن المشرع إن كان قد خص هؤلاء الأقارب بالحق في التعويض عن الضرر المادي إن توافرت شروطه" نقض مدني ٢٠ أبريل ١٩٦٤، مجموعة أحكام

civ. Ire, 31 mai 1978, D. 1979, p.48, note J. FOULON-PIGANIOL ; civ. Ire 27 oct. 1970, D. 1971, p.449, note COUVRAT ; JCP 1971, II, 16624, note R. RODIERE ; civ. Ire 23 fév. 1983, D. 1983, p. 481, note COUVRAT, JCP 1983, II, 19967, concl. GULPHE.

٢١٤ وتقتض هذه الفقرة من المادة ٢٢ على ما يلي :

" toutefois, elle (l'agence de voyage) peut s'exonérer de tout ou partie de sa responsabilité en apportant la preuve que l'inexécution ou la mauvaise exécution du contrat est imputable, soit à l'acheteur, soit au fait, imprévisible insurmontable, d'un tiers étranger à la fourniture des prestations prévues au contrat, soit à un cas de force majeure ".

٢١٥ لا خلاف في المعنى بين المصطلحين ، وفقا للراجح في

الفقه . راجع تفصيلا في ذلك ، السنهوري ، الوسيط ،

مصادر الالتزام ، ج ٢ ، بند ٥٨٦ ، ص ١٢٢٤ وما بعدها .

٢١٦ السنهوري ، الوسيط ، المرجع السابق ، ص ١٢٢٥ .

وفي القضاء الفرنسي :

civ. Ire, 7 mars 1966, JCP 1966, II, 14878, note J. MAZEAUD . ; com. 3 oct. 1989, D. 1990, p.81, concl. JEOL.

217 civ. Ire, 12 juin 1985, préc.

٢١٨ وعلى الرغم من أنه قد يقال بأن هذا الحادث ليس خارجيا

، وإنما هو صادر عن أحد مقدمي الخدمات الذين تستعين

بهم وكالة السياحة في تنفيذ التزامها بنقل العملاء أثناء

الرحلة ، إلا أن التوجيه الأولي في ١٣ يونيو ١٩٩٠ قد

اعتبر هذا الحادث من قبيل القوة القاهرة (م ٢ / ٥) .

٢١٩ السنهوري ، السابق ، بند ٥٩٠ ، ص ١٢٢٩ وما بعدها .

J. POUQUES : op. Cit., p. 54.

وراجع في أحكام القضاء الفرنسي :

civ. Ire 6 oct. 1993, JCP 1993, II, 22154, note WAQUET ; JCP 1994, I, 3773, no. 7, obs. VINEY.

٢٢٠ راجع تفصيلا ، السنهوري ، الوسيط ، السابق ، بند ٥٩٢ ، ص

١٢٣١ وما بعدها .

221 CA Douai 2 mai 1958, Gaz. Pal. 1958, I, p. 443.

٢٢٢ وقد صيرت المحكمة من ذلك بقولها "

" une agence qui organise un voyage doit prendre toutes dispositions pour faciliter aux touristes les démarches auxquelles ils sont soumis et relevant à la charge de l'agence diverses fautes (notamment, fourniture d'un guide négligent et manque d'information) ".

223 civ. Ire 15 janv. 1991, préc., D. 1992, p.242.

٥٢ راجع في تعريف جهول المخاطر ، سليمان مرقس ، ورسالته

سائلة الإشارة ، ص ٢٠١ وما بعدها ، حيث تتناول بسفلة

خاصة مسألة رضا الجعنى عليه وهل يكون له من الأثر ما

لخطئه ، محمد لبيب شطب ، المسؤولية عن الأشياء ،

206 J. POUQUES : op. Cit., p. 56.

٢٠ محمود جمال الدين زكي ، مشكلات المسؤولية المدنية ،

مقتضات المسؤولية ، دراسة مقارنة ، القانون والاقتصاد ، ص

٢٠ ، ص ٥٥٢ .

٢١ المرجع السابق ، ص ٥٢١ .

209 Tri. De comm. De la seine 22 janv. 1960, Gaz. Pal. 1960, I, p. 227.

٢١٠ البداري ، المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .

٢١١ وقد قضى في هذا الخصوص بأنه " إذ خلس الحكم

المطعون فيه إلى عدم مساواة الناقل عن التلّف تأسيسا

على شرط الإعفاء الوارد بعقد النقل طبقا لنص المادة

٢١٧ / ٢ من القانون المدني ، فلا يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون لآ كان الخطأ الذي نسبته الحكم إلى عمال الناقل ،

وسواء وسمه بأنه خطأ يسير أو خطأ جسيم " نقض مدني

في ٢ يونيو ١٩٩٩ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٢٠ ، ص

٨٥١ .

٢١٢ راجع بوجه عام ، سليمان مرقس ، نظرية دفع المسؤولية

للدانية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،

١٩٦٦ .

٢١٣ تلتص المادة ١٦٥ مدني مصري على أنه " إذا أثبت الشخص أن

الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث

مئذون أو قوة القاهرة ، أو خطأ من الضرر ، أو خطأ من

الغير ، كان ضير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص

أو اتفاق يقضي غير ذلك " . ولذلك فقد قضى بأنه " بحسب

الحكمة أن تكون قد قامت حكمها برهض دعوى التعويض

، المؤسسة على المسؤولية التقصيرية - ، وهو ما ينطبق

أيضا على المسؤولية العقدية - على ما ثبت لها من أن

الضرر الذي أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن

للمدعى عليه يد فيه ، وليس على المحكمة بعد ذلك أن

تتصرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير

" نقض مدني في ١٥ مايو ١٩٨٨ ، مجموعة أحكام النقض ،

ص ٩ ، ص ٤٤١ .

لراجع في القضاء الفرنسي :

civ. Ire, 12 juin 1985, Bull. civ., I, no. 185.

حيث قضى بأنه " ولئن كانت وكالة السياحة تلتزم بتحقيق

نتيجة ، فيما يتعلق بتوريد ، تذاكر سفر سارية المفعول إلى

العميل ، إلا أنه لا محل لمسؤوليتها إذا كان عدم سريان

التذكرة راجعا إلى ظروف خارجة عن العقد - وانظر أيضا ،

دراسة مقارنة هي القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، دار النهضة

المصرية ١٩٥٧ ، ص ١٧٧ .

225 PH. MALAURIE et L. AYNES : op. Cit., p. 73, no. 132 ets.

٢٢٦ من تطبيقات ذلك في القضاء الفرنسي ما قضت به الدائرة المختلطة بحكمة النقض الفرنسية في حالة قبول شخص أن يستقل

سيارة مع قائد السيارة دون أن يعمل هنا الأخير وخمسة قيادة ، أو أن يكون في حالة سكر . راجع ،

C.M, 28 janv. 1972, JCP. 1972, II, 117050, conc. R. LINDON.

227 T. g. i., Strasbourg, 14 fév. 1977, D. 1978, p. 247.

228 Chambéry, 6 juin 1978, JCP. 1980, II, 19286, n. SARRAZ-BOURNET.

٢٢٩ الستهوري ، الوسيط ، المرجع السابق ، بند ٥٩٧ ، ص ١٧٥١ وما بعدها .

230 J. POUQUES : op. Cit., P.53.

٢٣١ الستهوري ، المرجع السابق ، ص ١٧٥٢ .

DEVELOPING AN INTELLIGENT MODEL FOR SELECTING THE APPROPRIATE DATA MINING TECHNIQUES FOR A GIVEN BUSINESS APPLICATION

MR. ESSAM EFFAT AZER

Teaching Assistant
Computer and Information System Department
Sadat Academy for management Sciences

ABSTRACT

Data mining has many tasks to improve the business retention such as Classification, Estimation, Prediction, Clustering, and others. Many techniques used to support data mining process such as Genetic Algorithms, Artificial Neural Networks, Decision Trees, Link Analysis, and others.

Having such a collection of tasks and techniques makes it difficult to select ones best suited to a given business application.

This thesis aims to build an intelligent model that can select the data mining techniques applicable to a particular business application called *Intelligent Data Mining Technique*

Selector (IDMTS)

The study contains five parts ended by the model. The first part is an introduction to data mining that explains the data mining concepts, fundamentals, styles, virtuous cycle, models, and its main tasks. The second part discusses the most commonly used data mining techniques for business applications, their algorithms and applicabilities showing the strengths and weaknesses of each technique. The third part explains the model design and the knowledge representation using UMIL. The model algorithm based on a variety of criteria defined as facts and rules using the Java Expert System Shell (JESS). The last part is an evaluation of the model and conclusion.

Intelligent Data Mining Technique Selector (IDMTS) runs with two approaches.

Single approach that needs a single technique for simple data mining task. Hybrid approach that needs a combination of data mining techniques for complicated tasks. With the hybrid approach the model asks for a list of subtasks and it finds a combination of

techniques that need the minimum data transformation and gives good results.

IDMTS model can recommend more than one technique or more than one combination. In this case it shows a card contains the main features of each technique such as availability, ease of use, generality, and ease of applying. This card allows analysts to choose the most suitable technique.

IDMTS model tested on a real case study. Results compared with the actual selection done by some data-mining experts and consultants. The evaluation measured the average degree of accuracy.

Introduction

Data mining is broadly defined as the search for interesting patterns from large amounts of data. There are two basic styles of data mining. *Hypothesis testing* is a top-down approach that attempts to substantiate or disprove preconceived ideas, and *knowledge discovery* is a bottom-up approach that starts with the data and tries to discover new knowledge. These styles of data mining are represented in many operations or tasks such as Classification, Prediction, Clustering, Estimation, Affinity Grouping, and others.

Techniques for performing data mining come from a wide variety of disciplines including traditional statistics, machine learning, and information retrieval. Each technique has its own algorithms and features that define its applicability.

Problems of the Study

Having such a collection of data mining tasks and techniques means that for any given application there is probably some "data

mining" technique for a data-mining task. It is a confusing array of possible data mining techniques and approaches for any given application. It's difficult to choose the suitable technique or the suitable combination of techniques for a particular business application.

Selecting the not appropriate technique or the not suitable combination of techniques causes waste of time and effort to make many difficult data transformations needed to prepare data to be mined. Also using the wrong technique or the wrong combination of techniques gives inaccurate results that will lead to making wrong decisions for the future of the business.

Hypotheses

- The selection of data mining techniques to be applied depends on the required datamining task or operation.
- Selecting the appropriate data mining technique or the suitable combination of the data mining techniques depends on the features of the applied business data to be mined.
- Having a rule-based model enhances the selection process of the appropriate data mining technique or the suitable combination of the data mining techniques for a particular business application.

Objective of the study

This study aims to develop an intelligent model that can help in selecting the most suitable data mining technique or combination of techniques that minimizes the number and difficulty of the data transformations that must be performed in order to coax good results from the data for a particular business application.

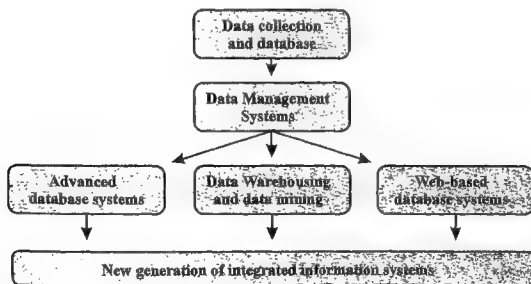
Importance of the Study

Developing an Intelligent model to select the appropriate data mining technique or the suitable combination of data mining techniques for a particular business application has great importance for the following reasons:

- For data mining experts, using Intelligent Data Mining Technique Selector (IDMTS) saves the time and efforts needed to do each procedure through the data mining process cycle as it recommends the techniques that need minimum number of data transformations.
- For business owners, IDMTS recommends the techniques that produce accurate results to be used in making decisions.

Part 1: Introduction to Data Mining

Data mining can be viewed as a result of the natural evolution of information technology. An evolutionary path has been witnessed in the database industry in the development of data functionalities



Definitions of Data Mining:

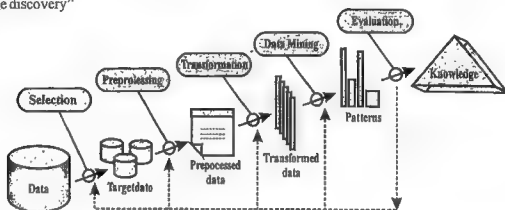
"Data mining is the exploration and analysis, by automatic or semiautomatic means, of large quantities of data in order to discover meaningful patterns and rules"

"Data mining is the process of extracting valid, previously unknown, comprehensible, and actionable information from large databases and using it to make crucial business decisions"

"Data mining is the process of automating the knowledge discovery"

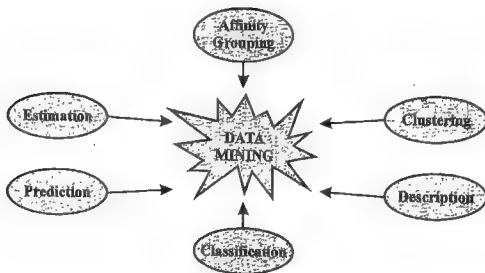
Data mining is the process of discovering meaningful new correlations, patterns, and trends by sifting through large amounts of data stored in repositories and by using pattern recognition technologies as well as statistical and mathematical techniques

"Data mining is an essential process where intelligent methods are applied in order to extract data patterns"



Data Mining Operations

Many problems of intellectual, economic, and business interest can be phrased in terms of six operations.



Each one of these operations needs different algorithms to apply it. These algorithms can

belong to different techniques to support the data mining tasks.

Part 2: Data Mining Techniques

The most commonly used data mining techniques are Statistics, Market Basket Analysis, Memory-Based Reasoning, Link Analysis, Decision Tree, Neural Networks, and Genetic Algorithms. Familiarity with a variety of techniques is necessary to provide the best approach of solving data mining problems.

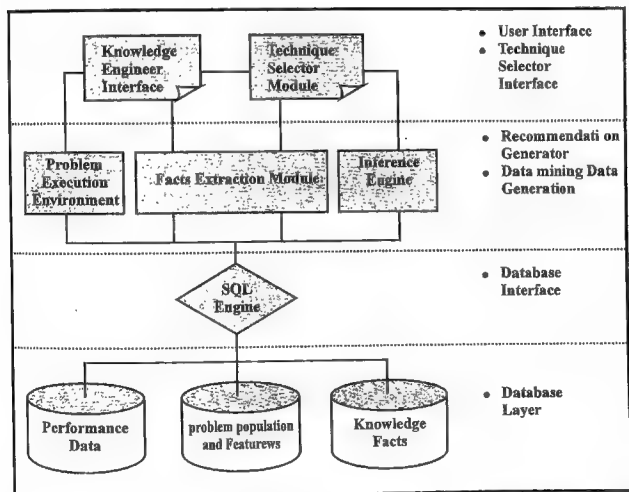
- Each data mining technique has its own algorithms, Features and applicabilities.
- Market Basket Analysis is applied to affinity grouping, prediction, clustering and grouping. Time-series problems are another area where this technique can be applied. Memory-Based Reasoning is applied to classification and prediction. Automatic Cluster Detection is applied to clustering. Link Analysis is applied to classification and description. Decision Trees are applied to

classification and prediction. Neural Networks are applied to classification, estimation, prediction, and clustering. Genetic Algorithms are applied to description and used mainly to optimize the performance of neural networks.

- No one data mining technique can apply to solve all data mining problems.
- With complicated tasks, more than technique should apply. There are some techniques can take the output of other techniques as inputs to produce new outputs

Part 3: IDMTS Model Design

- IDMTS Model Architecture contains four layers. Database layer, database interface, IDMTS model engine, and IDMTS model interface. The following graph represents the interaction of these layers.

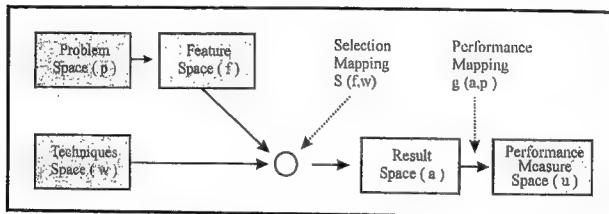


Database layer describes the facts of the model, the features of business data, and data required to measure the performance. Database interface layer contains the SQL queries that extract the required data described in the database layer. Model engine layer is the generator of the model recommendations. Model interface layer contains the user interface to enter the business features and the model interface to enter the facts.

IDMTS Model Algorithm

The model algorithm process the following knowledge:

- Problem space that describes the data mining operations required for the business application.
- Feature space that describes the features of the business data.
- Techniques space that define the facts of data mining techniques and what data mining tasks they can support.
- Selection mapping engine is group of rules that generate the candidate techniques for selection.
- Result space is one or more techniques recommended for final selection.
- Performance measure space defines the accuracy factors of the model.



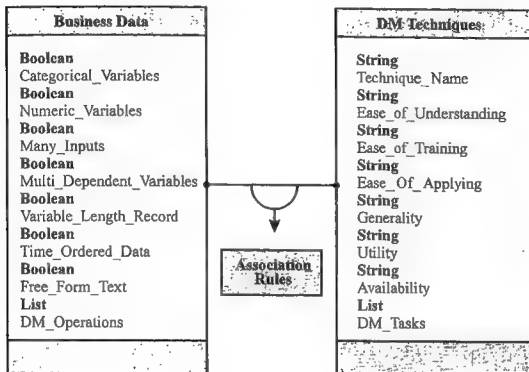
Steps of the IDMTS model algorithm:

- Enter the data mining operations required for the business application.
- Enter the features of business data
- Retrieve the data mining techniques that support the entered operations.
- Map the selection to filter the techniques that can support the required data mining operations with the given data features.
- Display the candidate techniques cards to refine the selection.

Knowledge Representation

IDMTS model is based on some facts and rules that formulate the model knowledge. Facts can be represented by two object oriented class structures, the first structure represent the facts

related to the features of the business data. The other one represents the facts that describe each data mining technique. Rules can be represented by association relationship between the two classes.



The facts that describe which technique can support which tasks can be summarized in the following table.

| Technique | Classification | Estimation | Prediction | Affinity Grouping | Clustering | Description |
|------------------------|----------------|------------|------------|-------------------|------------|-------------|
| Market Basket Analysis | | | X | X | X | X |
| Memory-Based Reasoning | X | | X | | | |
| Genetic Algorithms | | | | | | X |
| Cluster Detection | | | | | X | |
| Link Analysis | X | | | | | |
| Decision Trees | X | | X | | | |
| Neural Network | X | X | X | | X | |

Criteria of Business Application Features

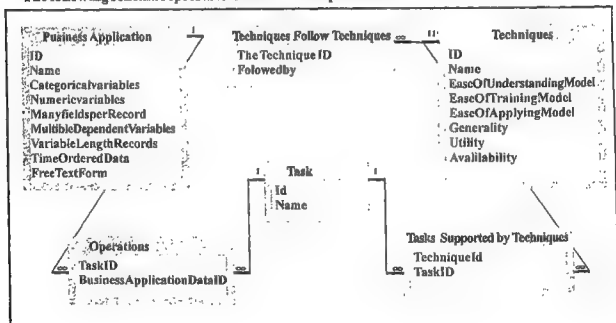
Once the data mining tasks have been identified and used to narrow the range of data

mining methods under consideration, the characteristics of the available data can help to further refine the selection.

This table represents the rules of the business data features:

| Technique | Categorical Variables | Numeric Variables | Many Fields per Record | Multiple Dependent Variables | Variable length Variables | Time-Ordered Data | Free-Form Text |
|------------------------|-----------------------|-------------------|------------------------|------------------------------|---------------------------|-------------------|----------------|
| Market Basket Analysis | X | | X | X | X | X | |
| Memory-Based Reasoning | | X | | | | | X |
| Genetic Algorithms | | X | | | | | |
| Cluster Detection | | X | | | | | |
| Link Analysis | X | | | | X | | |
| Decision Trees | X | X | X | | | | |
| Neural Network | | X | | X | | X | |

The following schema represents the database required to store the facts of the IDMTS



- Each data mining technique has many features.
- Each data mining technique can support many data mining tasks.
- Some data mining techniques can follow other techniques.
- Each business application has many data features.
- Each business application requires many data mining operations.

Part 4: CONCLUSION AND RECOMMENDATIONS

IDMTS model results discussion

IDMTS model is a rule-based expert system implemented using the JAVA Exper System Shell (JESS). It depends on set of facts and some rules applied to produce alternative selections of data mining techniques suitable for a given business application.

IDMTS model tries to give results from the current state of the data features. If it fails it will be able to accept the changes of the data features after single transformation and try again.

IDMTS model can't recommend which data should be transformed to allow the model to find a suitable data mining technique.

IDMTS model can't select the data mining techniques that are used for optimizing the performance of another techniques. For example it can't select the genetic algorithm to optimize the performance of the neural network. This is one reason makes the model accuracy to be low in some cases.

Finally, IDMTS model gives better results when the user enters accurate details about the business application features. As the selection of the data mining techniques depends on the features of the business data, the inaccurate details about these features will lead to inaccurate results from the model.

Conclusion

IDMTS model achieved the main objective of this study that is to develop an intelligent model that can help in selecting the most suitable data mining technique or combination of techniques that minimizes the number and difficulty of the data transformations that must be performed in order to coax good results from the data for a particular business application.

During the work in this study, all the objectives are achieved and the hypotheses are proved.

- The first chapter discusses the data mining concepts and explains its different operation.
- The second chapter explains the algorithms, features and applicabilities of each data mining technique. It proves the first hypothesis that no one data mining technique can support all the data mining operations.
- The third chapter achieves the third and forth objectives that are representing the knowledge and building the expert model. It also proves the hypothesis that selecting the appropriate data mining technique or the suitable combination of the data mining techniques depends on the features of the applied business data to be mined.
- The forth chapter proves the hypothesis that Selecting the appropriate data mining technique or the suitable combination of the data mining techniques is a rule-based Process.

Recommendations for Future work

- Rules can be supported with fuzzy logic possibilities in order to deal with the uncertainty factors related with the features of the business data.
- Consultation firms can build data structures of IDMTS model results to be feed into a neural network model to give significant weights to facts or/and rules of the model. This can improve the model performance.
- Building a file script of the rules will make the model to be generic and runs on any number of data characteristics.

Change ... How to Respond to It *

Maha Hafez Ahmed, Ph.D.

Personnel and Behavioral Sciences Department
Academy for Management Sciences

they should, on the other hand, start adapting to change so as not to be losing more and more.

- Successful adaptation to change is a function of being aware of the real choices available.
- The sooner one adapts to change, the gains become more.
- Change may require changing old beliefs. With such change in beliefs, a person can change what he does.
- Sometimes, the change should be in the way the job is done not in the job itself.
- Whenever change occurs, people can be one of the following; one who recognizes early that change has occurred; another who acts immediately; third who denies and resists change as he fears that change leads to something worse; and a fourth who learns to adapt when seeing that change leads to something better. Organizations should be making use of these four types of people and their respond to change. Those who recognize change help in updating the corporate vision; they should be encouraged to identify how change can affect the business of the organization. Those who act immediately are encouraged to take actions; they only need to be monitored so as not to go into the wrong direction. Those who deny and resist change act as anchors that slow organizations down; however, when they see that change is safe and works to their advantage, they will accept change; unfortunately those who do not will have to let them go. Those who adapt to change, although at the beginning may be hesitant, are open-minded enough to learn something new, act differently and in time help the organization to succeed.

Change is a fact of life; it is happening everywhere. No one can imagine his life without change whether on the professional or personal domain. In spite of this, how to deal and respond to change differs greatly among people. It is easy to say "you'd better learn how to adjust quickly to change;" but this is the most difficult to be asked by anyone to everyone. This article aims at providing some guidelines to help in understanding how to deal and respond positively to change.

- People do not like to change because they are afraid; however, they refuse to admit such a fact; so change occurs and they are inflexible and hence they lose. Change is about being unafraid and thinking of what one should do if he is unafraid. On the contrary, change should be enjoyed as a path for further success.
- Being afraid of change can be passed from one person to others. So people have to be aware of the others negative influence on them.
- Resistance, if not refusal, to change can happen due to the belief that what the person holds is very important to him and it is his source of happiness. However, this should be changed to the belief in other better opportunities not available except through change itself.
- Mostly there are evidences that show that change is inevitable; however, because people are happy with what they have or are so confident of themselves, they fail to realize them and hence do not anticipate that change is going to happen sooner or later.
- When change occurs and people do not respond, they start to blame each other for the losses they incurred;

* The idea of this article is derived from: *Who Moved My Cheese? An Amazing Way to Deal With Change in Your Work and in Your Life*, by Dr. Spencer Johnson, 1998

• Always remember:

- * It is better to take control than to simply let things happen.
- * Change means movement in a new direction which helps to find new gains.
- * Keep life simple, do not overanalyze or overcomplicate things. When the situation changes, change. In other words, be simple, flexible, and move quickly.
- * It is better to adapt to change fast; or else, people may fail to adapt at all.
- Last and not least, change is an ever going process; it does not occur once; it occurs zillions of times. The idea is expect change and avoid getting surprised by unexpected one.

The main key is "Discover yourself and learn how to deal with change to suffer less stress and enjoy more success."

تحديث الموارد البشرية مدخل لبناء القدرة التنافسية للدولة

إعداد
أ.د. / هادي صقر
عميد مركز البحوث والمعلومات
أكاديمية السادات

للمحاور العلمية للورقة

مقدمة :

للورد البشرى ومقومات التنافسية

لؤ: الثقافة العلمية للموارد البشرية والرها على تنافسية الدولة .

• مفهوم الثقافة العلمية وأرها على الابتكار والتنافسية .

• أنماط فكر عصر المعلومات .

• كيف تساهم الثقافة العلمية في إحداث تنافسية المورد البشرى .

• العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع .

• أثر الثقافة العلمية على اتجاهات وسلوك الأفراد .

• السمات السلوكية للمثقفين .

ثانياً : القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية للدولة

• إغراضات هامة للتنافسية من خلال القدرة التكنولوجية الذاتية للدولة .

• القوى البشرية ورأس المال التكنولوجى .

• مؤشرات القدرة التنافسية للمعصر البشرى من خلال القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية للدولة .

مقدمة : الموارد البشرى ومقومات التنافسية ،

إن المعزى الرئيسى لمحركة التحديث فى المجتمع هو تحديث المورد البشرى الذى يعد ركيزة تحديث المجتمع والذى يتحقق من خلاله تحديث كافة القطاعات بالدولة ، ويعد تحديث البشر بمنزلة الشرط الضرورى لتحديث المجتمع بحدونه يصبح تحقيق تحديث العلوم والتكنولوجيا والإقتصاد والسياسة وغيرها أمراً مستحيلاً .

ولا شك أن إشتداد المنافسة العالمية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا لخلق الميزات والقدرات التنافسية بين السلع

وتقديم الخدمات هو نتيجة حتمية لا أفزقته المتغيرات العالمية من تحاؤل أهمية الحدود السياسية بين الدول والتوجه العام نحو الإتصافيات والتكتلات والتجمعات السياسية والإقتصادية مما أدى إلى إحصار الميزات التنسية للمواد الخام ومصادر الثروة الطبيعية المتوافرة فى حين إعتلى المورد البشرى كافة العوامل المحققة لتنافسية الدول بما يمتلكه من خصائص العقلية الثقافية للأفراد والمجتمع بوجه عام وقدرات علمية وتكنولوجية للعاملين بالجمالات البحثية والقدرة المجتمع من الإستفادة بنتائج تلك البحوث فى رفع مستواه الإقتصادى والسياسى والإجتماعى بوجه خاص .

ونتناول فى هذه الورقة المورد البشرى ومقومات التنافسية من خلال محورين هما :

المحور الأول : الثقافة العلمية للموارد البشرية وأرها

على تنافسية الدولة .

المحور الثانى : القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية

للدولة .

أولاً ، الثقافة العلمية للموارد البشرية والرها على تنافسية الدولة .

• مفهوم الثقافة العلمية والرها على الابتكار والتنافسية ،

يعيش الإنسان اليوم فى عالم المتطرات السريعة فيعد أن أنجز ثورة المعلومات يمتاز الآن ثورة فى المعلومات البيولوجية (الهندسة الوراثية) ومن ثم هو فى حاجة دائمة لمعرفة علمية والتي تشكل أهم مكونات المعرفة . فالمعرفة هى التى تمكن الفرد من إتخاذ قرارات صحيحة فى مختلف مجالات حياته ومن ثم يتضح أهمية العلم فى تكوين ثقافة المجتمع المعاصر وبناء نظرة أكثر تقدماً وهى تتعامل وتتكامل بطبيعة الحال مع الثقافات الفرضية الأخرى الهامة فى المجتمع ، مثل الثقافة

| | |
|-------------------|--------------|
| Nonscientific | فكر لا علمي |
| Monolithic | فكر دكتي |
| Retrospective | فكر رجعي |
| Deterministic | فكر قاطع |
| Passive | فكر سلبي |
| Non - Concrete | فكر غير معدد |
| Compromising | فكر توفيقي |
| Individualistic | فكر فردي |
| Local | فكر محلي |
| One - Dimensional | فكر أحادي |
| Narrative | فكر سردي |
| Introversive | فكر انطوائي |
| Exemplative | فكر الأمثلة |

ولا شك في أن مهمة تجديد العقل المصري مهمة شاقة للغاية ، سواء على المستوى الأكاديمي أو التنويري أو الإعلامي . ومن ثم فإن هناك ضرورة لاستغلال تكنولوجيا المعلومات كأداة لتعميق الفكر الثقافي ، واستغلال الفكر الثقافي كأداة لتوطين تكنولوجيا المعلومات في التربية المصرية . فهناك حوار دائم بين محاور كل من الثقافة وتكنولوجيا المعلومات ويوضح الشكل التالي أبعاد وديناميكية هذا الحوار .

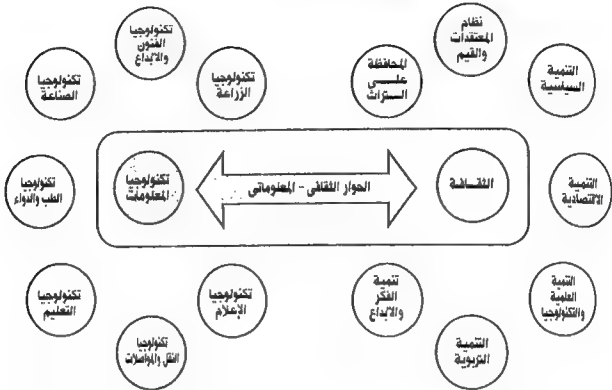
الدينية ، والسياسية ، والفنية ، والأدبية وغيرها إذ أن تجديد العقل أصبح مقوماً تنموياً لتأهيل المجتمعات لدخول عصر المعلومات والذي يتسم فيه الفكر بأنماط متعددة كما يلي :

• أنماط فكر عصر المعلومات ،

| | |
|---------------|--------------|
| Creative | فكر ابتكاري |
| Conceptual | فكر مفهومي |
| Controversial | فكر خلافي |
| Contradictive | فكر تنبذي |
| Scientific | فكر علمي |
| Systematic | فكر منظومي |
| Progressive | فكر استشرافي |
| Intuitive | فكر حدسي |
| Initiative | فكر مبادر |
| Concrete | فكر معدد |
| Concurrent | فكر متواز |
| Collective | فكر جمعي |
| Global | فكر عالمي |
| Combinatorial | فكر بدائلي |
| Computational | فكر حوسبي |
| Communicative | فكر تواصلية |
| Generative | فكر توليدي |

وهي دراسة أجريت حول عتة من أنماط الفكر في مجموعة من الدول التي تتسم بنسبة عالية من الأمية ومنها مجموعة الدول العربية وجد أنها تنقسم بخصائص محددة هي :

| | |
|-------------|--------------|
| Traditional | فكر تقليدي |
| Superficial | فكر سطحي |
| Dogmatic | فكر دوجمائي |
| Submissive | فكر استسلامي |



تكنولوجيا المعلومات : محور المنظومة التكنولوجية

الثقافة : محور منظومة التنمية الاجتماعية الشاملة

حوار المصاوير بين الثقافة وتكنولوجيا المعلومات

استغلال قدراته وإمكانياته بما يحقق النفع له والمجتمع .

« العلاقة بين العلم والتكنولوجيا ،

وتعدد منظمة اليونسكو العلاقة بين العلم

والتكنولوجيا والمجتمع في مصادر ثلاثة هي ،

- الجوانب المادية من حيث علاقة العلم والتكنولوجيا بالإنتاج

ودخل الفرد ، وتحقيق الدفاع والأمن .

- الجوانب الاجتماعية والثقافية من حيث علاقتها بالقيم

وأنماط العمل والسلوك وتحقيق السلام ، واحترام حقوق

الإنسان .

- الجوانب البيئية والمقومات الطبيعية من حيث حسن

الاستغلال والحفاظ عليهما .

وهناك رؤية دولية أقرها مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عام ١٩٧٩ بناء على اقتراح

من منظمة اليونسكو . حيث يشير هذا المفهوم إلى أن مصطلح

والنسائل هنا ، كيف تساهم الثقافة العلمية لأفراد المجتمع في

بناء القدرة التنافسية للدولة ،

ولكي تساهم الثقافة العلمية في إحداث تنافسية الدولة

من خلال الموارد البشرية لا بد من توافر العوامل التالية ،

« التخطيط على المستوى القومي بحيث يتضح فيه دور كافة

مؤسسات الدولة في تكوين اتجاهات عقلية للمواطنين في

كافة مراحل التنشئة الاجتماعية نحو العلم كقيمة ،

وتدريب هذا العقل على التفكير العلمي ومعالجة الأمور في

الواقف المختلفة ، وتبني المنهج العلمي لحل مشكلاته .

« نشر الوعي العلمي بين الجماهير العريضة في المجتمع وليس

قصره على من يؤهلون للإشتغال بالحقول العلمية كمسار

وظيفي .

« إيمان الفرد بأن امتلاكه للثقافة العلمية يساعده على كفاءة

خلال السياسة الثقافية . وليس أدل على حاجة المجتمع المصري من تحديث وتطوير القدرات الثقافية العلمية لأفراده من ما يستدل عليه من الجدول التالي والذي يوضح عدد براءات الاختراع الصادرة في جمهورية مصر العربية وهي ضئيلة لا تذكر ولا يمكن مقارنتها بالدول الأخرى كما هو موضح مع كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

الثقافة العلمية والتكنولوجية يغطي كافة السلوكيات والدوافع والتدريب أو المعرفة المتخصصة ، والتي بدونها لا يستطيع سواء الأفراد في كل شئون الحياة أو على مستويات المجتمع المختلفة القيام بأداء الدور الملزم في عملية الابتكار . وأن هذا الأمر يغطي مساحة تختلف عن تلك الخاصة بتدريب أولئك الأفراد المعتمدين أو المستخدمين للطرق الفنية في التنمية، ولكنها تقع في إطار أجواء التعليم العام والإعلام ، وأيضاً على نطاق واسع من

جدول رقم (١)

مؤشر عدد براءات الاختراع لجمهورية مصر العربية مقارنة

ببعض الدول الأخرى

| الدولة السنة | جمهورية مصر العربية | | كوريا الجنوبية | | اليابان | | الولايات المتحدة | |
|-----------------|---------------------|------|----------------|------|---------|-------|------------------|-------|
| | مصريين | لجان | كوريين | لجان | ياباني | لجان | امريكي | لجان |
| ١٩٧٠ | ١١ | ٢٤٢ | ٧١٢ | ٥ | ٢٩٢٠١ | ١٢٣٥٣ | ٥١٥١٥ | ٢٢٢٩٢ |
| ١٩٧٩ | ٦ | ٣٧٠ | ٢٥٨ | ١١٦١ | ٢٤٨٦٣ | ٩٢٤١ | ٣٠٦٠٥ | ١٨٢٤٨ |
| ١٩٨٠ | ١٠ | ٣١٧ | ١٨٦ | ١٤٤٦ | ٢٨٠٣٢ | ٨٠٧٤ | ٣٧١٥٢ | ٢٤٦٧٥ |
| ١٩٨١ | ٨ | ٢٤٩ | ٢٣٢ | ١٥٧٦ | ٤٢٠٨٠ | ٨٨٢٤ | ٣٩٢٣٥ | ٣١٥٤٥ |
| ١٩٨٢ | ٣ | ٢٧٩ | ٢٧٤ | ٢٣٣٥ | ٤٢٢٣٣ | ٨٢٧٨ | ٣٢٨٩٦ | ٢٢٩٩٢ |
| ١٩٨٣ | ٦ | ٣١٥ | ٢٤٥ | ٢١٨٨ | ٤٥٥٧٨ | ٩١١٢٣ | ٣٢٨٧٢ | ٢٢٩٩٠ |
| ١٩٨٤ | ٦ | ٢١٤ | ٣٩٧ | ٢٠٦٨ | ٥١٦٩٠ | ١٠١١٠ | ٢٨٣٦٤ | ٢٨٨٢٧ |
| ١٩٨٥ | ٧ | ٢٩٨ | ٢٤٩ | ١٩١٩ | ٤٢٢٣٣ | ٧٧٧٧ | ٣٩٥٥٤ | ٢٢١٠٧ |

المصدر : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، وزارة البحث العلمي ، المؤتمر الرابع ، الدورة الثانية عشر - ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ٣١ .

- على وصى ودراية كافية بالقضايا العلمية .
- مشارك جيد في المناقشات العلمية .
- القدرة على إستيعاب التقدم العلمي واستخدامه لصالحه .
- لا يأخذ الأشياء بشكل مسلم به بل يميل إلى التساؤل والنقشة .
- لا يتأخر بالخرافات والعتقادات المعيبة .
- لديه القدرة على التمييز بين الحقيقة والخيال .
- لديه القدرة على المناقشة في القضايا ذات الأهمية .
- لديه الثقة بالنفس والإعتزاز بالرأى فى أى نقاش .

ثانياً ، القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية للدولة ،

إذاً ما رصدنا المقومات الوطنية للعلم والتكنولوجيا لوجدنا أنها تتشكل من نظاماً ديناميكياً متفاعلاً يشتمل على عدة عوامل مختلفة منها العوامل البشرية والمالية والمادية وغيرها وتمثل جميعها الموارد التي تمتلكها الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فإذا ما نظرنا إلى العنصر البشرى لوجدناه هو المورد المسؤول عن الإكتشاف والإختراع والإبتكار العلمى والتكنولوجى وهو أساس عملية التنمية المستدامة للمجتمع .

وقد جام فى أهم ما توصلت إليه أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الدولى الثانى الذى عقد فى فيينا فى عام ١٩٧٩ حول تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . أن على الدول النامية إذا ما أرادت أن تقوى قدراتها العلمية و التكنولوجيا عليها أن تنمى مواردها البشرية وأن توفر الموارد للبحوث والتطوير .

كما أوضحت وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة فى شهر فبراير ١٩٨٥ أن توافر الموارد البشرية اللائمة بكميات كافية ونوعيتها وخبرتها العملية ومهارتها ومواقفها تعد أحد العوامل الرئيسية التى يتوقف عليها القدرة المحلية العلمية والتكنولوجية لدولة ما وبالتالى أثر منظومة العلم والتكنولوجيا على أهداف التنمية .

ولقد حددت لجنة الأمم المتحدة الإستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فى عام ١٩٩١ حددت القدرة التكنولوجية الذاتية للدولة فى مقومات أربعة وهذا لتسامل

يتضح من الجدول السابق أنه وإن كانت هناك فجوة كبيرة فى المقارنة بين مؤشر عدد براءات الإختراع سواء الوطنية أو الأجنبية فى جمهورية مصر العربية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، فإن هذا الأمر من السمات فى وقتنا الراهن . ولكن مما يدعو للدهشة وجود هذا الفارق الكبير بيننا وبين كوريا الجنوبية سواء على مستوى عدد البراءات الوطنية أو الأجنبية ؟؟ نخلص من هذا إلى إستثمار القطاع الإنتاجى فى مجال تطوير تكنولوجيا الإنتاج أصبح أمراً حتمياً لتطوير تكنولوجيا وطنية متطورة تمكنه من البقاء والتنافسية ولن يتأتى له هذا إلا من خلال تحديث وتطوير القدرات الثقافية العلمية لأفراد المجتمع بوجه عام والعاملين فى مجال البحث العلمى بوجه خاص .

• أثر الثقافة العلمية على إتجاهات وسلوك الأفراد ،

يؤثر الثقيف العلمى والتكنولوجى بصورة مباشرة فى التنمية الشاملة من خلال تأثيره على إتجاهات وسلوك الأفراد ونورد فيما يلى بعض مجالات التأثير ،

- القدرة على البحث عن علل الأشياء بما يعتمد به عن الخرافات .

- تفتح ذهن لأعمال الآخرين وأرائهم والإهتمام بالمعلومات المتعلقة بما يهترسه من مشكلات .

- بناء الاحكام وتكوين الآراء على ضوء بيانات كافية .

- التمسك بالحقائق واليعد عن المبالغات وعدم التحيز أو التمسب .

- الرغبة فى الملاحظة وحب الإستطلاع لمعرفة كل شئ من الظواهر التى يلاحظها .

- التخطيط بما يقوم به من مشروعات ، وتقويم نتائجها على أسس سليمة .

- الإعتزاز بالتراث العلمى من خلال طرح نماذج مما قدمه هذا التراث فى العصور الزاهرة .

• السمات السلوكية للمثقفين ،

وفيمما يتعلق بأثر الثقافة العلمية على سلوك الفرد فقد أكدت كثير من الدراسات أن الشخص المثقف علمياً يتسم سلوكه بالسمات التالية ،

حول مدى توافر هذه القومات في مصر ،

الجودة المطلوبة لزيادة القدرة التنافسية .

١) مدى توافر القدرة على إصدار أحكام مقبولة في شئون العلم والتكنولوجيا .

- هل تضى المنظومة الحالية للبحث العلمي والتعليم والتدريب لخلق الكوادر البشرية التي تحقق التنافسية وتضمن الإقتصاد القومي المصري .

٢) مدى توافر القدرة على اختيار واستخدام التكنولوجيا المختلفة .

- هل يتم تركيز وتوظيف الكوادر البشرية المشتغلة بالعلم والتكنولوجيا في القطاعات المنتجة أم في قطاع التعليم العالي والمؤسسات البحثية .

٣) مدى توافر القدرة على الواعمة وتوليد التكنولوجيات المطلوبة .

- هل تركز البحوث العلمية على العلوم الأساسية أم على العلوم التكنولوجية المتقدمة والمجالات الجديدة مثل ، (التكنولوجيا الحيوية - الإلكترونيات - المعلوماتية والاتصالات - الطاقة الجديدة والمتجددة - المواد الجديدة والمتقدمة - معالجة المياه)

٤) مدى توافر القدرة على تطبيق التكنولوجيات الجديدة .

• **إجراءات هامة للتنافسية من خلال القدرة التكنولوجية الذاتية للدولة ،**

نطرح في هذه الورقة العلمية عدداً من التساؤلات تعد إفتراضات أساسية لإحداث تنافسية الدولة ونسعى لإيجاد إجابات لها من خلال عرض ومناقشة مجموعة من المؤشرات المقارنة بالدول الأخرى ونعرض فيما يلي لهذه التساؤلات ،

- هل هناك طلب على البحث العلمي على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة .

- هل ترتبط خطط المؤسسات البحثية في مصر بخطة التنمية للدولة .

- هل تساهم المؤسسات البحثية في إقتحام المشكلات القومية وتساهم في وضع خطط المشروعات القومية الكبرى .

- هل تساهم المؤسسات البحثية في تنمية الكوادر البشرية ورفع المستوى الفني والتكنولوجي للعاملين بهذه المؤسسات .

- هل يتم تحديث واعداد الكوادر البشرية القادرة على إستيعاب وتطوير تكنولوجيات جديدة في القطاعات الإنتاجية المختلفة .

- هل تساهم نتائج البحوث العلمية في شتى القطاعات في رفع كفاءة العاملين بالدولة وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين

القوى البشرية وإرساس المسال التكنولوجي ،

تعهد القوى البشرية هي القوى الرئيسية المحركة لرأس المال التكنولوجي والذي يعبر عن مخزون المعرفة لدى المجتمع في وقت ما ، وقدرة المجتمع في توظيف هذا المخزون في عملية تنمية شاملة تحقق تقدم الحياة وتنافسية الدولة . وتتولد هذه المعرفة كمحصلة للتقدم العلمي والإختراع والإبتكار والإبداع والبحث العلمي وغيرها ويطلق عليها مؤشرات تراكم رأس المال التكنولوجي .

ولقد تم تصنيف البلدان النامية ضمن أربعة فئات مختلفة لرأس المال التكنولوجي إستناداً إلى ثمانية مؤشرات طبقاً لثلاث فترات كما هو موضح بالجدول أدناه حيث أخذت بيانات المؤشرات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية لدى البنك الدولي - وقد أدرجت مصر وفق تصنيفها من منظور رأس المال التكنولوجي في المستوى الثالث خلال الفترتين الأولى من (٦١ - ١٩٧٦) ، والثانية من (٧٦ - ١٩٨٦) ، كما أدرجت في المستوى الرابع في الفترة من (٨٦ - ١٩٩٦) .

جدول رقم (٢)

الرقم الدليلي لرأس المال التكنولوجي

| الدولة السنة | المستوى الأول لرأس المال التكنولوجي | المستوى الثاني لرأس المال التكنولوجي | المستوى الثالث لرأس المال التكنولوجي | المستوى الرابع لرأس المال التكنولوجي |
|---|--|---|---|---|
| انتشار الأمية بين البالغين | = ٥٠ % | أقل من ٥٠ % | أقل من ٥٠ % | أقل من ٢٥ % |
| نسبة قوة العمل في الصناعة | أقل من ١٠ % | أقل من ١٥ % | أكثر من ١٥ % | أكثر من ١٥ % |
| الاستثمار الأجنبي المباشر/التأجير المحلي الإجمالي | قليل أو لا يوجد | أقل من ٠,٥ % | = ٠,٥ % | = ٠,٢٥ % أو أكثر |
| البحث والتطوير في شركات التصنيع / القيمة المضافة للتصنيع | لا يوجد | لا يوجد | أقل من ٠,٢٥ % | ٠,٢٥ % |
| رسوم الامتياز ورسوم التراخيص المدفوعة | لا توجد | لا توجد | طفيفة | جوهرية |
| رسوم الامتياز ورسوم التراخيص المحصلة | لا توجد | لا توجد | لا توجد | طفيفة |
| كثافة الاستثمارات في البحوث الزراعية | منخفضة أقل من ٠,٢٥ % | متوسطة ٠,٢٥ - ٠,٥ % | مرتفعة ٠,٢٥ % | مرتفعة ٠,٥ % |
| حقوق الملكية الفكرية | لا توجد | لا توجد | حماية ضعيفة | حماية معتدلة |

المصدر : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، وزارة البحث العلمي ، المؤتمر الرابع ، الدورة الثانية عشر - ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ٤٥ .

مؤشرات القدرة التنافسية :

ونعرض فيما يلي أهم المؤشرات التي تحكم على مستوى التقدم العلمى والتكنولوجى لأى دولة وبياناتها على قدرتها التنافسية من خلال المورد البشرى .

- ١- معدل الأمية للبالغين من السكان فى مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى .
 - ٢- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمى .
 - ٣- مؤشر إجمالي الإنفاق على البحث العلمى ومصادر التمويل لأهم دول العالم لعام ١٩٩٨ .
 - ٤- مؤشر عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمى لكل مليون من السكان ومعدل ما يقص العالم أو المهندس من الإنفاق على البحث العلمى بالآلاف دولار عام ١٩٩٨ .
 - ٥- هيكل الإنفاق الحكومى على البحث العلمى على القطاعات المختلفة فى مصر بالمليون جنيه خلال الفترة من ٩٢ / ١٩٩٤ - ٩٨ / ١٩٩٩ .
 - ٦- مؤشرات صائد البحث العلمى .
- أصبح الفرق بين الدول المتقدمة والنامية يكمن في :
 - قدرة الدولة في تكوين الكوادر البشرية التي تقود البحث العلمى والتكنولوجيا من خلال منظومة متكاملة للتعليم والتدريب .
 - تشجيع المبتكرين والمخترعين والوهوبين مما يؤدي إلى ابتعاث نسبة المبتكرات والإختراعات العلمية .
 - التسويق الجيد لنتائج البحوث العلمية في مختلف المجالات والإفادة منها في مواقع الإنتاج .
 - تتم عمليات البحث العلمى بالإنفاق مع المستفيدين منه مباشرة وبياناتها تتحقق الكفاءة في إستخدام نتائج البحوث العلمية .
 - تتمثل نتائج نسبة كبيرة من البحث العلمى فى العلوم التكنولوجية المتقدمة .
 - وسنوضح الرقبة فى أولويات البحث العلمى ويتم تحديدها بأسلوب التكلفة والعائد .

١- معدل الأمية للبالغين من السكان فى مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى .

جدول رقم (٣)

| معدل أمية البالغين من السكان ١٥ سنة فأكثر لسنة ١٩٩٧ | | المفتاح |
|---|------|------------------|
| ذكور | إناث | البلد |
| ٩ | ٢٥ | البحرين |
| ٩ | ٢٠ | إندونيسيا |
| ١٠ | ١٩ | ماليزيا |
| ٢٥ | ٦٠ | مصر |
| - | - | الهند |
| - | - | اليابان |
| - | - | البنما |
| - | - | الولايات المتحدة |
| ٢ | ٧ | إسرائيل |
| ٥٥ | ٧٥ | سنغافورة |
| - | - | بولندا |
| ٢٢ | ٤٤ | نوتنيس |

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٠ / ٢٤١ .

المصري وإحداث طفرة ثقافية تكنولوجية إذ أن نمط التفكير لأكثر من نصف المجتمع من الذكور والإناث في مرحلة العمر الإنتاجي تنقسم بالتقليدية والسلعية والإسلامية والإنطوائية إلى آخر السمات التي سبق ورودها في خصائص الفكر الذي تنقسم به المجتمعات التي بها نسبة عالية من الأمية.

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود أية نسبة من الأمية بين البالغين من الذكور والإناث في كل من اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وبالنسبة لهذا المؤشر بالنسبة لدولة إسرائيل باعتبارها خصب ثقافي إذ نجد معدل الأمية بالنسبة للبالغين لا يزيد عن ٢ % للذكور ، ٦٧ % للإناث في حين نجد هذا المؤشر بالنسبة لمصر ٢٥ % للذكور ، ٦٠ % للإناث وهذه النسبة المرتفعة للأمية تقف حجرة عثرة أمام تهديد العقل

٢- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي .

جدول رقم (٤)

| الدولة | نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي | | متوسط الفترة % ١٩٩٨ - ١٩٩١ | نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي بالدولار |
|----------------------------|---|------|-------------------------------|--|
| | ١٩٩٤ | ١٩٩٨ | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢,٧ | ٢,٧٥ | ٢,٧٢٥ | ٧٠٥ |
| كندا | ١,٨ | ١,٩ | ١,٨٥٠ | ٣٩٤ |
| المكسيك | ٠,٨ | ٠,٧ | ٠,٧٥٠ | ٣٧٩ |
| السويد | ٢,٢ | ٢,٧ | ٢,٥٠٠ | ٣٩٥ |
| إيطاليا | ٢,٢ | ٢,٤ | ٢,٢٠٠ | ٤٢٦ |
| ألمانيا | ٢,٦ | ٢,٧ | ٢,٦٥٠ | ٥٤٢ |
| فرنسا | ٢,٤ | ٢,٥ | ٢,٤٥٠ | ٥٠٨ |
| إيطاليا | ١,٥ | ١,٦ | ١,٥٥٠ | ١٧٣ |
| هولندا | ١,٨ | ١,٩٥ | ١,٨٧٥ | ٢٤١ |
| روسيا | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠٠٠ | ٢١٦ |
| اليابان | ٢,٩ | ٣,٢ | ٣,٠٥٠ | ٩٤٠ |
| كوريا الجنوبية | ٢,٢ | ٢,٣٥ | ٢,٣٧٥ | ١٠٥ |
| الصين | ٠,٧ | ٠,٩ | ٠,٨٠٠ | ٤ |
| الهند | ٠,٨ | ٠,٩ | ٠,٨٥٠ | ٢ |
| سنگافورة | ١,٢ | ١,٣ | ١,٢٥٠ | ٣٩٠ |
| ماليزيا | ٠,٧ | ٠,٦ | ٠,٦٥٠ | ٢٣ |
| تركيا | ٠,٥ | ٠,٧ | ٠,٦٠٠ | ٧٥ |
| إسرائيل | ٢,٢ | ٢,٣ | ٢,٢٥٠ | ٢٥٦ |
| استراليا | ١,٥ | ١,٧٥ | ١,٦٥٠ | ٥٨٦ |
| مصر | ٠,٦ | ٠,٦٧ | ٠,٦٢٥ | ٥ |
| جنوب أفريقيا | ٠,٧٢ | ٠,٨٤ | ٠,٧٨٠ | ١٧ |

Source: Organization for Economic Cooperation and Development. Development Center Studies (Science and Technology Indicators) 1990- 2000.

٢- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي -

جدول رقم (٤)

| الدولة | نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي | | متوسط الفترة % ١٩٩٨ - ١٩٩٤ | نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي بالدولار |
|----------------------------|--|------|-------------------------------|--|
| | ١٩٩٤ | ١٩٩٨ | | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢,٧ | ٢,٧٥ | ٢,٧٢٥ | ٧٠٥ |
| كندا | ١,٨ | ١,٩ | ١,٨٥٠ | ٢٩٤ |
| الكمبوديا | ٠,٨ | ٠,٧ | ٠,٧٥٠ | ١٧٩ |
| السويد | ٢,٣ | ٢,٧ | ٢,٥٠٠ | ٢٩٥ |
| اليابان | ٢,٢ | ٢,٤ | ٢,٣٠٠ | ٤٢٦ |
| ألمانيا | ٢,٦ | ٢,٧ | ٢,٦٥٠ | ٥٤٢ |
| فرنسا | ٢,٤ | ٢,٥ | ٢,٤٥٠ | ٥٠٨ |
| إيطاليا | ١,٥ | ١,٦ | ١,٥٥٠ | ١٧٢ |
| هولندا | ١,٨ | ١,٩٥ | ١,٨٧٥ | ٢٤١ |
| روسيا | ١,٠ | ١,٠ | ١,٠٠٠ | ٢١٦ |
| اليابان | ٢,٩ | ٣,٢ | ٣,٠٥٠ | ٩٤٠ |
| كوريا الجنوبية | ٢,٢ | ٢,٢٥ | ٢,٢٢٥ | ١٠٥ |
| الصين | ٠,٧ | ٠,٩ | ٠,٨٠٠ | ٤ |
| الهند | ٠,٨ | ٠,٩ | ٠,٨٥٠ | ٢ |
| سنغافورة | ١,٢ | ١,٣ | ١,٢٥٠ | ٢٩٠ |
| ماليزيا | ٠,٧ | ٠,٦ | ٠,٦٥٠ | ٢٣ |
| تركيا | ٠,٥ | ٠,٧ | ٠,٦٠٠ | ٧٥ |
| إسرائيل | ٢,٢ | ٢,٣ | ٢,٢٥٠ | ٢٥٦ |
| أستراليا | ١,٥ | ١,٧٥ | ١,٦٢٥ | ٥٨٦ |
| مصر | ٠,٦ | ٠,٦٧ | ٠,٦٢٥ | ٥ |
| جنوب أفريقيا | ٠,٧٣٠ | ٠,٨٤ | ٠,٧٨٠ | ١٧ |

Source: Organization for Economic Cooperation and Development. Development Center Studies
(Science and Technology Indicators) 1990- 2000.

الجنوبية سجنه ١٠٥ دولار، بينما يصل هذا المعدل في كل من الهند ومصر إلى ٥ دولار على أفضل تقدير، فإذا ما أخذنا معيار تعداد السكان سنجده أن مصر تقع في آخر مجموعة هذه الدولة بالنسبة لهذا المؤشر.

يتضح من الجدول السابق التباين الكبير في نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي بين الدول المختلفة. فبينما يصل في اليابان ٩٤٠ دولار والولايات المتحدة الأمريكية ٧٠٥ دولار، فإذا ما تركنا المقارنة مع مجموعة الدول المتقدمة، وعدنا للمقارنة مع إحدى الدول النامية على سبيل المثال كوريا

٢- مؤشر إجمالاً في الإنفاق على البحث العلمي ومصادر التمويل لأهم دول العالم لعام ١٩٩٨ .

جدول رقم (٥)

| الدولة | إجمالي الإنفاق على البحث العلمي (مليون دولار) | نسبة مصادر التمويل من الإجمالي % | | |
|----------------------------|--|----------------------------------|--------------------|---------------|
| | | تمويل حكومي | تمويل القطاع الخاص | تمويل الأجنبي |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ١٩٨٧٨٩ | ٣٤,٥ | ٦٢,٠ | - |
| كندا | ٥٤٣٥٢ | ٢٨,٤ | ٥٢,٢ | ١٢,٦ |
| المكسيك | ٤٦٢٠ | ٧٢,٨ | ١٥,٦ | ٢,٥ |
| السويد | ٦٠٠٢ | ٣٧,١ | ٦٨,٤ | ٢,١ |
| إنجلترا | ١٨٠٢٤ | ٢١,٨ | ٥٢,٧ | ١١,٩ |
| ألمانيا | ٣٢٨٥٩ | ٣٥,٠ | ٦١,٠ | ١,٥ |
| فرنسا | ٢٤٣٤٢ | ٤٢,٧ | ٥٠,١ | ٦,٤ |
| إيطاليا | ١٠٩٢٨ | ٥٢,٠ | ٤٢,٢ | ٤,٨ |
| هولندا | ٥٤٢٢ | ٤٠,٠ | ٥٠,٣ | ٩,٧ |
| روسيا | ١٤٣٩٤ | ٧٦,٥ | ٣٢,٥ | ١,٠ |
| اليابان | ٧٣١٢٠ | ٢٠,٥ | ٧٩,٢ | ٠,٢ |
| كوريا الجنوبية | ٤٦٥٨ | ٥٢,٢ | ٤٤,٥ | ٢,١ |
| الصين | ٣٩٥٩٠ | ٨٩,٥ | ٥,٢ | ٠,٧ |
| الهند | ٢١٧٢٢ | ٨٢,٢ | ١٧,٤ | ٠,٤ |
| سنغافورة | ٨٧٥٥ | ٢١,٨ | ٦٢,٤ | ٢,٧ |
| ماليزيا | ١٠١٩ | ٥٤,٢ | ٤٢,٧ | ١,٣ |
| تركيا | ١١٦٦ | ٦١,٥ | ٢٤,٤ | ٢,٧ |
| إسرائيل | ٥٦٧٨ | ٣٥,٧ | ٢٨,٨ | ٨,٩ |
| استراليا | ١٢٨٦٨ | ٤٧,٢ | ٤٦,٩ | ٢,١ |
| مصر | ٤٣٢ | ٨٨,٠ | - | ١٢,٠ |
| جنتوب أفريقيا | ٧٣٨٥ | ٤٠,١ | ٥٦,٢ | ١,٥ |

Source: Organization for Economic Cooperation and Development. Development Center Studies (Science and Technology Indicators) 1990- 2000.

الخاص في مصر في تمويل البحث العلمي على الإطلاق وهي الدولة الوحيدة في هذه المقارنة التي لا يساهم فيها القطاع الخاص الأمر الذي يثير الدهشة من موقف هذا القطاع المعنى أساساً بعملية التطوير والتنافسية والتغير الأساسي من تطبيق نتائج البحث العلمي وبناء تكنولوجيا وطنية .
 إذ نجد أن ٨٨ % تمويل حكومي ، ١٢ % تمويل أجنبي ويلاحظ أن التمويل الحكومي يتركز في تمويل البنية الأساسية للبحث العلمي في معظم الدول النامية وفي تمويل الأجور .

وطبقاً لهذا المؤشر تمتاز الولايات المتحدة الأمريكية أعلى دول العالم في حجم الإنفاق المطلق على البحث العلمي تليها اليابان ثم كندا ، ويلاحظ حجم ماتنفقه إسرائيل على البحث العلمي يصل إلى ٥٦٧٨ مليون دولار في حين أن ما تنفقه مصر ٤٣٢٥ دولار وهو أقل قيمة في مجموعة الدول بالجدول المقارن بمائته .

ولتتميز الدول المتقدمة عالياً في الإنفاق على البحث العلمي بلينفاق نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ، غير أنه يلاحظ من الجدول السابق عدم مساهمة القطاع

٢ - مؤشر عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي لكل مليون من السكان ومعدل ما يخصص العالم أو المهندس من الإنفاق

على البحث العلمي بالآلاف دولار عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (١)

| الدولة | عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي لكل مليون من السكان | عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي لكل مليون من السكان |
|----------------------------|--|--|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٣٧٤٦ | ٤٧٥ |
| كندا | ٣٦٧٨ | ٢١٨ |
| المكسيك | ١٥٤ | ٩ |
| السويد | ٣٧٢٢ | ٣٠٦ |
| إيطاليا | ٢٥٧٥ | ١٩٤ |
| ألمانيا | ٢٨٥٢ | ٢٣٧ |
| فرنسا | ٢٥٩٢ | ٢٩٥ |
| إيطاليا | ١٣٣٦ | ١٦٧ |
| هولندا | ٢٢٨٠ | ١٥٢ |
| روسيا | ٢٥٢٨ | ١٧١ |
| اليابان | ٦٣٣٧ | ٢٨٩ |
| كوريا الجنوبية | ٣٦٤١ | ٧٢ |
| الصين | ٢٥٥ | ١٤٢ |
| الهند | ١٦٠ | ١٢١ |
| سنغافورة | ٣٧٢٢ | ٦٠٢ |
| ماليزيا | ١٩٠ | ٢١٥ |
| تركيا | ٣٦٤ | ٧٠ |
| إسرائيل | ١٩٨٥ | ٣٠٢ |
| إستونيا | ٣١٧٠ | ٢٢٠ |
| مصر | ١١٤٥ | ٦ |
| جنوب إفريقيا | ٩٤٤ | ١١٩ |

Source: Organization for Economic Cooperation and Development, Development Center Studies (Science and Technology Indicators) 1990- 2000.

أن معدل ما يخصص كل عالم أو مهندس في مصر من الإنفاق على البحث العلمي بالآلاف دولار في العام وهو ٦ آلاف دولار في العام يعد أقل المعدلات بالنسبة لكافة الدول المدرجة على الإطلاق .

يوضح الجدول السابق أن اليابان تقع في المرتبة الأولى بالنسبة لعدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي لكل مليون من السكان يليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم تأتي السويد في المرتبة الثالثة ، وإن كانت مصر تأتي متقدمة عن غيرها من الدول النامية بالنسبة لهذا المؤشر ، إلا

٥ - يمكن الانطلاق من البحث العلمي على التفاعلات المتعددة في مصدر بالملفون جنبه خلال الفترة من ١٩٩٤/٩٢ - ١٩٩٩/٩٨ .

جداول رقم (٧)

٦ - يمكن الانطلاق من البحث العلمي على مصدر بالملفون جنبه خلال الفترة ١٩٩٤/٩٢ - ١٩٩٩/٩٨ .

| قطاع التقييم | المستويات | ١٩٩٤/٩٣ | ١٩٩٥/٩٤ | ١٩٩٦/٩٥ | ١٩٩٧/٩٦ | ١٩٩٨/٩٧ | ١٩٩٩/٩٨ | متوسطة الفترة | % من الإجمالي |
|---------------------------------|-----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------------|---------------|
| وزارة البحث العلمي | | ١٣٢,٤ | ١٣٦,٣ | ١٨٠,٨ | ٢٠٩,٤ | ٢٧٥ | ٣٥٠ | ٢١٨ | ٢١,٨٦ |
| وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي | | ٢٤٤,٣ | ٢٢٤,٨ | ٢٢٦,٢ | ٢٧٥,٧ | ٢٢٣ | ٣٧٠ | ٣٧٩ | ٣٨,٠١ |
| وزارة الكوادر والتدريب والتأهيل | | ١٠٢,١ | ١٤٩,٣ | ١٢٦,٧ | ١٨٠,٨ | ١٤٨ | ٢٦٠ | ٢٦٨ | ٢٦,٨٥ |
| وزارة البيئة والتربة والتربة | | ٢٢,٧ | ٢٦,٧ | ٥٧,١ | ١٠٥,٧ | ١٥٦ | ١٩٠ | ٩٢,٧ | ٩,٢٩ |
| وزارة الصحة | | ١٣٢,١ | ١٤٢,١ | ١٣٢,٩ | ١٤٥,٤ | ١٨٨ | ١٩٦ | ١٥٢,٤ | ١٥,٢٨ |
| وزارة الري | | ٢٠,١ | ١٧ | ٢١,٥ | ٣٠,٨ | ٣٧ | ٤١ | ٣٢,٩ | ٣,٢٩ |
| وزارة التعليم العالي (بحث علمي) | | ٧ | ٢,٧ | ٤ | ٧,٩ | ٤ | ٥ | ٢,٤٣ | ٠,٢٤ |
| وزارة الصناعة | | ٢,٦ | ٤,٢ | ٤,٥ | ٥,٩ | ٧,٥ | ٩ | ٥,٧٨ | ٠,٥٨ |
| وزارة الإسكان | | ٥,٢٣ | ٥,٨٣ | ٦,١٥ | ٧,٥٨ | ٩ | ١٠ | ٧,٣ | ٠,٧٣ |
| وزارة النقل والمواصلات | | ٢,٩ | ٢,٤ | ٢,٩ | ٣,٨ | ٥,٢ | ٦ | ٤,٣٠ | ٠,٤٣ |
| وزارة الميناء والإقتصادية | | ٤,٥٣ | ٢,٣٣ | ٣,٥٥ | ٣,٨٥ | ٤ | ٤ | ٢,٦٠ | ٠,٢٦ |
| وزارة التخطيط | | ١,٥٣ | ٤,٥٤ | ٥,٧ | ٦,١٥ | ٧ | ٧ | ٥,٨٤ | ٠,٥٨ |
| وزارة القوى العاملة | | - | ١,٨٦ | ١,٤ | ٢ | ٢ | ٢ | ١,٨ | ٠,١٨ |
| مجلس الوزراء | | ٢١٦,٨ | - | - | ٣٠,٨٤ | ٤٠ | ٤٠ | ١٨,٤٧ | ١,٨٥ |
| الإجمالي | | ٢٦٨,٨ | ٧٥٩,٦ | ٨٤٠,٨٤ | ١٠١٥,٩ | ١٢٥٥,٧ | ١٤٤٠ | ٩٩٦,٩٢ | |

المصدر : وزارة الخزانة - سجلات السنوات ١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٩/٢٠٠٠

يشتمل من الجدول السابق أنه على الرغم من أهمية قطاع الصناعة ووزارة التخطيط إلا أن كلاهما لم يفتس سوى بنسبة ٣٠,٥٨ من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي في مصر مما يتطلب مراجعة شديدة ؛ أما القطاع الذي يأتي في مؤخرة اهتمام الدولة بأجراء البحث العلمي هو وزارة القوى العاملة إذ كان نصيبها من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي هو ٣,١٨ فقط ٢٢٢

٦ - وزارة المالية ، مجلدات سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٩ .

٧ - وزارات وجهات تنفيذ البحث العلمي - سنوات ١٩٩٢/١٩٩٤ حتى ١٩٩٩/٩٨ .

٨ - تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام ٢٠٠٠/١٩٩٩ .

ثانياً ، المراجع الأجنبية ، (- الكتب الأجنبية ،

١ - William B. Werther, Jr., & Keith Davis " Human Resources and Personnel Management", (USA: Irwin McGraw - Hill, 1999).

2 - David M.Harris & Randy L. Desimone, "Human Resources Development ", (USA: The Dryden Press Harcourt Brace College Publisher, 1993).

3 - Dennis J. Kravety, "The Human Resources Revolution: Implementing Progressive Practices for Bottom-Line Success," (USA: San Francisco : Jossy Bass, 1988) .

ب - الدوريات الأجنبية ،

١ - Carol help, " World Trade Organization to Discuss Global Labor Rights "(Usa: International HR Update, April - June 1994).

2 - Gary Hamel and C.K Prahalad, "Seeing the Future First" (USA: , Fortune, Sept, 1994).

3 - Brian Q'Reilly, The New : Deal : "What Companies and Employees On Another" (USA: Fortune June 13, 1994).

ج - التقارير الأجنبية ،

١ - Organization for economic Cooperation and Development. Development Center Studies (Science and Technology Indicators) 1994 - 2000.

٦ - منشورات عائد البحث العلمي ،

قدرت دراسات OECD خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ العائد على البحث العلمي في الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسنغافورة وألمانيا وكندا وأستراليا وفرنسا والصين بموالي ١٠٠ مليون دولار لكل مليون دولار تنفق على البحث العلمي بالإضافة إلى الصوائد غير المباشرة ، فمثلاً تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى إذ يصل العائد المتوقع للبحث العلمي ١٤٠ مليون دولار ، تليه اليابان ١٢٤ مليون دولار ثم الاقتصاد الأوروبي ٩٨ مليون دولار ، بينما لم يتعدى العائد بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية ومن بينها مصر ٥ مليون دولار فقط .

قائمة المراجع ،

(ولا ، المراجع العربية ،

تقارير ومنشورات ،

١ - إقتصاديات البحث العلمي ، وزارة البحث العلمي - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، المؤتمر العام ، الدورة الثانية عشر ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ -

٢ - بناء وحجم القدرات الابتكارية ، في إطار مهام الأكاديمية ، المؤتمر العام الدورة الثانية عشر ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٣ - الأكاديمية والتنمية التكنولوجية ، وزارة البحث العلمي ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، المؤتمر العام ، الدورة الثانية عشر ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٤ - رؤية إستراتيجية برامج الثقافة العملية والتكنولوجيا ، وزارة البحث العلمي ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، المؤتمر العام ، الدورة الثانية عشر ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٥ - وزارة التخطيط - مجلدات الخطة سنوات ١٩٩٤/٩٣ - ٢٠٠٠/٩٩ -

أزمة الحديبية مناراً لإدارة الأزمات

بسم
لواء دكتور/ جمال الدين أحمد حواش
كاديمية ناصر العسكرية العليا

المسلمين وهذا ما سيتم إلقاء الضوء عليه .
أزمة الحديبية ،

في السنة السادسة للهجرة الموافق سنة ٦٢٨م خرج المسلمون بقيادة النبي " صلى الله عليه وسلم " إلى مكة الموجود بها قبيلة قريش الكافرة في ذلك الوقت حول الكعبة وكانت زيارة البيت العتيق والطواف حوله إحدى العادات التي درجت على أتباعها القبائل العربية منذ القدم .

إن زمامة قريش في مكة يرتبط تاريخياً بأول بيت بناه إبراهيم " عليه السلام " لتتبعه وهي الكعبة في مكة .

العرف في ذلك الوقت إستقر على حرية الطواف حول الكعبة لمن جاءها لهذا الهدف ودون أن يكون معه سلاح الحارين .

دعا سيدنا محمد " صلى الله عليه وسلم " المسلمين لزيارة البيت العتيق في مكة معتمرين لا محاربين قبل دعوته ألف وريعمائة مسلم من بينهم كبار الصحابة والمسلمين .

علمت قريش بإقترب الرسول والمسلمين من مكة عند تجهيزهم للإستراحة قبل سهل الحديبية القريب من مكة ففقدت العزم على توجيه ضربة عسكرية قاضية للمسلمين العزل .

فوجئ الرسول عليه الصلاة والسلام بالحصار العسكري التي قامت به قريش بين مكة والمسلمين في سهل الحديبية وأدرك صلوات الله وسلامه عليه نية الغدر عند قريش .

أخذ جنود قريش والقبائل الموالية لها أوشاماً ظاهراً منع المسلمين من التوجه إلى مكة وهذا ما يمكن إعتباره بداية الأزمة ، أن منع المسلمين من التوجه لأداء هدهم السلمي التصارف عليه هو حق للجميع شكل رسالة تهديد مباشر للمسلمين .

أدرك الرسول عليه الصلاة والسلام خطورة الصدام

إن أزمة الحديبية واحدة من أخطر الأزمات التي شهدتها التاريخ وأن المبادئ التي طبقها الرسول صلى الله عليه وسلم في مواجهة تلك الأزمة العظيمة والسيطرة عليها والانتقال بها إلى الصلح بديلاً عن المواجهة العسكرية المدمرة تجعل منها مدرسة سياسية دولية هي الأولى من نوعها في التاريخ الأنساني .

إن أزمة الحديبية تشكل تصحيحاً لمعلومات يخالو الفكر الأمريكي الصهيوني نشرها والقاتلة بأن في إدارة الأزمات علم سياسي حديث نشأ مع أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ بما إده الرئيس جون كينيدي من أسلوب ذاجع وعبقري في إدارة تلك الأزمة والانتهاه بها سلباً دون حدوث المواجهة النووية بين الدولتين العظميين حينئذ .

إن ما يدعيه الغرب من أسلوب إدارة الأزمات نشأ فقط مع أزمة الصواريخ الكوبية ولم ينشأ قبلها هو تجاهل خطير للمبادئ السياسية الإسلامية التي كرسها سيدنا " محمد صلى الله عليه وسلم " في مواجهة الأزمات قبل أربع عشر قرناً من أزمة الصواريخ الكوبية .

أحب أن أشير هنا أن أزمة الحديبية كانت أخطر بكثير من أزمة الصواريخ الكوبية لأن الإقتصاد السوفيتي الذي جهر أزمة الصواريخ في كوبا حينئذ لم يكن يسعى للمواجهة العسكرية المدمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما سمت قريش وبكل ممانستها اليومية خلال أزمة الحديبية إلى المواجهة العسكرية المدمرة مع الدولة الإسلامية في سهل الحديبية .

فمن المعروف أن الإقتصاد السوفيتي طرح ومنذ عام ١٩٥٨ ماصرف بسياسة التعايش السلمي مع المصكر الرأسمالي كما أن أملاك الإقتصاد السوفيتي للسلاح التنوي المتماثل لأمتلاك الولايات المتحدة لذلك السلام المدمر كان يعنى أستحالة المواجهة النووية بينما كان شعار قبيلة قريش دائماً هو تدمير

الدعوة السلمية للمسلمين لاتعنى الضعف أو الخوف أو الإستسلام وفى الوقت ذاته فإن بيعة الرضوان لم تكن رد فعل غاضب على تمرشات قريش وأستشهاد مسلم غدر به مقاتلوا قريش بل كانت خطوة سياسية إيجابية عقلانية مسيطرة عليها بالكامل والدليل على ذلك أن المسلمين لم يبادروا إلى قتال أى من أسرى قريش لديهم ولم يردوا على أسرى قريش لوعد التفاوض الأسلامى برئاسة عثمان بن عفان بل سمنوا سلامة الوفود القريشية جميعاً ولم ينتقموا لشهيدهم ولم يتقابلوا أستنزات قريش بمثلها وتتيعة هذه الأفعال أرسل قريش وفد ثالث برئاسة الحليس بن علقمة وهو زعيم قبيلة الأحابيس من أكبر القبائل العربية فى العجاز عدداً من أكثرهم تعالفاً تاريخياً قديماً مع قريش .

أدرك الرسول نوعية الوفد القريشى المتفاوض ومدى قوة تعالفه مع قريش فاستقبله وكذلك المسلمين معه إستقبالاً يليق بمكانته مع ظاهر القوة والتسميم الأسلامى للهدف المعلن ، فلما رأى موفد قريش الحليس بن علقمة الإستقبال الأسلامى له صاح بأعلى صوته سبحان الله مايتربى لهؤلاء أن يصدوا عن البيت هلك قريش ورب الكعبة إنما القوم أتوا اعماراً .

فرد عليه الرسول صلى الله عليه وسلم مرحباً أجمل يا أخا بتي كنانة تأثر حليس بن علقمة بما سمعه ورأه وتأكد من المصادقية السليمة للحضور الأسلامى فنقل هذه المصادقية إلى قريش لدى عودته وأخبرهم فى الوقت ذاته بصلاية الموقف الإسماعى وأن دعوتهم السلمية وهدفهم السلمى من الحضور لايعنى الضعف أو التخاذل إلا أن قريش نهرته وأستخفت قادتها بإستنتاجاته وتأييده للمسلمين بزيارة الكعبة .

غضب الحليس بن علقمة إزاء الموقف السلبى لقادة قريش من موقفه ونصائحه فأعلن الحليس بن علقمة خروجه من التحالف مع قريش وتركهم وعاد إلى موطن قبيلته عند الطائف ومعه جنوده أرسلت قريش موفداً رابعاً هظاً غليظاً هو "عروة بن مسعود الثقفى" لإقناع المسلمين إرهاباً بالرجوع وبإلزامهم من قلة أدبه فى مخاطبته للرسول ومحاولة بعض المسلمين عقابه على ذلك إلا أن الرسول منع أى اعتداء عليه ويقى يدفع بالتحجج فى حق المسلمين بالطواف حول الكعبة وهشلت أساليب قريش لتزويق المسلمين .

العسكرى أذا وقع بين المسلمين وقريش وحلفائها وكان قراره هو تجنب الحرب ودعوة قريش للصالح وكانت الخطوة الأولى هى توضيح الهدف السامى للحضور الإسماعى إلى قادة قريش .

أرسلت قريش مندوب يدعى بديل بن ورقاء الخزاعى لإبلاغ المسلمين بمدى قوة قريش وتصميمها على الحرب لمنع المسلمين من الطواف وزيارة الكعبة ، ويبدو أن الرسول عليه السلام أدرك لعبة قريش فاستقبل الوفد القريشى وأبلغه الهدف السلمى وترك الوفد يعود دون اعتقاله من جانب المسلمين وأرسلت قريش وفد آخر برئاسة مكرز بن حصص لإثناء المسلمين عن هدفهم بل ولأستنزاهم إلا أن الرسول الكريم أستقبل الوفد الثانى كما أستقبل الوفد الأول وأبلغه هدف المسلمين من الحجى ولاهداف آخر وأصرارهم على حق الطواف حول البيت الحرام وأنهم يتناولون التفاوض حول هذا الموضوع لتجنب سخط الدماء لا للتنازل من الحق فى زيارة الكعبة ، وتطبيقاً لبدأ عامل الزمن فى قرار الأزمات سارع عليه السلام بإرسال مبعوث مسلم (خراش بن أمية الخزاعى) إلى قريش لأبلاغهم بالهدف السلمى للمسلمين وهو الطواف حول البيت الحرام ثم مفادرة مكة دون أى توجه نحو الحرب .

صعدت قريش الموقف بأن ذهبت الثقة التى كان يركبها مندوب المسلمين بل وأرادت قتله لولا أن نجا بأصعوبة ولم تستمع قيادة قريش له هاد أدرجه .

إزداد الرسول تمسك بخططه فى السيطرة على الأزمة وعدم السماح بأى رد فعل من الجانب الآخر الإسماعى رداً على أستنزات قريش قد تتعارض مع الهدف الذى وضعه الرسول بديلاً للأزمة وهو السلام والصالح فإرسل وفد أسلامى ثانياً لقريش من عشرة أشخاص على رأسهم عثمان بن عفان إلا أن قريش قامت بأعتقالهم لتصعيد الأزمة ودفع الجانب الأسلامى إلى الحرب إستمسك الرسول بهدفه وتأكيداً للتناقض الكبير بين الإستسلام للعدو وبين السيطرة على ردود الأفعال لإنتاج الهدف السياسى المرسوم فى الوصول إلى صلح مشرف يفظ الحقوق السياسية والدينية فإن المسلمين تداعوا إلى مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم على الإستشهاد دون التنازل أمام قريش ، فبارك الرسول هذه الخطوة والتي عرفت ببيعة الرضوان وكانت تلك الخطوة رسالة واضحة إلى قريش وهى أن

طرح هدف سياسي يهدف لتسوية الأزمة .

وهذا ما تمثّل بطرحه صلوات الله عليه الهدف السلمي
لجئ المسلمين إلى مكة وهو الإهتمام ودعوته قريش للتفاوض
حول هذا الموضوع بدلاً من المواجهة العسكرية .

مواجهة الأزمة بخطة استراتيجية تستند إلى قرار سياسي
من وكفوء عدم الرد على غدر قريش بالوفد الذي أرسل إليه
وذلك لعدم الانشغال بالقضايا الفرعية عن تنفيذ الخطة
الأستراتيجية وحيث أن الفكر السياسي الأمريكي لا يعترف
بوجود مبادئ لمواجهة الأزمات وإدارتها تصديداً قبل تجربة
الرئيس كينيدي في أزمة الصواريخ الكوبية وسوف تجري مقارنة
بين الأزميتين أزمة العدنيدية والأزمة الكوبية من حيث أوجه
الاختلاف في المبادئ السياسية .

يكل المعايير العلمية ودون أي تعصب فإن الرسول محمد
(ص) ومن خلال ما قدمناه من رصد وتحليل وثائقه للمبادئ
السياسية التي حقّقها الرسول عملياً في مواجهة أخطر أزمة
كانت تواجهه ليس المسلمين فقط بل الجزيرة العربية في تلك
الفترة التاريخية العصبية نجد أن تلك المبادئ جاءت سابقة
لأزمة مشرقاً فربما على تلك التي طبقها الرئيس الأمريكي
كينيدي في مواجهة أزمة الصواريخ الكوبية .

كما أن أي محلل للقرار السياسي الذي اتفقه كل من الرسول
صلى الله عليه وسلم والرئيس كينيدي لمواجهة الأزمة التي
واجهته نجد ويكمن تأكيد أن الاختلاف في أسلوب الإدارة هو
اختلاف في المبادئ الأخلاقية التي يمتنعها الفكر السياسي
والدين لكل منها وهو أسلوب ما ترك بصماته واضحة على
أسلوب مواجهة الأزمة ونتائجها فقد سعى الرسول عليه الصلاة
والسلام بمصدق إلى تسوية شاملة بين المسلمين وقريش قامت
على مبادئ المصالحة التي تضمنتها اتفاق الصلح بينما لم
يستهدف الرئيس كينيدي إلى مصالحة بين بلاده والإتحاد
السوفييتي وإنما كل ما كان يسعى إليه الرئيس الأمريكي هو
سحب الصواريخ من كوبا فقط ومع استمرار الصراع بين بلاده
والإتحاد السوفييتي للهيمنة على العامل واقتسام مناطق النفوذ
واحتكار ثروات الشعوب .

بالمقابل تبرز موقف المسلمين بهدف التنازل على
الصعيد الإسلامي والقريشي ذاته وهذا ما اتّضح بالوفد
القريشي الخامس الذي جاء للتفاوض برئاسة "سهيل بن عمرو"
من أكثر قادة قريش دهاء وحكمة وهو الوفد الذي تم صدق
صلح العدنيدية بين قريش والمسلمين معه بسفته رئيس الوفد
القريشي المفاوض وكانت محصلة اتفاقية الصلح أن يؤجل
المسلمون زيارتهم للحكمة إلى العام المقبل مع حق المسلمين بعقد
الاتفاقيات التي يريدونها مع القبائل ويهدم اعتداء أي من
قريش أو المسلمين على القبائل المتحالفة مع الطرف الآخر وإن
يسمح لأي رجل من قريش إذا كان ما يزال تحت وصاية أبوية
بالدخول في الإسلام بشرط موافقة ذويه ولا يلتزم المسلمون
بعدم قبوله بينهم إذا رفض ذويه دخول الإسلام .

وبذلك نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم حقق أهدافه
وتجنب الدخول في حرب لا يريدها .
وقد طبق الرسول عليه الصلاة والسلام المبادئ التالية
لمواجهة الأزمة .

تعدد أطراف الأزمة .

أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم منذ اللحظة الأولى
خروج قريش وحلفائها واعتراضها الهدف السلمي للمسلمين وإن
قريش وحدها هي الطرف الأساسي في الأزمة وليس حلفائها
ولذا التديد أهميته في مسيرة الأزمة ثم في مرحلتها قبل
الأخيرة حين خرج الأحابيس من التحالف .

تعدد الأهداف الاستراتيجية للخصم .

كان واضعاً من التصرفات القريشية والمنهج العدواني
والعقد العسكري لقريش وتجميعها لعدد من حلفائها بهدف
تدمير المسلمين .

تعدد الأوضاع الاستراتيجية لأطراف الأزمة .

استطاع الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال تحليله
لعدد القبائل الحليفة لقريش المشاركة معها في اعتراض
المسلمين ومن خلال نوع السلاح والتفيل والاستعداد القتالي
لقريش أن يدرك حقيقة الوزن العسكري لقريش في
ذلك الوقت .

التعيين في الوظائف العامة

إعداد

شيماء صرت

باحث أول بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
مدرّب تشريعات الخدمة المدنية

الوظائف والأحكام التي يقتضيها تنفيذها ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للخبرة المطلوبة لبقاء في الوظيفة الأدنى مباشرة.

ولما كان التعيين في الوظائف هو بدء العلاقة الوظيفية فقد أورد له القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أحكام رئيسية رأى فيها التأكيد على الاعتماد بالأساس الموضوعي في التعيين وهو أساس الوظيفة بمؤهلاتها السليم وليس لقب الوظيفة أو الدرجة التالية فقط .

وقد تضمنت المادة (١٥) منه الأحكام التي ينبغي تقيدها في شأن التعيين في غير الوظائف العليا وذلك بأجازة التعيين من داخل الوحدة أو خارجها وفي حدود النسبة الموضحة بما يكفل حسن سير العمل ومراعاة استقرار أوضاع العاملين في مختلف الوحدات في نفس الوقت .

وفي المادة (١٧) منه أشرت المشرع الأصالة عن الوظائف الحالية في صحتين يوميتين على الأقل وذلك لضمان علم الكافة وبما يحقق المساواة أمام المواطنين في تولي الوظائف العامة وتكافؤ الفرص بينهم طبقاً لأحكام الدستور ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها ، وصاحب الاختصاص فيما إذا كانت الوظائف تشغل بامتحان أو بدون امتحان هو السلطة المختصة مع مراعاة أنه في حالة الإعلان لابد من إخطار لجنة القوى العاملة للقوات المسلحة (هيئة التنظيم والإدارة) بصورة من الإعلان وإخطار مكاتب التوظيف بصورة من الإعلان عن الوظائف الحالية طبقاً للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ .

والسلطة المختصة بالتعيين بالنسبة للدرجة الممتازة رئيس الجمهورية وبالتفويض رئيس مجلس الوزراء (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٩٩) وأيضاً بالنسبة للدرجة العالية ودرجة مدير عام وبالتفويض الوزير المختص (قرار

ورد بالذكر الإيضاحية لمشروع قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أن أحكامه تقوم على أسس موضوعية وذلك من طريق الاعتماد أولاً بالوظيفة بمدلولها السليم الذي يقتضئ بأنها متعددة بمجموعة من الواجبات والمسؤوليات يلزم للقيام بها تواهر اشتراطات معينة في شأليها تتفق مع نوعها وأهميتها وتسمح بتحقيق الهدف من إيجادها ، وذلك بعد أن صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥٢ لسنة ٧٤ في شأن أحكام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف ونقل العاملين إلى الوظائف الواردة بجدول التوصيف ، وكذلك قرار رئيس الوزراء في ١٩٧٦/١١/١٣ بتعديل أول يناير ١٩٧٧ موعداً لبدء نفاذ أحكام التوصيف والتقييم على العاملين بالدولة وذلك لتعديداً لحكم المادة الثالثة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن الواضح أن مثل هذا (الاعتماد الموضوعي) لا يتعارض مع الجانب الآخر للوظيفة المتمثل في (العامل) الذي يقوم بأعبائها وما يتطلبه هذا الجانب (البشري) لا الشخصى ، من الاعتماد بالخبرة النظرية أو المكتسبة اللازمة للقيام بأعباء الوظيفة ومراعاة ذلك في الأجر الذي يحصل عليه بوصفه مقابل (موضوعياً) لا شخصياً لما ينطه به من مسؤوليات ، وهكذا بالنسبة لسائر شئون الخدمة المدنية أيضاً .

وقد تضمن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في مادته التاسعة أن يصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التي يقتضيها تنفيذها ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للخبرة المطلوبة لشغل الوظيفة الأدنى مباشرة .

وتتعيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بقرار وزير التنمية الإدارية ورئيس الجهاز رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن المعايير اللازمة لترتيب

رئيس الجمهورية رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٩٩ .

أما التعيين في الوظائف الأخرى فيكون بقرار من السلطة المختصة بمفهومها المنصوص عليه بالنيد (٢) من المادة الثانية (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهي الوزير المختص ، المحافظ المختص بالنسبة لوحدة الحكم المحلي ، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المختصة .

وفي إطار موضوع التعيين في الوظائف سوف نتناول بالبحث توضيح الموضوعات التالية في ضوء التعديلات التي طرأت على قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من قوانين معدلة ومكملة له وكذلك التعديلات التي طرأت على اللائحة التنفيذية له والتي تمت في ضوء السياسة التي انتهجتها وزارة التنمية الإدارية ، نحو تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري الذي تقدمت به حكومة السيد الدكتور/عاطف صيد والذي يهدف إلى تطوير الجهاز الإداري للدولة لرفع مستوى كفاءة أدائه وتطوير نظم وأساليب العمل به وتحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية المقدمة لجمهور المواطنين ، هذا ونتناول حالات التعيين على النحو التالي :

أولاً : الشروط الواجب توافرها فيمن يعين في إحدى الوظائف

١ - أن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعامل جمهورية مصر العربية بائثل بالنسبة إلى تولى الوظائف العامة .

٢ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره ، ومع ذلك فإذا كان الحكم مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة جاز تعيين العامل بعد موافقة السلطة المختصة ، وإذا كان قد حكم عليه مرة واحدة فلا يجوز دون التعيين إلا إذا قدرت لجنة شؤون العاملين بقرار مسبب من واقع أسباب

الحكم وظروف الواقعة أن تعين العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

٤ - ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائى مالم تقضى على صدوره أربع سنوات على الأقل .

٥ - أن يكون مستوفياً لأشترطات شغل الوظيفة .

٦ - أن تثبت لرافقه الصحية للوظيفة بمعرفة المجلس الطبي المختص وذلك فيما عدا العاملين المعيّنين بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز الأعفاء منها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

٧ - أن يجتاز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

٨ - ألا يقل السن عن ست عشرة سنة .

٩ - أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .
(م ٢٠ في ٤٧ لسنة ١٩٧٨)

وثبتت شروط التعيين في إحدى الوظائف طبقاً لما يأتي :

١ - البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر بالنسبة للإثبات الجنسية المصرية .

٢ - صحيفة الحالة الجنائية لأثبات عدم سبق الحكم بعقوبة ما نعه من التعيين .

٣ - إقرار من المرشح للتعيين موقماً عليه أمام مدير شؤون العاملين بالوحدة ومصدقاً على التوقيع منه بعدم سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائى لم يمحى على صدوره أربع سنوات على الأقل .

٤ - تحقيق وحدة شؤون العاملين من استمضاء اشتراطات شغل الوظيفة في المرشح للتعيين .

٥ - قرار المجلس الطبي المختص بثبوت اللياقة الصحية للوظيفة المرشح لها العامل .

الجهات موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بهذا البيان معتمداً من السلطة المختصة مع نماذج الاستخدامات الجارية (الباب الأول أجور) .

(م ١٠ من اللائحة التنفيذية معدله بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧)

٢ - على جميع الوحدات والهيئات العامة المتصوص عليها في المادة (١٠) من اللائحة التنظيمية لقانون العاملين المدنيين بالدولة قبل البدء في إتخاذ أى إجراء من إجراءات شغل الوظائف الشاغرة بطريق التعيين أو التكميل أن توافي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بما يأتى :

١ - تحديد أعداد ومسميات الوظائف الشاغرة بالوحدة موزعة على المجموعات النوعية وأعداد مسميات الوظائف المراد شغلها من بينها .

ب - مبررات شغل الوظائف فى ضوء احتياجات العمل والمقررات الوظيفية للوحدة ووسيلة شغلها بالتكليف أو بالأعلان .

ج - مبررات شغل الوظائف بطريق التكميل فى الحالات المقررة قانوناً وفى غير حالات التكميل المقررة قانوناً تكون وسيلة شغل الوظائف من طريق الإعلان على أن يتضمن :
• وصف الوظيفة وشروط شغلها ودرجتها ومقر ممارستها .
• الجهة التى تقدم إليها الطلبات والمستندات الواجب تقديمها وميعاد ومكان تقديمها .
• بيان ما إذا كان التعيين بإمتحان أو بدون إمتحان ، وإذا كان التعيين بإمتحان فبيان نوع الأمتحان ومواده وتاريخ ومكان إجرائه وقرارات تشكيل لجان الأمتحان . (م ١٠ مكرراً) من اللائحة التنفيذية مستبدله بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧) .

٤ - تلتزم الجهات المشار إليها في المادتين (١٠) و (١٠مكرراً) من هذه اللائحة بإرسال البيانات المطلوبة فى هاتين المادتين إلى

٦ - إقرار وحدة شئون العاملين بإجتياز الأمتحان المقرر لشغل الوظيفة .

٧ - مستخرج رسمى بتاريخ الميلاد أو شهادة من المجلس المختص بتقدير السن وذلك فى حالة عدم قيده بسجلات المواليد .

٨ - ما يثبت المامه بالقراءة والكتابة لمن لا يحمل شهادة دراسية .

٩ - ما يثبت أنه محمود السيرة حسن السمعة .

التعيين المبتدأ :

الأصل أن يكون التعيين ابتداءً فى أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة فى جدول وظائف الوحدة .

وسوف نتناول فى هذه الحالة من حالات التعيين الموضوعات التالية :

١ - الشروط الواجب توافرها فى من يمين فى إحدى الوظائف .

٢ - الإجراءات الواجب اتباعها للتعين فى الوظائف ،

أولاً : قبل التعيين .

ثانياً : عند التعيين .

ثالثاً : بعد التعيين .

أولاً : إجراءات قبل الإعلان :

١ - إرسال بيانات للجهاز قبل البدء فى إتخاذ أى إجراء من إجراءات شغل الوظائف .

٢ - على جميع وحدات الجهاز الإدارى بالدولة وكذلك الهيئات العامة ، أن تضع منذ إصدار مشروع موازنتها للسنة المالية - حصراً لأعداد ومسميات الوظائف الممولة بجميع المجموعات النوعية ، بما فيها المجموعة النوعية لوظائف الإدارة العليا ، متميماً حصراً دقيقاً لأعداد الوظائف المشغولة ومسمياتها موزعة على المجموعات النوعية ، وحصراً لأعداد الوظائف الشاغرة ومسمياتها موزعة على المجموعات النوعية بحسب الواقع الفعلى فى أول ديسمبر من كل عام ، وعلى تلك

(م ٢١ مكرراً من اللائحة مستبدله ق ٤٠٧ لسنة ١٩٩٩)

• وأي استخدام لقائمة انتظار في غير الحالات المحددة لها أو فاقدة لشروط مستها لا ينتج أثرًا قانونيًا ويتربى المسؤولية التأديبية .

٦ - إجراءات الإعلان :

• تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ على مايلي:
تعلن الوحدات عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من السلطة المختصة في مستميتين يوميتين على الأقل ، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها .

وتتخذ السلطة المختصة الوظائف التي يكون شغلها بامتحان ولكل التي تشغل بدون امتحان

• كما ورد بالمادة ١١ من اللائحة التنفيذية المستبدلة بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٤٠٧ لسنة ٩٩ أن تقوم وحدة شئون العاملين بالجهة المعنية في حدود موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالإعلان في مستميتين يوميتين على الأقل عن عدد ومسميات الوظائف الشاغرة والبيانات المتعلقة بها وشروط شغلها وفقاً لجدول التوسيف والترتيب المعمول بها .

إجراءات بعد الإعلان :

١ - أخطار لجنة القوى العاملة للقوات المسلحة (هيئة التنظيم والإدارة بصورة من الإعلان - م ١٢ من اللائحة)

٢ - وجوب مراعاة استكمال نسبة ٥٠ ٪ المحددة لتشغيل المعوقين عند كل تعيين جلد حسبما نص عليها ق ٣٩ لسنة ٧٥ المعدل بالقانون ٤٩ لسنة ٨٢ وإصدار القرارات اللازمة وأخطار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بذلك .

(ق ١٢ من اللائحة مستبدله ق ٤٠٧ لسنة ٩٩)

٣ - إدراج طلبات التعيين ومرفقاتها في سجلات بأرقام متسلسلة يعصب تاريخ تقديمها ، وفي نهاية المدة المحددة لتلقى

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قبل البدء في اتخاذ أي إجراء من إجراءات شغل الوظائف بطريق التعيين أو التكليف وذلك لراجعة تلك البيانات والإجراءات في ضوء الشايف لديه في الموازنات ومطابقات الوصف واحتياج الجهات إلى شغل هذه الوظائف .

(م ١١ من اللائحة مستبد له ق ٢٢ لسنة ٩٧) .

٥ - كما ورد بالتأثيرات العامة للموازنة ما يجب مراعاته قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات شغل الوظائف المختلفة فيمايلي :

ينبغي على الهيئة قبل التقدم إلى السلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف بمختلف مسمياتها من طريق التعيين أو الترقية التأكد من ضرورة أن تكون الوظائف المطلوب شغلها واردة بذات المسمى والدرجة في جداول ترتيب الوظائف للعمدة واستمارة موازنة وظائف الهيئة وأنها وظائف شاغرة في موازنة الهيئة من ذات السنة المالية التي يجري فيها شغل هذه الوظائف مع استيفاء الإجراءات والقواعد التي ينص عليها ... وكذلك القواعد الواردة بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية بالنسبة لشغل الوظائف الأخرى .

ويحظر على أي من الجهات المشار إليها مايلي :

١ - الإعلان عن شغل الوظائف الشاغرة أو البدء في اتخاذ أي إجراء من إجراءات شغلها بطريق التعيين أو التكليف إلا بعد إخطارها بموافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على ذلك وفي حدود هذه الموافقة وأن تتضمن الموافقة التصريح للجهة بالتعيين المتبدأ .

(م ١١ من اللائحة مستبدلة ق ٤٠٧ لسنة ١٩٩٩)

٢ - شغل وظائف المعاريين أو الحاصلين على أجازات خاصة بدون مرتب إلا بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

(م ١٢ مكرراً من اللائحة مستبدله ق ٤٠٧ لسنة ١٩٩٩)

٣ - إصدار قائمة انتظار للمرشحين للتعين إلا في حالة الإعلان عن شغل الوظائف بامتحان وعدم تعيين كامل العدد المعلن منه .

تاريخ إعلان النتيجة .

ويشترط لصحة علامة الإنتظار أن يرتب الناجحون في القائمة على أساس الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الامتحان وعند التساوي في الترتيب يقدم الأعلى مؤهلاً فالأقدم تفضيلاً حين تساوي تقدم الأكبر سناً .
وأى استخدام لقائمة إنتظار في غير الحالات المحددة لها أو مخالفة لشروط معتمتها لا ينتج أثراً قانونياً ويرتب المسؤولية التأديبية . - (م ٢١ من اللائحة مستبدل بقرار ونشر الدولة للتنمية الإدارية رقم ٤٠٧ لسنة ٩٩)

٢ - يتم العرض على لجنة شئون العاملين للنظر في التعيينات وفقاً لنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ حيث يقتضى بأن تقتض اللجنة بالنظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوة الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها واعتماد تقارير الكفائية المقدمة عنهم .

٤ - تعتمد السلطة المختصة بمسعر لجنة شئون العاملين التضمن التوصية بالواقعة على التعيين ويعتبر تاريخ تعيين العامل إعتباراً من تاريخ هذا الإمتداد .

ثانياً : بعد التعيين :

١ - بناءً على اعتماد السلطة المختصة تبدأ الجهة في أعداد قرار التعيين الذى يجب أن يشتمل في ديباجته على مايلقى :

أ - توافر شروط الوظيفة لدى المرشح .
ب - موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على إعادة تفويض الدرجات الخالية بالموازنة .

ج - اجتياز الأمتحان بالنسبة للوظائف التى يتم شغلها بأمتحان وأن التعيين كان من بين قوائم الناجحين وفقاً للترتيب الوارد بالمقترع الثالثة من المادة ٢١ من اللائحة والمقترع الأولى من المادة ١٨ من ق ٤٧ لسنة ٧١ على أساس الأسبقية الواردة بالترتيب النهائي لنتائج الأمتحان وعند التساوي في الترتيب يقدم الأعلى مؤهلاً فالأقدم تفضيلاً حين تساوي تقدم الأكبر سناً .

د - أن التعيين بالنسبة للوظائف التى يتم شغلها بدون أمتحان تم من بين قوائم المتقدمين وفقاً للترتيب الوارد

الطلبات ، يتقبل السجل ويعتمد من المسئول عن شئون العاملين بالوحدة . - (م ١٤ من اللائحة)

٤ - يكون الأمتحان إما تصريفاً أو شهادة أو عملياً أو عن طريق مقابلات شخصية ويجوز الجمع بينهما .
(م ١٥ من اللائحة)

٥ - تتولى الإشراف على إجراء الأمتحان لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة ويتضمن ما يوكل إلى هذه اللجنة من مهام وإجراءات للقيام بهذا الأمتحان . - (م ١٦ من اللائحة)

٦ - تحتفظ كل وحدة بأوراق الأمتحان ويوقع على هذه الأوراق من إجراءات الأمتحان ، ويعتبر من حصل على نصف مجموع الدرجات على الأقل في كل مادة على حده قد اجتاز الأمتحان . - (م ١٧ من اللائحة)

٧ - يرتب الناجحون في كل أمتحان في قوائم بحسب درجة النجاح في الأمتحان وعند التساوي يكون الترتيب وفقاً للأعلى مؤهلاً فالأقدم تفضيلاً فالأكبر سناً ، ويتم التعيين بحسب الترتيب الوارد في القوائم وذلك مع عدم الأخلال بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية . - (م ١٨ مضافة ق ٤٠٧ لسنة ٩٩)

٨ - تعلن نتيجة الأمتحان وترتيب الناجحين ودرجاتهم في لوحة الأهلانات . - (م ١٩ من اللائحة)

ثانياً عند التعيين :

١ - تعد إدارة شئون العاملين كشفاً بأسماء المرشحين للتعيين وفقاً لترتيب أسبقيتهم للمرشح على لجنة شئون العاملين ، وعلى اللجنة إبداً وإيها بعد التحقق من توافر شروط ومواصفات شغل الوظيفة في المرشحين . - (م ٢٠ من اللائحة)

٢ - لاتمد قائمة إنتظار للمرشحين للتعيين إلا في حالة الإعلان عن شغل الوظائف بإمتحان وعدم تعيين كامل العدد المعلن عنه ، وتكون هذه القائمة صالحة في حدود العدد الباقي فقط وتسقط باكتمال تعيين هذا العدد أو بإنهاء سنة من

بالمادة ١٨ الفقرة الثانية من ق ٤٧ لسنة ٧٨ على النحو التالى ،

١ - إذا كانت الشهادة الدراسية أحد الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة فيكون التعيين طبقاً للمؤهل الأعلى ، وعند التساوى في المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تفرجاً فالأكبر سناً .

٢ - إذا كانت الخبرة هي المطلوبة فيكون التعيين طبقاً لمدد الخبرة .

هـ - ماينبذ مواظقة لجنة شئون العاملين على التعيين واعتماد السلطة المختصة بحضر اللجنة . (م ٢٢ من اللائحة)

٦ - يعلن القرار الصادر بالتعيين بلوحة الإعلانات لمدة عشرة أيام وفقاً للضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩ من اللائحة التنفيذية والتي تنص على أن تعلن جميع القرارات التى تصدر فى شئون العاملين بطريقة النشر فى لوحة إعلانات واحدة على الأقل توضع فى أماكن ثابتة وبارزة ومؤمنة فى كل من المركز الرئيسى للوحدة وفروعه وذلك لمدة لا تقل عن عشرة أيام .

٧ - على مدير شئون العاملين أو من يقوم مقامه تمت طائلة المسؤولية التأديبية أخطار الرشح للتعين فور صدور قرار التعيين للتقدم لاستلام العمل بخطاب مسجل على محل إقامته الثابت بطلب تعيينه ، فإذا لم يتقدم لاستلام العمل خلال شهر من تاريخ إخطاره اعتبر قرار تعيينه كأن لم يكن دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار مالم يقدم صئراً تقبله السلطة المختصة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ صدور قرار التعيين .

(م ٢٤ من اللائحة مستبدله ق ٤٠٧ لسنة ٩٩)

ميدان رقم (١)

البيانات والمعلومات الأساسية
إجراءات شغل الوظائف الخالية

الجهة:

أولاً: الأحكام القانونية التي تنظم شغل الوظائف الخالية:

- ١ - المادة (١٥) وما بعدها من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .
- ٢ - المادتان (١٠) ومكرر (١١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدلتان بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ .
- ٣ - المادة الخامسة / الفقرة الثانية من قانون إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .
- ٤ - المواد (١١) و (١٢) فقرة أولى و (١٤) و (٢٠) و (٢١) من قانون التأشيرات العامة للموازنة للسنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ .
- ٥ - المواد (٨) و (٩) فقرة ب و (١٢) و (١٣) من قانون التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية .

ثانياً: من أين توجه المكاتبات ؟

توجه المكاتبات الخاصة بشغل الوظائف الخالية من السلطة المختصة بالجهة إلى وزير الدولة للتنمية الإدارية - رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - حرصاً على سرعة البت .

ثالثاً: أعداد ومسميات الوظائف على مستوى الوحدة:

- ١ - نموذج الاستمارة رقم (٥) السابق اعتمادها من السلطة المختصة في موازنة العام المالي ، والمتضمنة أعداد ومسميات الوظائف الممولة والمشغولة وأعداد ومسميات الوظائف الشاغرة على مستوى الوحدة .
 - ٢ - توضيح الفارق بين الوارد بأستمارة (٥) والواقع الفعلي وأسبابه إن وجدت .
- رابعاً: أعداد ومسميات الوظائف المطلوب شغلها: (بطريقة التعيين / التكليف):

| رقم | تسمية الوظيفة | الدرجة | الجهة الممولة | الأعداد | أعداد الوظائف الخالية على مستوى الوحدة | | مقر ممارسة الوظيفة |
|-----|------------------|--------|---------------|---------|--|---|--------------------|
| | | | | | أعداد الوظائف المشغولة بها على سبيل المثال | أعداد الوظائف الخالية التي ظلت آثار السنة | |
| ١ | الوظائف التخصصية | | | | | | |
| ٢ | الوظائف المكتبية | | | | | | |
| ٣ | الوظائف الحرفية | | | | | | |

- ٢ - هذا: علماً بأن هذه الوظائف بأعدادها ومسمياتها وإدارة بأستمارة رقم (٥) وممتدة بجدول ترتيب الوظائف .
 - ٣ - هذا: علماً بأن الوظائف المطلوب شغلها لمواجهة احتياجات العمل الحقيقية على ضوء المقررات الوظيفية .
 - ٤ - خامساً: الجبررات الموضوعية للإعلان عن شغل الوظائف:
- (وجود الوظيفة خالية لا يعد مبرراً وحيداً للإعلان عن شغلها)

إرشادات عامة للوحدة الإدارية -

١ - يجب أن تكون البيانات والمرقات كاملة وممتدة من السلطة المختصة ، أو من تموضه .

٢ - بعد انتهاء دراسة الجهاز للأقتراح الواردة من السلطة المختصة وفقاً للبيانات والمرقات الأساسية ، يكون للسلطة المختصة البدء في اتخاذ إجراءات التمهين أو التكليف وفقاً للقواعد القانونية المقررة .

٣ - في حالة الموافقة على الإعلان عن شغل عدد من الوظائف ، فإنه يكون للوحدة الإدارية نشر إعلان - بصحيتين يمينتين - لتقدم لشغل هذه الوظائف بطريق النقل من بين العاملين بالجهات الإدارية وحدهم ودون غيرهم ، وتسيراً على الوحدات الإدارية ، فإنه يمكن لها من البداية أن تطلب وفق تقديرها أن يكون الإعلان عن شغل الوظيفة بطريق النقل أو التعيين من خارج الجهات الإدارية ، على أن تكون الأولوية عند الاختيار لمن يتقدم من داخل الجهات الإدارية .

٤ - ضرورة مراعاة عدم تضمين الإعلان أية شروط إضافية أخرى تزيد من مطالب التأهيل الأساسية الواردة ببطاقات الوصف المعتمدة ، لعدم تعرضه للبطلان .

٥ - يجب إخطار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالخطوات في الوظائف التي ترقبت على شغل الوظائف المعلن عنها من بين العاملين بالجهات الإدارية ، ويحث تتعدد أعداد درجات الوظائف التي تخلق بتلك الوحدات لاتخاذ ما يلزم بشأنها في ضوء القواعد العائد المقررة .

٦ - يجب على الجهة الإدارية ، بعد صدور قرار التعيين ، إرسال إقرارات استلام العمل للوظائف التي وافق على الإعلان عنها أو اتخاذ إجراءات التكليف بشأنها ، وتم شغلها بالفعل ، مع بيان الجهة التي كان يعمل بها من شغل الوظيفة ودرجته الوظيفية إن كان من العاملين بالجهات الإدارية المختلفة وشغل الوظيفة بطريق النقل وذلك لضبط استمارة الموازنة في الجهتين ، ومخاطبة وزارة المالية لاتخاذ اللازم نحو إعادة تمويل

الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكارات التي شغلت بالإعلان السابق ، ووفق ما تقضى به أحكام المادة (١٢) فقرة (أ) ، (١٧) فقرة (ب) من التأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة ، والمادة (٨) فقرة (أ) من تأشيرات الهيئات الاقتصادية .

• للوحدة الإدارية أن تصدر رقم الفاكس الذي يمكن مخاطبتها عليه .

• سيتم الرد في حدود ٢٠ يوماً من تاريخ ورود الطلب مستوفياً للبيانات والمعلومات الأساسية السابقة كاملة .

• وقد تشاركوا الرأي في أن عدم ورود البيانات السابقة كاملة يحوّل بين الجهاز وبين البت في الاقتراح .

النمو المتواصل لصناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند

يقدم

سوبهاش باتنجار

أستاذ تكنولوجيا المعلومات

المعهد الهندي للإدارة، أحمد آباد

ترجمة

د / هالة توفيق سرور

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أن متنامية البرامج المحلية لا تنمو نمواً سريعاً إذ تبلغ قيمة إجمالي برامج التطبيقات التي جرى تطويرها للسوق المحلي الهندي (فيما عدا الحزم) ٢٦٠ مليون دولار فحسب، أما في الشركات المتوسطة والكبيرة فيقتصر استخدام تكنولوجيا المعلومات على عمليات معالجة البيانات ولم يتم استخدام إلا جزءاً صغيراً من هذه الإمكانيات، وتم تدعيم بعض عمليات المتابعة إلا أنه لم تستخدم هذه التكنولوجيا في عمليات التخطيط أو اقتراح القرار على كافة المستويات إلا على نحو محدود للغاية أما عن عمليات دعم القرار ولتعزيز البيانات وغيرها فلا يجري استخدامها على الإطلاق ولم تلجأ إلا بضع مؤسسات فحسب إلى استخدام الكمبيوتر في مكاتبها أو إلى التحويل إلى النظام الإلكتروني كوسيلة اتصال رئيسية بين بعضها البعض.

وتسعى بعض الشركات إلى إقامة نظم معالجة التعاملات لتغطية مواقع متعددة أو الربط بين هذه المواقع وبين العملاء والموردين، فجريدة التايمز في الهند وهي أكبر سلسلة جرائد هندية من خلال "شبكة الاستجابة" تقوم بالتأكيد الفوري على حجز مساحات الإعلانات وتمكن من تنفيذ هيكل أسعار معقد وإن كان مرناً كما أسهمت الشبكة في تحسين عمليات التحصيل تقنياً كبيراً، أما شركة باجاجا أوتو وهي من أكبر صانعي دراجات السكوتر، فقد قامت بربط الشركة بعملائها من خلال شبكة معلومات، وصرّحت العمليات الهندسية باستخدام أجهزة الكمبيوتر بهدف اكتساب مزايا تنافسية متميزة، إلا أن معظم الشركات قد حصلت على تكنولوجيا المعلومات دون تقييمها مناسباً أو تحليل التكلفة والعائد.

نضيف إلى ذلك أن تكنولوجيا المعلومات لم يكن لها تأثير ملحوظ في تحسين الظروف المعيشية للمواطن الهندي العادي، فهي الأجهزة الحكومية وقطاع الخدمات، مازالت الهند مثلاً وحيداً لنجاحها في هذا المجال وهو نظام الحجز في السكك

تشهد الهند في الفترة الحالية ازدهاراً في صناعة تكنولوجيا المعلومات، إذ تجاوز حجم المبيعات الإجمالية في هذه الصناعة مع نهاية شهر مارس صام ١٩٩٦ ثلاثة مليارات دولار أمريكي، وبلغ إجمالي الإنفاق نحو ٢,٢ مليار دولار، وانضمت الهند مؤخراً إلى منظمة دول جنوب شرق آسيا التي يتراوح حجم إنفاقها على المنتجات والخدمات المتصلة بصناعة تكنولوجيا المعلومات ما بين ١ إلى ٢ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في حين أن البلدان الصناعية تنفق ما يتراوح ما بين ٢ إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي.

ويبلغ النمو السنوي في الإنفاق على صناعة تكنولوجيا المعلومات نحو ٤٠% على مدى السنوات العديدة الأخيرة في حين يبلغ النمو السنوي في معظم البلدان الصناعية نسبة تتراوح ما بين ٧ إلى ١٠%، وبفضل هذا النمو المتزايد ستمكن الهند سريعاً من اللحاق بركب العالم الصناعي في هذا الشأن، وبلغ حجم سوق التدريب المنظم ما يزيد عن ١٤٠ مليون دولار، ويصل حجم الصادرات من البرنامج نحو ٧٥٠ مليون دولار مما يعكس مكانة الهند المتميزة في مجال تطوير البرامج على مستوى العالم، إن الهند في طريقها إلى أن تتبوأ مكانتها كمركز عالمي للأبحاث والتصميمات والتطوير في العديد من القطاعات.

أما تأثير تكنولوجيا المعلومات في أداء المؤسسات والشركات الهندية فهو لا يبدو إلى التواؤل، إذ يرى معظم القائمون على الإدارة أن تزايد الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات لم يؤد إلى تحسين الإنتاجية أو تقديم خدمات أفضل للعملاء أو إلى تخفيض تكلفة المنتجات والخدمات كما لم يؤد إلى الإنفاق بموارد رأس المال على نحو أفضل، ويتركز نحو ٨٠% من الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في قطاع الشركات، في العام الماضي تم شحن ٤٠٠ ألف جهاز كمبيوتر شخصي ليبلغ إجمالي الحزرون من أجهزة الكمبيوتر الشخصية مليون جهاز ويبدو أن صناعة تكنولوجيا المعلومات انصهرت في المؤسسات صغيرة الحجم، إلا

على نحو ملائم بإدارة عملية التغيير إذ تلقى عمليات التغيير معارضة لا من جانب الموظفين البيروقراطيين فحسب وإنما من جانب الخبراء والمتخصصين أيضاً ، فهي العام الماضي أدى إدخال نظم الحاسب الآلي في المحكمة العليا في جوجارات إلى إضراب المهنيين لأن النظام الجديد يتطلب ملء استمارات جديدة في حين أن في بعض البلدان تلقى أجهزة الإعلام الضوء على أوجه القصور في تكنولوجيا المعلومات مثلما حدث في مسألة الخدمات المقدمة للمشاهير في لندن وفي مسألة تناولاتها وسائل الإعلام وأجرت الصحف عدة تعقيقات حولها ، أما في مسألة البلدان النامية فتدار ما نجد مثل هذا الاهتمام .

لقد إلتهمنا حتى الآن نهجاً يقوم على " الدفع التكنولوجي " ولكن أحكامنا على جودة التطبيقات قائمة على مستوى التقيد في التكنولوجيا ولدينا رغبة جامحة في استبدال الأساليب التكنولوجية الأكثر حداثة بالأساليب المتواجدة بهدف إدخال تحسينات جمالية في أسلوب تقديم التقرير دون تحقيق أي تغيير جوهري في المضمون .

فيما أريدت الدول النامية أن تستفيد من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات إلى أقصى حد ممكن ، عليها أن تبني المزيد من الاهتمام بعملية تعليم تكنولوجيا المعلومات ودمجها في إطار مؤسسي أكثر رسماً .

ويتنبى أن يتولى قيادة الفرق العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات المديرين الذين على دراية تامة بعمليات الإدارة داخل المؤسسة ولا يواجهون مشاكل في التعامل مع الأساليب التكنولوجية ولديهم معرفة ودراية بشتى الأنماط وإنهاج اللازمة لتعرف على برامج التطبيقات وتصميمها وتنفيذها ، وثمة معاهد قليلة للغاية في العالم النامي يقدم مثل هذه البرامج التعليمية والتدريبية المتعددة المجالات ، كما لا يوجد برامج لعلوم المعلومات في خارج إطار علوم الحاسب الآلي ، ويمكن إقامة مركز متميز في علم المعلومات باستثمار بسيط لايزيد عن ١٠ ملايين دولار ، فقد تم إنفاق الكثير من الأموال على مشروعات ضخمة لم يتم استكمالها في الكثير من البلدان ، ومازنا نتعجب لماذا تتجاهل الحكومات إدخال علوم المعلومات في العملية التعليمية .

العديدية ، فقد استغرق تنفيذ نظام إدارة عمليات الشحن في موقع واحد سنوات عديدة ومازال هناك حاجة لإدخال هذا النظام في مواقع أخرى عديدة حيث يتم عمليات شحن ضخمة كما يتم استخدام أجهزة الحاسب الآلي التي تم تركيبها على مستوى المقاطعة على نحو سن ، الخلاصة أن الهند حاجزة عن تحقيق النجاح مرة أخرى في استخدام نظم الحاسب الآلي من قبل الإداريين فعلى سبيل المثال فإن التصيبات التي أدخلت في برنامج التنمية الريفية الهام يفضل نظم الحاسب الآلي عام ١٩٨١ في مقاطعة كاروا لم تتمكن من إدخالها مرة أخرى على مستوى المقاطعة في جوجارات بعد مرور عشر سنوات رغم أن الأجهزة التي تم تركيبها في جوجارات ذات إمكانيات هائلة تفوق غيرها من الأجهزة ، فرفض الاستثمارات الضخمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التخطيط في الصارف والأتمان والضرائب على الدخل إلا أن تأخيرها مخلود .

ومثال الهند يتكرر في الكثير من البلدان النامية الأخرى ، بل وفي الغرب حيث ينتشر استخدام تكنولوجيا المعلومات ويكثر الحديث حول " العائد " من تكنولوجيا المعلومات إذ أشارت إحدى الدراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات الإدارية إلى عدم استقرار معدلات العائد من استثمارات الشركات الأمريكية في هذا المجال ، فلم يستد إلا بضعة قطاعات في الصناعات والقطاعات من المؤسسات في داخل هذه القطاعات ، رغم ارتفاع متوسط وجوده وخدمة العملاء في العديد من الصناعات ارتقاءً بالغا إلا أن هذا الارتقاء لم يحقق أرباحاً مؤسساتي بعضها على نحو متواصل ، وخلصت الدراسة على أن تكنولوجيا المعلومات لا يمكن أن تكون البديل " للإدارة الجديدة " فمن يستفيد من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات إلا الشركات التي يتم إدارتها على نحو سليم وجيد .

ورغم تزايد الحديث حول " إعادة هندسة العملية التجارية " إلا أن معظم المؤسسات ما زالت تتجاهل الحاجة إلى تحديث إجراءات التشغيل والنظم الإدارية قبل إدخال تكنولوجيا المعلومات ، وهذه الأفكار ليست بجديدة فمنذ ثلاثة عقود مضت ذكرت الكثير من الأبحاث هذه المشاكل .

تزداد المشكلة حدة داخل أجهزة الحكومات في الدول النامية حيث تم تركيب أجهزة الحاسب الآلي دون الاهتمام

وفيما يتعلق بالمدير المستخدم لتكنولوجيا المعلومات ، فلا يكفى درايته المحدودة بأجهزة الحاسب الألى الشخصية التى تقوم بمعالجة الكلمات وغيرها ، فعليه أن يهتم على نحو أكبر باستيعاب عملية استخدام المعلومات والتحليل لأداء شتى المهام الإدارية ، إننا لاندرك أن التزام المدير الصارم بتحسين الأداء إنما هو شرط أساسى للنجاح فى استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ويشتمل برنامج التحرر الاقتصادى الذى أخذت بها الكثير من البلدان ، سيهتم قطاع الشركات فى هذه البلدان بالمنافسة وبالبعث من وسائل تحسين الأداء ، إن هذا الاتجاه لا يوجد داخل الأجهزة الحكومية ولعل من الضرورى استخدام تكنولوجيا المعلومات لخلق مجتمع قائم على الشفافية والصراحة حتى يمكن التحكم فى المؤسسات على نحو سليم .

منتدى حول الإجارة وآفاقها ومزاياها وقوانينها (شركة أعيان)

أن الإجارة من الأدوات المهمة عالمياً مؤكداً أنها تسهم في خلق اقتصاد قوي قلنم على إصلاح متوازن وبيئة جاذبة للاستثمار وقادرة على مساندة روح العصر إضافة إلى أنها تعزز القدرات التنافسية، وأوضح الشيخ صباح إلى أن غرفة تجارة وصناعة الكويت وشركة أعيان للإجارة والاستثمار كان لهما السبق في تسليط الضوء على هذه الأداة المهمة كأول دولة في منطقة الخليج تولي اهتمامها بالإجارة المالية.

الإجارة والتنمية ،

الناقص ، انتشار التأجير يرجع إلى مزايا الكثيرة التي تتوفر على أشكال التمويل التقليدية وبلا كلمته أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت سعد الفاضل أهمية الأبعاد التنموية لخدمات التأجير وأثارها الإيجابية على الاقتصاد صموما والموازنة العامة بشكل خاص مشيراً إلى أن الانتشار الذي حققه التأجير خلال النصف الثاني من القرن الماضي يرجع إلى المزايا العديدة التي يتيحها هذا النظام مقارنة بأشكال التمويل التقليدية .

وأشار بان من مزايا التأجير ما يوفره للمستأجر من تمويل أصلي بكثير من التسهيلات الائتمانية مشيراً إلى أن التأجير المالى في الغالب ما يكون خارج الموازنة وبالتالي لا يشكل أي ضغوط على خطوط الائتمان الأخرى .

وقال إن التأجير انتشر في أكثر من ٩٠ دولة منها ٥٥ دولة نامية في وقت تتوزع فيه سوق التأجير العالمية بين أمريكا التي تستحوذ على ٤٠ في المئة منها وأوروبا ٢٥ في المئة وآسيا ٢٥ في المئة والباقي أفريقيا وأستراليا قانون خاص للإجارة، ومن ناحيته طالب رئيس مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار علي ثنيان الفائتم في كلمته الحكومة بالمساهمة إلى إصدار قانون خاص بالإجارة ينظم السوق ويؤطر المهنة ويحفظ

وقد حضره عدد كبير من الخبراء الدوليين والمتخصصين في صناعة التأجير في كل من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا ويتعاون واسع مع فوادي التأجير العالمية التي تشترك أعيان بعضوية فيها . وشهد المنتدى حضور العديد من كبريات الشركات والمؤسسات في كل من القطاعين العام والخاص للتعرف إلى التجارب الرائدة في مجال الإجارة بشقيها التشغيلي والتمويلي .

أهداف المنتدى ،

وقد حقق المنتدى أهدافه المتمثلة بنقل آخر مستجدات منتج الإجارة وما ينشئ عن هذا المنتج المالي من فلسفات وتبعات إلى جميع المهتمين بهذا المنتج سواء على صعيد الأفراد أو الشركات إضافة إلى إبراز الدور الريادي لدولة الكويت في المجالات الاقتصادية بشكل عام والإجارة بشكل خاص والتعريف بمساهمات منتج الإجارة لكل من مؤسسات القطاع الحكومي والخاص، وسعى المنتدى أيضاً إلى استعراض مزايا منتجات الإجارة على اختلاف أنواعها وطرح كل ما هو جديد في العالم حول مفهوم الإجارة وفتح أفاق التعاون المشترك بين الجهات المحلية المعنية بالإجارة والمنظمات الإقليمية والعالمية، أداة مهمة عالمياً

الشيخ صباح : الإجارة من الأدوات المهمة عالمياً وتسهم في خلق اقتصاد قوي وجاذب للاستثمار ،

وأكد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في كلمته الافتتاحية أن الكويت أدركت أهمية خدمات التأجير المالى في تنظيم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من الدول الشقيقة والصديقة، ونوه الشيخ صباح في منتدى الإجارة ... المفهوم ، التجارية والتطلمات، بصدر قانون ينظم عمليات الإجارة الذي تأسست بناء عليه عدة شركات مختصة بهذا النشاط لتصبح دولة الكويت من أكثر الدول العربية تقدماً في هذا المجال، وذكر

العالم حالياً من تموللات ذات علاقة بالسيولة تفرض على دول المنطقة التعامل أكثر مع صناعة الإجارة والتعمرس فيها أكثر مع تزايد اهتمام مؤسسات التمويل العالمية بهذه الصناعة .

وأضاف أن قيمة صناعة التأجير في عام ٢٠٠١ بلغت ٥٥٠ مليار دولار بارتفاع ١٠ في المئة من العام السابق له، وأشار إلى أن هناك نوعين من الإجارة هما الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية مشيراً إلى أن الفرق بينهما يعتمد على فترة التعاقد وموضوع الصيانة والتأمين والضرائب المفروضة على الأصل المؤجر.

أكد الدوسري أن ما يشهده العالم حالياً من تموللات ذات علاقة بالسيولة تفرض على دول المنطقة التعامل أكثر مع صناعة الإجارة والتعمرس فيها أكثر مع تزايد اهتمام مؤسسات التمويل العالمية بهذه الصناعة، ثم تناول الدكتور هاروق العقدة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الدولية للإجارة في مصر التجارية المصرية في هذا الصدد بعد أن قدم شرحاً حول بعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة ببيئة العمل الاقتصادي بشقيه التجاري والعائلي وبعض الاحصائيات .

وأعرب عن أمله بأن يكون هناك منتدى آخر بعد سنتين أو ثلاث ليتم فيه طرح أرقام واحصائيات تشير إلى تقدم في هذا الصدد .

سوق نقدية إسلامية ،

البسام : ضرورة إنشاء مركز لأداة السيولة لتلبية احتياجات ٢٠٠ مصرف ومؤسسة إسلامية .

وفي ورشته التي ألقاها تحدث المدير التنفيذي للعمليات المصرفية في مؤسسة نقد البحرين وقال إن نمو وتطور النظام المالي الإسلامي سيعتمدان في المستقبل إلى حد كبير على طبيعة وسرعة الابتكارات التي تستحدث في السوق وهناك حاجة شورية لتحريك الموارد البشرية والمالية لتطوير أدوات تعزز وضع السيولة وإنشاء وتطوير أسواق ثانوية ومالية بين البنوك.

وقال البسام إن هناك حاجة واضحة لسوق ثانوية نشطة يمكن من خلالها تداول وتبادل أصول وخصوم مؤسسات

الحقوق ويمكن من توليق ملكية مختلف الأصول أسوة بالدول المتقدمة، ودعا الفائز الحكومة إلى أهمية التفكير بشكل جاد في إصدار سندات إجارة تقوم على أساس بيع الأصول ثم إعادة استثمارها بهدف تمويل الدين العام للدولة ، لافتاً إلى نجاح التجربة في الكثير من الدول.

وقال إن أسيان اتفقت من الإجارة نشاطها وقرض تأسيسها وحملت عبء التعريف بها وتوجيه الاهتمام إليها موضحة أن الشركة استطاعت أن تطرح منتجات الإجارة في مختلف الأسواق وحازت على عضوية أهم فوايد التأجير العالمية وتمثلت الكويت في بعض منها .

دراسة الإجارة ،

الابراهيم : وزارة المالية شكلت فرق عمل لدراس وتفعيل الإجارة مع وضع الضوابط اللازمة ومن جهته أكد وزير المالية ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور يوسف الابراهيم أن وزارة المالية شكلت فرق عمل لدراس وتفعيل تلك الإدارة مع وضع الضوابط اللازمة والإجراءات والآليات التي تضمن الاستفادة منها بأشكال الملازم الذي يتعكس على الوضع الاقتصادي بالفائدة. وأشار الابراهيم إلى أنه سيتم التعاون مع الفتوى والتشريع ووزارة التخطيط توفير المبدأ والأساس والأطر المنظمة بها .

وقال إن الاستثمار في سوق بين شركات القطاع الخاص كما أن الدولة محاولات عديدة في التعامل مع هذا السوق من خلال بعض المناقصات لاستئجار السيارات أو الطائرات ، وتناولت محاضرة الابراهيم بعض الجوانب الأكاديمية في التأجير ومنها مفهوم التأجير ومميزاته وأنواع المؤجرين وصوب الاستئجار .

اهتمام بالإجارة ،

الدوسري : ما يشهده العالم حالياً من تموللات كبيرة يفرض على دول المنطقة التعامل أكثر مع صناعة الإجارة والتعمرس فيها .

ثم تحدث العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة أسيان للإجارة والاستثمار أحمد الدوسري وقال إن ما يشهده

الطبيباني ان الصيغ المتطورة لعقود الإجارة لاقت قبولا عاما لدى المؤسسات المالية الإسلامية كما ان نطاق الإجارة اوسع من البيع، فتشمل المنافع بالإضافة الاضمان كما انه في عمليات البيع بالأجل تثبت التدبيري في ذمة عميل كاملة مباشرة أما في الإجارة فالدين غير مستقر ولا ثابت بكامله في ذمة المستأجر ولا يثبت إلا ما يقابل المدة التي التمتع بها المستأجر بالعين، وذكر انه في عقد الإيجار يمكن إقالة العقد وإبرام عقد تأجير جديد لمدة وأجرة جديدين كما يمكن التصرف في الأصل المؤجر بالبيع فضلا عن ان العين في عقد الإجارة تظل في ملك المؤجر وتبقى مسجلة باسمه بل ويمكن تقييد التصرفات في العين المستثمرة وتحدد طريقة استقلالها بخلاف عقد البيع .

الإجارة في المستقبل ،

الذين ، الإجارة تسمح بالتضرع والتركيز على تعزيز الإنتاج وتوفير مزايا ضريبية
أما رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الالهكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات احمد عبد الله الزين فأكد ان تأجير المعدات نوع من التمويل مقبول بشكل واسع في معظم الصناعات مشيرا إلى ان التأجير كخيار تمويل سيرفع رأس المال ويتشأن رأس مال جديدا.

وفاد الزين ، في صناعة تمويل الطائرات بلغت نسبة التأجير نحو ٥٠ في المئة من متطلبات تمويل شركات الطيران البالغة ٦٠ مليار دولار سنويا ، وسوف ترتفع هذه النسبة إلى الثلثين في السنوات المقبلة .

ورجح الزين ان تتطور الإجارة في المستقبل كأسلوب استراتيجي لتعزيز التكنولوجيا والبنية التحتية استنادا على عدد من المنافع بالغة الأهمية مثل ان الإجارة تصافى على رأس المال العامل وتقدم ٨٠ في المئة أو اكثر من التمويل للحصول على المعدات إلى جانب انها لا تفسد شقوق التسهيلات المصرفية وغيرها من التسهيلات الائتمانية

الوسيلة المالية الإسلامية بشكل منظم وسريع ، لذلك يجب ان يكون انشاء سوق نقدية إسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة والمؤسسات المصرفية السليمة وفي هذا السياق يجب ان تتقيد بالمتطلبات الشرعية التالية ، عدم تداول أو خصم سندات الدين ، عدم دفع الفائدة أو التعامل على أساس الفائدة ، تداول الأدوات المالية على تقويم على أساس اصول حقيقية فقط ، الإفصاح والالتزام بالمعايير المحاسبية واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية ، عدم بيع ما ليس ملكا للبائع في وقت إبرام الصفقة.

الحلجة إلى إدارة السيولة ،

الجسار ، ثمة حاجة ملحة لتأسيس سوق مالية إسلامية والتوزيع مهم للقطاعين العام والخاص ومن جهته ذكر المدير العام لبيت التمويل الكويتي جسد دجيل الجسار ان البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية تصاح إلى إدارة سيولتها لتجنب عدم توازن الموجودات والمطلوبات في موازنتها العامة . واستعرض الجسار مفهوم التوزيع وتمويله عبر إصدار الأوراق المالية التي تعرض على المستثمرين مشيرا إلى ان التوزيع كأداة تمويل لأغراض الميزانية العمومية أو إدارة المخاطر أمر مهم كلا من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع العمل التطوعي والوحدات الاقتصادية . و أوضح ان جاذبية التوزيع في صيغته الحالية بدأت في أسواق القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وتم الترويج له بالدهم الضامن من قبل الحكومة التي أرادت ترويج الأسواق الثانوية للقروض العقارية لتسمح بالسيولة لشركات تمويل هذه القروض ، وبين ان الاختلافات الأساسية بين التوزيع التقليدي والإسلامي هي أن التدفقات النقدية المستقبلية في التوزيع الإسلامي مدعومة دائما بأصول مادية قابلة للتسديد فطيا على الطبيعة في حين انه في التوزيع التقليدي يمكن أن يدمر بالأصول المادية أو في معظم الاحيان بالأصول المالية.

الإجارة ليس هي البيع ،

الطبيباني طريق المؤسسات المالية لتمويل
لشروعات الحيوية

ومن جانبه قال مسيد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت الدكتور محمد عبد الرزاق

Title: SIAM Conference on Computational Science and Engineering

StartDate: 02/09/2003

EndDate: 02/13/2003

Location san diego california united states north america URL:
<http://www.siam.org/meetings/cse03>

SIAM Conference on Computational Science and Engineering
 (CSE03)

February 9-13, 2003

Hyatt Regency Islandia Hotel & Marina, San Diego, CA
<http://www.siam.org/meetings/cse03>

Computational Science & Engineering (CS&E) is now widely accepted, along with theory and experiment, as a crucial third mode of scientific investigation and engineering design. Simulation has enabled the study of biological, chemical, and physical phenomena and engineered systems that are dangerous, expensive, or impossible to study by direct observation. Aerospace, automotive, biomedical, chemical, civil infrastructure, electronics, energy, environmental, and other industrial sectors now rely on simulation for technical decision support. For federal agencies also, CS&E has become an essential support for decisions on resources, transportation, and defense. CS&E is by nature interdisciplinary. It grows out of physical applications and it depends on computer architecture, but at its heart are powerful algorithms and methods. Much of CS&E has involved simulation, but the future surely includes large-scale optimization, design, and data assimilation, especially in the presence of uncertainty.

ORGANIZING COMMITTEE

Steven F. Ashby, (co-chair) Lawrence Livermore National Laboratory Isabelle

Charpentier, Institut d'Informatique et Mathematiques

Appliquees de Grenoble John Drake, Oak Ridge National Laboratory

Omar Ghattas, (co-chair) Carnegie Mellon University Gene H. Golub, Stanford University

George M. Homsy, University of California, Santa Barbara Christopher R. Johnson, University of Utah

David E. Keyes, (co-chair) Old Dominion University Michael Levitt, Stanford University

Linda R. Petzold, (co-chair) University of California, Santa Barbara Michael Ortiz, California Institute of Technology

John Shadid, Sandia National Laboratories Shang-Hua Teng, Akamai/Boston University Mary F. Wheeler, University of Texas, Austin

CONFERENCE THEMES (Partial List)

Advanced Discretization Methods, Computational Biology and Bioinformatics, Computational Chemistry and Chemical Engineering, Computational Earth and Atmospheric Sciences, Computational Electromagnetics, Computational Fluid Dynamics, Computational Medicine and Bioengineering, Computational Physics and Astrophysics, Computational Solid Mechanics and Materials, CS&E Education, Discrete and Combinatorial Algorithms for CS&E, Inverse Problems, Meshing and Adaptivity, Multiscale and Multiphysics Problems, Numerical Algorithms

for CS&E, Optimal Design and Control, Parallel and Distributed Computing, Problem-Solving Environments, Software and Middleware Systems, Uncertainty Estimation and Sensitivity Analysis, Visualization and Computer Graphics,

PLENARY SPEAKERS

Francine D. Berman, UCSD/NPACI

Janice L. Coen, National Center for Atmospheric Research

Mark Gerstein, Yale University

William D. Gropp, Argonne National Laboratory

Bruce Hendrickson, Sandia National Laboratories Thomas J.R. Hughes, Stanford University

Ron Kikinis, Brigham and Women's Hospital and Harvard Medical School

Michael L. Norman, University of California, San Diego Eric S.G. Shaqfeh, Stanford University

Spencer Sherwin, Imperial College

Jacob K. White, Massachusetts Institute of Technology

DEADLINE DATES

Minisymposium Proposals

July 16, 2002

Minisymposium abstracts and Contributed abstracts
in lecture or poster format

August 13, 2002

Audiovisual Requirements

January 13, 2003

Title: Compliance & Management of Software & Information Assets

StartDate: 01/21/2003

EndDate: 01/22/2003

Location scottsdale arizona united states north america URL:

<http://www.worldrg.com/fw290>

ATTEND THIS EVENT & LEARN HOW TO:

* Maintain compliance with license and contractual conditions, consumer data and privacy regulations * Establish a centralized asset management authority to manage software and information asset acquisitions and licensing agreements

*Manage information security and fraud: trade secrecy, economic espionage, misappropriation - internal and external risks and threats

*Implement a comprehensive audit and reporting strategy and a practical tracking and monitoring system

*Maximize your investments by applying effective asset management strategies Use benchmarking tools to measure software productivity, efficiency and utilization

of acceptance.

In addition, we will have two "open mike" sessions, where the highest-quality posters will be selected, and those presenters will be given an opportunity to make a brief oral presentation on their work. We tried this for the first time in 2001, and it was a great success. This is an excellent opportunity for "new faces in the crowd" to become better known.

This conference has been re-named; from the mid-1970's to 2001, it was called Quantitative Structure Activity Relationships (QSAR).

[Http://www.grc.uri.edu/programs/2003/cadd.htm](http://www.grc.uri.edu/programs/2003/cadd.htm)

Computer Aided Drug Design July 20-25, 2003

Tilton School

Tilton, NH

Chair: John Van Drie

Vice-Chair: Peter Jurs

Students, post-doc's, and scientists newly-established in their careers are especially encouraged to apply to this conference. Based on historical trends, we anticipate that this conference will have many more applicants than positions to fill. Preference will be given to those who intend to present a poster - the scientific quality of that poster will impact the likelihood

اطلالة على الجديد في مركز البحوث والمعلومات

إنطلاقاً من رسالة الأكاديمية والهدف المشترك الذي تسعى إليه جميعاً والمتمثل في إعداد باحثين وكوادر وقيادات إدارية مبدعة مبتكرة لتتولى التحديث والتطوير سواء في القطاع الحكومي أو العام أو الخاص، فقد رعى في تصميم رسالة وأهداف مركز البحوث والمعلومات العديد من أوجه النشاط وفي مقدمتها خدمات العامل البحثية بالمركز تحت إشراف د/مجدي أبو العلا الأستاذ المساعد بقسم الحاسب الآلي ونظم المعلومات والتي توفر للباحث مايلي:

• قواعد البيانات البحثية والمحلية والدولية وتتضمن:

- ١- قواعد بيانات الشبكة القومية التابعة لأكاديمية البحث العلمي .
- ٢- قواعد البيانات العالمية بمركز المعلومات الرئيس للقوات المسلحة .
- ٣- قواعد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر) - إنترنات .
- ٤- قواعد بيانات الكتب والدوريات الخاصة بمكتبات الجامعة الأمريكية (المكتبة الرئيسية ومكتبة الكتب النادرة والمجموعات الخاصة) .
- ٥- قواعد بيانات شبكة الجامعات المصرية .

• خدمة البحث في قواعد البيانات التي أعدها المركز وتشمل:

- ١- قواعد بيانات رسائل العضوية والزمالة التي تمت مناقشتها والتي لم تناقش بعد.
- ٢- قاعدة بيانات مجلة البحوث الإدارية.
- ٣- قاعدة بيانات المؤتمرات (تحت الإصدار).
- ٤- قاعدة بيانات مشاريع تخرج طلاب كلية الإدارة.
- ٥- الحصول على فهرس الأبحاث المتضمنة في مجلة البحوث الإدارية.
- ٦- خدمة البحث الحر في شبكة المعلومات الدولية .
- ٧- خدمة البحث من خلال شبكة المعلومات الدولية بمساعدة باحثين متخصصين في هذا الشأن.
- ٨- قاعدة بيانات شبكة الجامعات المصرية .
- ٩- قاعدة بيانات العالمية الأكاديمية .
- ١٠- قاعدة بيانات المشاريع البحثية .

الاستاذ الدكتور / عبد العزيز عباس الشربيني

العليا ولقد قام باسهامات جليلة في إنشاء المعهد القومي للإدارة العليا (أكاديمية السادات للعلوم الإدارية حالياً) عام ١٩٦٠ ، ولقد كان المعهد في ذلك الوقت يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة ، وأسند اليه مهام عديدة لتأسيس ذلك الصرح الشامخ ، حيث أسند اليه مهمة إعداد برامج التدريب للإدارة العليا في أكثر من ألف مصنع بالإضافة إلى المنشآت المؤممة .

• ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، أستاذ زائر وإحاثاً بمعهد العلوم التسويقية بجامعة بنسلفانيا بأمريكا ولقد قام خلال هذه الفترة بأعداد أول دراسات في الإدارة والتسويق الدولي ، وقام بنشر ثلاث كتب ومقالات باللغة الإنجليزية ثم نشرها في هذه الفترة في دوريات رئيسية في الولايات المتحدة وكندا .

• ١٩٦٥ - ١٩٦٩ ، رئيس فريق مركز بحوث التسويق الزراعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة بالأون و قد تم اختياره رئيساً لهذا الفريق تمت إشراف هيئة الزراعة الدولية بروما ولقد أدخل المشروع تغيرات هيكلية على قطاع أسواق الجملة بالملكة انعكس على تطوير شامل لهذه الأسواق وتصديدها ، ولقد كان نتيجة مجهوداته في ذلك المشروع تعيينه في منصب دائم مناصر للنظمة بروما .

• ١٩٦٩ - ١٩٧٤ ، رئيس قسم الشرق الأوسط بالكتب الأستشاري للمدير العام لهيئة الزراعة الدولية (ECWA) .

• ١٩٧٩ - ١٩٨٦ ، مساعد المدير العام للصندوق الدولي للتنمية الزراعية - بروما .

• أبتداءً من ١٩٨٦ عميد المعهد العالي للعلوم الإدارية

ضيفنا في هذا العدد هو العالم الجليل أ.د/عبد العزيز عباس الشربيني ، ولد بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية عام ١٩٦٦ وبدء حياته العلمية بعد حصوله على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة بمرتبة الشرف عام ١٩٤٨ ، حيث بدء رحلته في العطاء العلمي أبتداءً من عام ١٩٥٤ ، تاريخ عمله مدرساً بكلية تجارة الإسكندرية بقسم إدارة الأعمال بعد حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة شيكاغو بأمريكا عام ١٩٥٦ ، ودرجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال من جامعة أيوا عام ١٩٥٤ .

ولقد حفلت مسيرة ضيفنا العزيز ، بالعديد من الإنجازات التي شكلت رحلة صطاء صير المراحل التاريفية التالية .

• ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ، مدرساً بكلية تجارة الإسكندرية ، وأسند اليه بجانب عمله في قسم إدارة الأعمال ، تدريس مادة الأحصاء ، حيث قام بتطوير المادة العلمية لتطوير جذرياً وريعتها مباشرة بإدارة الأعمال ويتجارب صلياً في محيط المجتمع .

• ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، مدرساً بجامعة الخرطوم بالسودان الشقيق ، وقام بتقديم أسهامات شديدة ومباشرة في إعداد المناهج العلمية بكلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية .

• ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، أستاذ مساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة ، ولقد قام باسهامات عديدة في ذلك العام في مجال التخطيط وتقدير الدخل القومي ومصادره واستخداماته .

• ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، أستاذ ونائب رئيس المعهد القومي للإدارة

(٥) يهدف هذا الباب إلى تتبع وأستعراض السيرة الذاتية للعديد من العلماء في كافة مجالات العلوم الإدارية ، تكريماً لهم ، وأستهدفاً بسيرتهم لإثارة الطريق أمام كل من يبتغي سلوك أعظم الطرق لبناء الأمم والعصارات ... طريق العلم والعلماء .

بأكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم .

أهم المؤلفات والاسهامات العلمية :-

• بحوث ميدانية في فترة العمل بالسودان

1 - The Geyerah Board Price Policy a Critical analysis

2 - The Pemand For Soft Prink in The Sudan.

• ابتكار أسلوب الدراسات الاستدلالية

(Country Perspective Studies)

لعدد مختار من الدول في اقليم الشرق الأوسط ومنها مصر والسودان وإيران وباكستان والعراق .

• ابتكار أول عمل في ميادين التحذير المبكر والأمن الغذائي .

(Early Warning System)

• إصدار كتاب في مجال الأمن الغذائي باللغة الإنجليزية.

(Food Security in The Arab Near East)

• ابتكار أسلوب البرمجة الخاصة .

(Special Programming Missions)

ولقد ذل أ.د/ عبد العزيز الشرييني العديد من الجوائز والأوسمة فذكر منها ، وسام الكوكب الأردني وجائزة أحسن مقال لعام ١٩٦٤

في مجال التسويق بأمريكا (Journal of Marketing).

وفي النهاية لايسعنا إلا أن نسأل الله أن يجزيه خير من عطائه العلمي ويديم عليه الصحة والعافية .



البحوث الإدارية

مجلة دورية ، ربع سنوية ، علمية ، محكمة

قسمة إشراك

الاسم :
العنوان :
هاتف :
فاكس :
محمول :
E-Mail :

قيمة الاشتراك السنوى (شاملة أجور الأوسال البريدى العادى)

| الأفراد | المؤسسات | الاشتراكات السنوية : |
|--------------|---------------|-------------------------------|
| ٤٠ جنيه مصرى | ١٠٠ جنيه مصرى | ١ - جمهورية مصر العربية ، |
| ٢٠ دولار | ٦٠ دولار | ٢ - الدول العربية والأجنبية ، |

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التى تزيد على أربعة سنوات

ترسل هذه القسمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات بأسم رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وصميد مركز

البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - مدخل المعادى - القاهرة ص.ب. ٢٢٢٢

لزيد من الاستفسار يرجى الإتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس : ٢٥٨٤٤٨٧ سويتش : ٢٥٨١٠٢٢

البريد الإلكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg

E-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى :

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،

هيئة علمية عامة مستقلة أنشئت بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بهدف تنمية الإدارة

فى جميع المجالات على المستوى القومى .

ويرجع تاريخ أكاديمية السادات للعلوم الإدارية إلى عام ١٩٥٢ بإنشاء معهد الإدارة العامة ثم المعهد

القومى للإدارة العليا فى عام ١٩٦١ ومعهد الإدارة المحلية عام ١٩٦٧ حيث أدمجت فى المعهد القومى للتنمية

الإدارية عام ١٩٧٠ .

ويرتكز نشاط الأكاديمية فى مجال العلوم الإدارية على مجالين :

أولاً : المجال التنموى ويتضمن أنشطة البحوث ، التدريب ، الاستشارات ، والإدارة المحلية .

ثانياً : المجال التعليمى ويتم من خلال كلية الإدارة والمعهد القومى للإدارة العليا ، وتتمتع الأكاديمية

درجة البكالوريوس ، والعضوية ، والزمالة المعادلة للدرجتي الماجستير والدكتوراه فى العلوم الإدارية

وتتارس الأكاديمية أنشطتها من خلال المحاور التالية :



في هذا العدد

أولاً : افتتاحية العدد .

أ.د / أمين فؤاد الضرغامى
رئيس الأكاديمية

* العولة وتنمية مواردنا البشرية

أ.د / هدى محمد مقبر
عميد مركز البحوث والمعلومات

* خصائص القوى البشرية فى
النظم الحديثة لإدارة الإنتاج

ثانياً : بحوث محكمة .

د / سناء محمد على هلال

* قياس وتحليل أخطار عوائد الأوراق المالية باستخدام نماذج جارش
(دراسة تطبيقية على أسهم شركة الهندس والداتا للتأمين بالبورصة المصرية)

A DOUBLE PRIORITY QUEUEING
SYSTEM
WITH A RENEWABLE SINGLE

Dr. ESMAT AYYAD SOLIMAN

د / أشرف جابر سيد

* عقد السبيل
دراسة مقارنة فى القانونين المصرى والفرنسى

MR. ESSAM EFFAT AZER

ثالثاً :
ملخصات الرسائل الجامعية
* DEVELOPING AN INTELLIGENT
MODEL FOR SELECTING
THE APPROPRIATE DATA MINING
TECHNIQUES FOR
A GIVEN BUSINESS APPLICATION

رابعاً : مراجعات نقدية للمكتب .

Maha Hafez Ahmed, Ph.D.

Change ... How to Respond to It *

خامساً : مقالات .

أ.د / هدى صقر
لواء دكتور / جمال الدين أحمد حواس

* تحديث الموارد البشرية
* أزمة التحديية مناارا لإدارة الأزمات

سادساً : أبحاث الفتاوى والاحكام الإدارية والتشريعات فى العلوم الإدارية .

سناء عزت

* التمييز فى الوظائف العامة

سابعاً : تراجم .

ترجمة د / هالة توفيق سرور

* النمو المتواصل لصناعة تكنولوجيا
المعلومات فى الهند

ثامناً : المؤتمرات والندوات .

* منتدى حول الإجارة وأفاقها ومزاياها وقوانينها
(شركة أمسيان)

Title: SIAM Conference on
Computational Science and Engineering

StartDate: 02/09/2003

EndDate: 02/13/2003

Title: Compliance & Management of
Software & Information Assets

StartDate: 01/21/2003

EndDate: 01/22/2003

تاسعاً : اطلالة على الجديد فى النشاط العلمى باكاديمية السادات .

عاشراً : شخصية العدد .

* أ.د / عبد العزيز عباس الشريينى